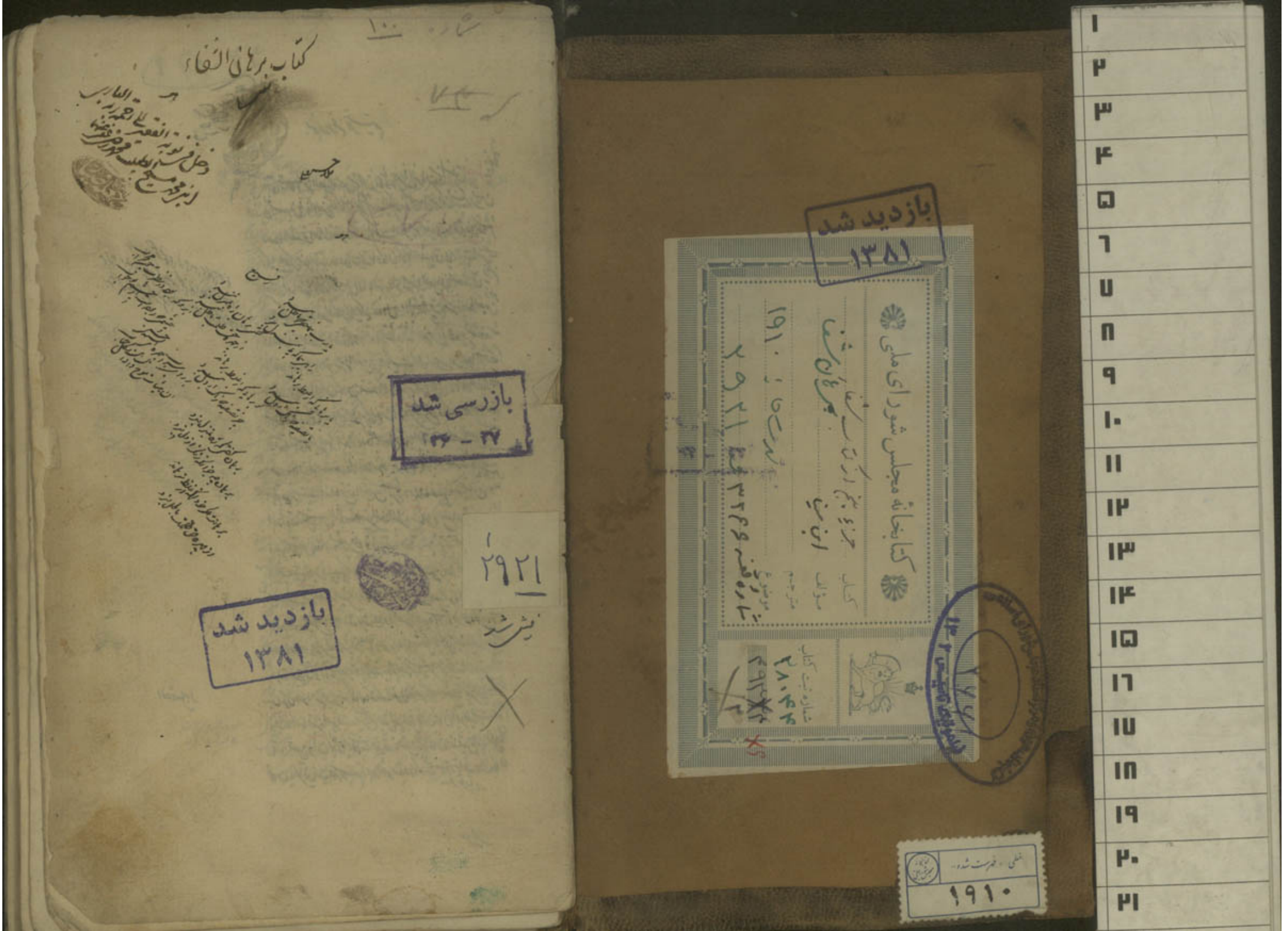
کتاب برهانی الفقراء
بازدید شد
۱۳۸۱
بازرسی شد
۳۶ - ۳۷
۲۹۲۱
بازدید شد
۱۳۸۱
کتابخانه مجلس شورای ملی
۱۹۱۰

٢٢٨٠٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الاول

٢٢٨٠٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الخامس من الكتاب الاول وهي في البرهان من المنطق

فصل في تأليفه

علم الغرض في هذا الفن كما كان العلم الكلي سببا بالقوة وتحصيل غير الكتاب الكلي رتبتين

احدهما التصديق والآخر التصور وكان الكتاب بالفكر من التصديق حاصلا اما بالفعل او

الكتاب بالفكر من التصور حاصلا لم تجد ما وكان كذلك التصديق يجب ان يقتضي

يعتقد معه اعتقادا ما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان التصديق

ان لا يكون يجوز ان يكون زوال هذا الاعتقاد فيه وشبيه اليقين فهو

اما الذي انما يعتقد فيه اعتقادا جازما والاعتقاد الثاني الذي ذكرنا غير معتقد معه

بالفعل الا بالقوة القريبة من الفعل بل من حيث ان بنيه عليه يطلب استحكام

التصديق الاول ان كان معتقدا كان يجاز الزوال الا الاعتقاد الاول

متقررا لا يعتقد يقتضي التغيير امكانه ما في طريق ذلك وهو ان يعتقد

الاعتقاد الاول ويكون مع اعتقاده انما بالفعل انما بالقوة القريبة من الفعل ان التغير

امكنا فان لم يعتقد هذا فان الامر لا يتوصل له وهو الجهة مظنون كان العادات

الفيه على مرتبتين فمنها ما توقع اليقين البرهاني ومنها ما توقع شبه اليقين وهو الاقناعي

الجدلي واما القياس الوسطي المغالطي ومنها ما يقنع ويوقع ظنا غالبا

وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا توقع تصديقا ولكن توقع تخيلا كما يكون للشعر

على الانقباض والانبساط بالمحاكات الامور جميلة او قبيحة والفرق بين ان التصور

على مراتب فمنه تصور لشيء باسمه الذي هو علامة عليه بالجملة وهو تصور

ومنه تصور للشيء بالمعاني الذي يخصه مجموعا او متفرقا وهو

واحد يخصه الذي يخصه من ذلك الشيء ما يشتمل عليه الحقيقة وتخصه حتى يكون

صورة معقولة موازية لصورة الحقيقة الا انها تتميز عن مراتبه الاولى

شاملا لشطر من حقيقة ما كما ان ذلك القول الموصل مشتملا على تمييز الشيء وتعريفه

وربما كان انما تميزه الموصوف تميزا عن بعض دون بعض فان كان بالوضيات فهو

ناقص وان كان بالذاتيات فهو حد ناقص وربما كان انما تميز عن الكل فان

كان بالوضيات فهو رسم ناقص وخصوصا ان كان بغير ذاتيه وان كان

فرغنا

بالذاتيات

فهو حد الحقيقة من بين المنطقيين حد تام وحد محصله لانه كان اشتمل على جميع

الذاتيات اشتمالا لا يشذ منها شيء فهو حد تام وان كان يشذ منها شيء فهي ناقص

وليس الفرق في التحديد انما يحصل بالذاتيات فقط الا ترى ان قولك ان الانسان جسم

ناطق يحصل به حد تام وان لم يعتبر فيه الا ذاتيات بحد تام لانه اخل بعض الجنس المتوسط

ان اشتمل على فصول الاجناس المتوسطة كان الشيء وحده بغير فصول كثيرة وكان

منها كفاية في تمييز الشيء عن كل ما يمكن ان يشبهه بوجه كفاية تامة بحد بل يحتاج ان يذكر جميعها

حد تحقيقي فقد ليس كل حد مشتمل من قولنا وبغير عبر المطلوب بالذاتيات على كل

المقدم الاول في كتاب البرهان ان حد قول الدال على الشيء بعبارة ما وكان الشيء الذي

بها هو ما هو وبما يحصل ذلك القول هو الذي يعتقد بالوجه الذي

حد وربما كان الذي يحد موقفا للتفهيم وهو الكلام البرهاني وقد يعتقد بالوجه الذي

اجزاء حد كان الحد موقفا للتصور سالم ويصح ان يجعل التصور نوعا من التصديق

لان كل تصديق به متصور وليس كل متصور متصدق به فان من الالفاظ المركبة التي

ليس تركيبها تركيب قول جازم لكنها متصورة وليست بمصدق بل الاقوال الجازمة قد تكون

ويصدق بها وذكر كيفية ذلك في حيز آخر واما المتصور فمن حيث ان سنها ما تام الشيء

كقولك الانسان حيوان ناطق واما التصديق فان سنها ما مضاف الى حال الشيء في نفسه

كالتصور الا انه كما حصلت منه عبرة متصورة من بسيطة او حصلت بين جهة

فعال لهما في الجملة وغير نفس الامر فاذا كان هذا هكذا فيشبه ان يكون التصديق

بوجه ما كالتأليف للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا يقع فيها التصديق

مطرحة في العلم وانما الكتاب في نفاذ العلم ما يتعين في التصديق فاذا كان هذا هكذا

فيجوز ان يكون انما ليس في الكتاب الذي يتكلم في حده انه من كتاب البرهان

بعض واما الحقيقة فهو كتاب البرهان وحده معا واذا ذكرنا غرض الكتاب وهو

افادة الطرق الموقوفة للتصديق اليقيني فنفعه الكتاب ظاهرة وهي الوصول

الى العلوم اليقينية والتصورات التحقيقية النافعة على الغرورية لنا اذ غرضنا في

هذه الآلة التي هي المنطق واحدة ان يتبين انها العلم النظرية وتعلمها

الفصل الاول

فصل في مرتبة كتاب البرهان ان الفنون التي سلف ذكرها في نهج طبيعي
من الترتيب فكان من حق الفن الذي فيه ... ان يتقدم ... فمن حق الفن الذي
في الترتيب اول الكلام ان تقدم على الذي في القياس وكان من حق الفن الذي
في القياس مطلق ان تقدم على القياسات الخاصة ... هذه الفنون التي ...
في ... ان تقدم بعضها ... من الترتيب في الاوضاع ...
لكن ... رتب هذا الفن الذي في البرهان قبل سائر ...
الافضل في جميع ... في القياس ... التوصل الى الحق واليقين ... هذا الغرض ...
هذا الفن ... سائر الفنون ... ان تقدم ... وان يعرف

[illegible]

مشهورات غير صادقة فالمادة ... المادة البرهانية ... البرهان
في مواد ... مشهورة ... تلك المواد ... البرهان ... ذلك ...
... البرهان ... الجدل ...
... في الجدل ...
... المواد ...
... الجدل ...
... البرهان ...

[illegible]

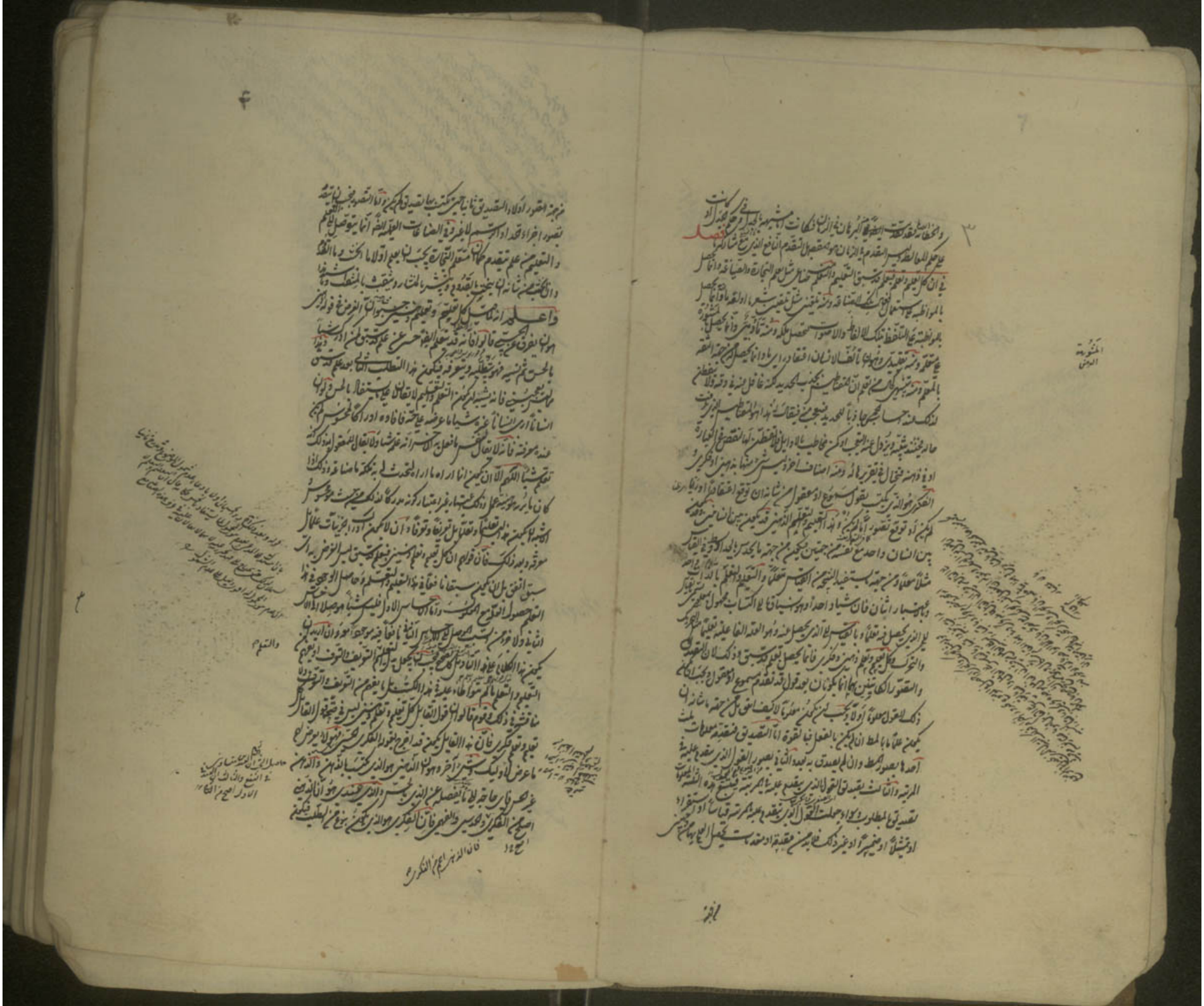

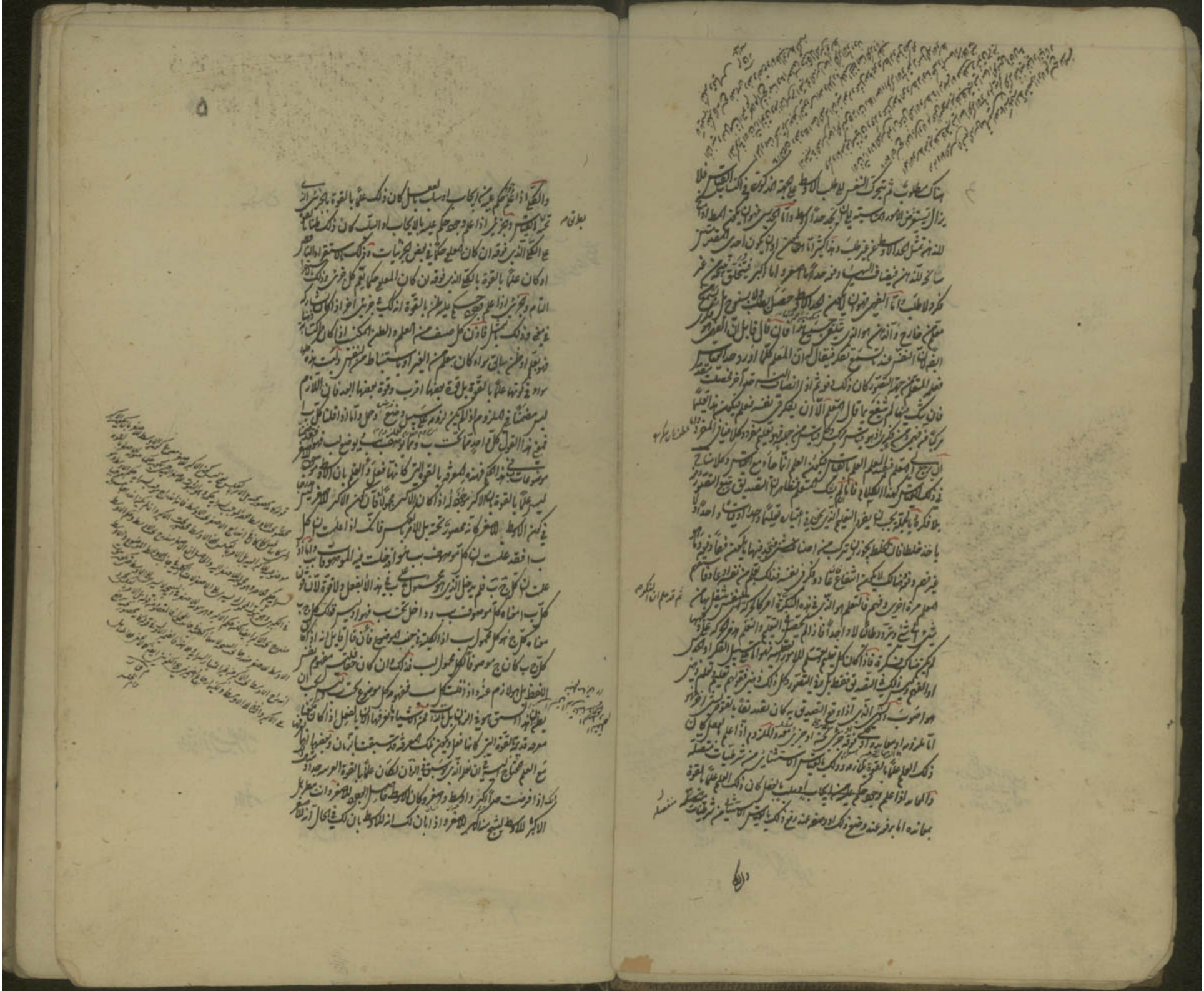

عند نا مسبوقا بالتصديق وامثاله ولا يتوقف التصور ولو انه كان كذلك لتسلسل وتعذر تعلم شيء
فكان كل علم بتعليم والعلم انه يجب الانتهاء الى علم لم يكن بتعلم وتعلم بل لا بد
بحيث ان يكون عندنا امور متصورة بها بلا واسطة ويتوقف تعلم سائر الامور التصورية
والتصور لبعضها بسائر التصديق وتنقسم اولا بانقسام التصديق الى البديهي
والبرهاني مطلقا وفسر البديهي الذي احد بها برهان لم والا خر برهان ان وسيجيء
دليلا وتنقسم ايضا الى وجوه العلم ممكنا فقد يقال علم بسبب للتصور الواقع بالحد وهو
قضايا قياساتها معها والا وضاع التي يتشبث بها العلوم ويقال كل تصديق حق وقع في برهان
فيتبع ان كل كذا لكن الاول ليس كذلك او يقال لما كان اخص من هذا وهو كل تصديق حق
وقع في قياس توقع التصديق بانه كذا او توقع الغير تصديقا بانه لا يمكن
لا يمكن كذا وهو معلوم لان بين التصديقين فرقا فان الاول يستتبع المطلقة العامة بانها
كذا والا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا احد المطلق عا
للتغير دام ذات موجبة او للتغير دام ما دام الموضوع موجبة ايا
ما وضع به والموجبة الغير الضروري بعد الحين ثم علم غير الضرورية بوجه ما
الاطلاق وذلك ظاهر فان العلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان
كذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل التصديق
الواقع ان كذا اكذا هم غير ان يعتبر فيه التصديق ان يا انه لا يمكن ان لا يكون كذا دائما
بل حينا وحينا والبرهان ليس متوقفا على يقين وقد قيل في تفسير هذا اقوال
ان لا يكون المراد باليقين انه يبقى الشبهة فانه اذا كان يقين ليس يبقى في
نفسه يقينا وان امكن ان يحصل لبعده وجه متكلف لو تكلف جعل او غلب
فيه حشو من القول بل يكفي ان يقال قياس يبقى الشبهة وتغلب بالطبع
ان المراد بهذا قياس مؤلف من يقينيات وان يا اللفظ او تحريف
فالقضية اذا كانت نتيجة لمقدمات كان ذلك حالا لبرهان من جهة نفسه وان
كانت نتيجة الشبهة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وقولنا يقيني المقدمات
في ذاته فهو اول ما يكون ما خذ في جهة وصفا بالطبيعة والاشتهار الذي

كما ذكرنا من وجه ما تاما او ردده ما من مثال الآبق هذه الاجزاء فانا نعلم المطلوب بالتصور
اولا كما نعلم الآبق بالتصور اولا ونعلم ما قبله مما يوصل الى معرفته بالتصديق كما
نعلم الطريق قبل معرفة مكان القبة الآبق فاذا سلكنا السبيل المطلوب وكان
عندنا من تصور لذاته سابق وطريق موصل الى فاذا انتهينا اليه فانا حينئذ نميز قد
ادركنا المطلوب كما انا نعلم المكان المسبل عليه الآبق وكان عندنا من تصور لذاته سابق
وطريق موصل اليه فاذا انتهينا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الآبق
البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكمن على تلك العلامة فهو الطلوب اذا خضع ذلك
علم واقع لا يتأتى بالتفاقيا بل شاهدة او واقع بكف وطلب او امتحان وتعرف
فوجدنا تلك العلامة على عينه فعلنا انه الطلوب فيكون العلامة كالاسم الخاص
اقتضاء تلك العلامة لخصوص التعيين وعندنا ان كل من به تلك العلامة فهو ابقنا
بالضم لخصوص الكثير قد يما عندنا وجدنا الآبق كما لتشيخ والآبق انما
يكون معلوما لنا من كل وجه والا لما كان مطلوبا بل كان معلوما لنا من جهة التصور
ومجهولا من جهة الامكان فتخرج بطلبه من جهة ما هو مجهول الى جهة ما هو معلوم
فاذا علمنا وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن وانما حدث ما به صار
شيئين من العلم احدهما السبيل وسلوكها اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوب
المجهول نوع ما يجتمع بشيئين احدهما شيء متقدم عندنا وهو ان كل طالب
وهو نظير سبب الآبق في مثال الآبق واذا امر واقع في المال وهو من قبل
رجع ما بالحس فهو نظير سبب رجع في مثال الآبق وكما ان السبب
لا دراك الآبق كذلك شيئان ههنا موجبان لادراك المطلوب وبسبب ما صار
ان كل طالب لم يعلم من كل جهة فلا يعلم اذا اصيب بل كل ما يحصل من كل وجه فهو
لا يعلم اذا اصيب واما اذا كان قد علم امرا تعلم به فذلك العلم به علما
بالمطلوب بالقوة فهو كالعلامة له واما تخرج الى الفعل فان شيئا به يخرجه الى الفعل
فكلما اقترن به ذلك الخرج الى الفعل فحصل المطلوب فاذ قد تقرر
انه كيف يكون التعلم والتعليم الذي هو بين وان ذلك انما يحصل لعلم سابق فيجب ان يكون

وامور متصورة بلا واسطة

فصل

يقتضي

فتوقيف

مسالكه

وجدنا

فلنا

تبين ذلك فنقول يكتب بالتعيين الاتم واذا تبين تحقق يكون التعيين اتما يتم
لانه ليس الله الا الله وحده بل الله وسط الاخر وهو الذي يتبين ان الاسباب
بالفعل فكثيرا ما يتعلم السبب ويحفظ الاكبر سببا قريبا الاكبر سببا وصحيحا ولا يعلم
هو بالحقيقة جزء سبب ويدل على هذا قولهم ان الاكبر علة بوجه ما بالجملة فاذا قضاء
جيوان لم يكمل ذلك من احد وحين اما ان يجعل اسم الجيوان مرادفا للاسم الكامل حتى
لا يكون الانسان جيوانا وفرسا حين فيكون عدم الفرس عدم الجيوان والاكبر اعين مرادفين و
لا يكون احدهما عين الآخر فيكون عدم الفرس عدم علة للاكثر وانا ان يكون غير الاكبر حتى يكون
الاكثر فرسا وحين جيوانا على الكمال معينا به ما هو حيوان بالحقيقة حتى يكون عدم الفرس عدم
ليس بحيوان بالحقيقة وحس فقط بل حيوانا وذا نفس غاذية نامية محركة بالارادة حساسة محركة فانه
يتم بان نفس كونه وحسا ليس بنفس كونه حيوانا وذا نفس غاذية نامية محركة بالارادة حساسة وان
كان هذا لا يخلو عنه وقد علمت الفرق بين المعنيين وليس البعض يلزم من وجود الكل
وحسا من غير وسط وذا نفس ان يعلم انه يجب ان يكون حيوانا وذا نفس غاذية نامية محركة بالارادة حساسة
وغير ذلك فانك تعرف ان ههنا جسما له نفس غاذية نامية محركة بالارادة حساسة وان
عليك تصورات بالبديهة فهو قد يتذكره وكذا الوجوب كما انه ليس التعيين بعض
مطلق الوجوب له وبالاستقراء اكمل فانه علمت ان كل الاكبر في البدن موجود
فانك تجوز وجوده وكل ما يجوز وجوده ليس معلولا بعينه لك واذا كان كذلك
فليس فوق كل حس حين الوجوب بالجملة حس نفسه حين يكون اسما مرادفا له
بل يجعل امرا له خصوصية مفهوم حقضاه امرا مستغنا به مع ان الحس علة للاذعان
ليس وحده علة بل هو احد اجزاء العلة فتجب ليس بعينه فقد عرفت ان الوجوب
ما يقتضي فاما ان احد الحس حين مرادفا للجيوان فقد علمت ان احد الاكبر
لا اسم الاكبر فما علمت فيما فان علة الاكبر ليس التي يكون في ذكرها يجب ان يكون علة
كما قد علمت ثم تعتبر الاسباب التي اعطيناها وجوبا فقد يكون ما كان
الاكبر في الوجوب معلول الاكبر بالحقيقة لكن ليس معلول الاكثر في الاصغر بل
وان كان بالحقيقة معلولا للاكثر فانه يكون علة لوجوب الاكثر في الاصغر فانه قد

يكون العلة اولا موجودة لشيء فيكون ذلك الشيء معلولا لها ثم يكون العلة بوسط
ذلك المعلول المعلول اخر فيكون هذا الاخر معلولا الوجوب للاكبر لكنه علة لوجوب
علة بوسط معلول اخر وليس لاحد ان يقول وجوب الشيء وان يقول وجوب الشيء في
دلالتها تناقض ان يقول هذا معلول الشيء ثم تقول لكنه علة لوجوب هذا الشيء فمعلول
اخر فان حركة النار معلولة مثلا للطبيعة ثم قد تصير علة لحصول طبيعتها ثم
اذ حصلت عند قوة فعلت فيه فلذلك يصير الشيء بحيث اذا حصل حصل طبيعة النار
فان نفس طبيعة النار ليس علة للاحراق بذاتها الا بوسط معلول هو تهاتها
وحركتها اليه مثلا فالشيء الذي هو علة للاكثر مطلقا فهو علة في كل موضع لوجوده
في كل الاصغر والا فهو علة للوجوب مطلقا ولكن لوجوده في موضع ما فاما العلة لوجوب
الاكثر في الاخر فيجب ان يكون لا محالة علة للاكثر بل بما كان معلولا له على الوجه
الذي بيناه وليس يقبل ان يقول لك ان كنت تعني بما هو علة لوجوب الشيء فهو علة له
وجوبه لانا وجدنا له وان كان لك فسر كان الاكثر علة لوجوب الاكثر كانت
علة له حيث كان فكان علة له في وجوده ولا معنى لقولنا ان موجودا علة لوجوب الاكثر في الاخر
معلولا له وكمال ان يكون العلة المعلول بعينه فان لجواز ان يكون ذلك انه يجوز ان يكون
الاكثر من حيث هو وانه علة للاكثر من حيث هو وذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار
كونه شيئا وهو غير اعتبار ذاته فان كان ذات الاكثر لا يتحقق موجودا الا ان
يكون في ذلك الاصغر فلا شك ان الاكثر علة لوجوب الاصغر واما ان كان ذلك
امرا لا يلزم فيجوز ان يكون شيء اخر علة لذلك ويجوز ان يكون الاكثر علة لذلك
كان فان ذات الاكثر شيء وجوب للاصغر شيء فيجوز ان لا يكون وجوب الاكثر للاصغر
من الامور اللازمة لذات الاكثر فيكون الاكثر هو علة للاكثر من حيث ذات الاكثر وعرفت من
حيث وجوب الاصغر ويكون ذلك الاكثر من حيث ذاته ليس هو من حيث هو موجب للاصغر
ويكون لكونه للاصغر فلا يتعلق العلة معلولا وما قيل هذا المعنى في امثال الذي قلته
هذا وتقول فاذا كان احد الاكثر علة لوجوب الاكثر في الاصغر فهذا هو برهان
لم نجد انا علمت ان كنت الاكثر علة ما بوجه للاكثر ليس كافيا في ان يضع

الاكبر

الاكثر

الان بوسط وله كيف يكون واحد منها ذات وكل
واحد من الذات ليس كون ذات الى فليكن هم

ف ذا الاصغر ان يكون علة لوجوب الاكثر في الاصغر فهذا هو برهان
ان كنت الاكثر علة ما بوجه للاكثر ليس كافيا في ان يضع

فصل

لكن الآخر الذي هو الأكبر معروف للأوسط فلو كانت النسبة المتوسطة للأوسط ذلك
ينتفت ٥٣ ٥٤
الى الأصغر لم يعقل الأوسط فانه ان كان في ذاته نسبة بالأصغر بالأوسط ليس هو
باعتبار بالأوسط واحد في حد الامكان لانه لو كان الأكثر به خلف عليه وفرض الأوسط
وان كان اعتباره بالأكثر اعتبار ليس له امكان بعدية الأصغر ليس فيه وجوب
فلا يجب من جهة الأوسط ان يقع يقين وهو اعلم ان تحديد المضاف فاقر قبيل
الجدوى في العلوم وذلك لان من علم ان زيدا اخ هو علم ان له اخا آخر
علم علمه بذلك فلا يكون التنبيه تنبيها افاد في من المقدمة المصورة ان
لذلك بل يحتاج بحمل الى ان يتبين ان له اخا فاذا تصورت النفس وكذلك في
واشباه هذه الاشياء واما ان الاكبر قياسات فقد علم ان كبرى البرهان واما
الاستثناء المذكور فلا يخلو اذا استثنى فقال لكن ليس يرفع البرهان هذه الزيادة
اما ان يكون رفع ذلك لعلة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس يزوج فيكون العلم
بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون النتيجة بانه فرد من جهة هذا البيان يقينية
واما ان يكون رفع لعلة موجبة لذاتها ان يكون ليس يزوج ولا علة لذلك الا فقدان
الزوج ليس يمكن ان نفقد هذا الزوج الا بان يوجد كذا لا احد الوجود فيكون هذا
الكبرى مثالا فائدة فيه لانه يشبه ما قد علم قبل الاستثناء واما يفيد برهان الا ان
يتبين مضيف
بيع ما يعلم بعد الاستثناء واما ليس الخلف فانما يفيد برهان الا ان يتبين
شيء كذب نقيضه لانه كان معلوما كونه بامور خارجة لكنه في قوته ان يوجد وانه
مستقبل فلكون مرة قوته ان يكون برهانا وبعد هذا اكله يجب ان يعلم انه لا يحصل
اليقين التام الذاتي ان لم يكن الاكثر علة لوجود الأصغر فقط وان يعلم الاكثر
الا بشرائط الموثقة في التعليم الأول المتعذر علمها عند القدر انما اردت ان يحصل
مثل حال شيء وغرض وقد وجد في اقاويل الجدوى والاختبار وهذا الباب الاخير الاكثر
والكشوف منه ذلك لانه اذا كان الأوسط ليس واجب الوجود الأصغر فانه يكون
سيجيء فصل قيل هذا كلام على سنن الاستقامة عليه السلام المعلم الأول ٥٤
وان كان عليه ٥٤
معدوما ما هو علة له فيمكن ان لا يعقد من اليقين انما يفيده وقتا ما
لتعامل ان تقول فكيف يكون حال الاكثر من الأوسط في البرهان فنقول اذا كان

علة للأوسط بنفسه ذاتها ما لوسط علة اقتضاء والنوع الخاص المشتق منه
او ليكن الأوسط علة للأصغر في ذاته بل يفعل كما عادة وهو اما ليس
مثل كبرى زوايا مثلث مساوية لقائمتين اذا اجعلنا الأوسط وفرضنا انه كذلك
بالقياس الى الأصغر وليكن المثلث وليكن الأكبر كبرى زوايا المثلث نصف زوايا
اربع وجوز ان يكون الأصغر من خواص الأوسط بين فحصها الأوسط تم الأوسط علة لكم
بقارن الأصغر واليف يكون والأكبر معا لازمين شيء وليس احدهما علة
تقتضي الآخر فقد فرغت الوجوه واما ليس الأكبر مزالا للأوسط فما علت وكذلك يحصل ان
نقول اذا ثبت حكم على الأصغر فنصف المثلث فاروما ان يحصل ما كبرى ليس وكيف يكون
ذلك الكبرى فاذا وقال ليس فنقول ان الأصغر اذا اصار كذلك وقد صار الأكبر بتاليه
بعد فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالأصغر فقد صار علة الأصغر
اشياء الا انها علة للأصغر اشياء بوسطة وللاول بغير وسطة وليس برهان اللم هو الذي
يعطي العلة القريبة بفعل فقط بل هو برهان لم وان لم يحصل ولذلك بعد ان يكون انما يتبين البيان ٥٥
بالعلة واليقين وكان محل بيانا فيه العلل والذي يستقرأ من ان البرهان اذا
اعطى العلة البعيدة دون القريبة الأكبر لم يكن برهان لم فهو ان يكون مثلا لحد الأصغر
واحد للأوسط والأكبر الكبرى ليس علة قريبة للكبرى انما هو علة
لذلك للاجل انه قد فاذا اعطيناك الجهل ان ما يكون ان يكون بعضيا فانا نقول
ومقبولا حمر عندنا او لكن فان لم يكن معقولا لم يكن هذا الأكبر برهانا فضلا عن ان يكون
برهان ان وان كان معقولا لا من جهة ولم يكن يقينيا بان كل ب الصفا ما وكان
انما جهل ان كل ج الا نه ب غير متيقن بيقين وانما ما فاذا كان قد تقدم
العلم بان كل ب الاجل ان وانما هو معلوم ذلك فان البرهان حينئذ لكن
برهان او محمود فصل في كيفية تعرف ليس المحمولة بسبب في موضوعه وهي الاخيرة
وهو جيد في التجربة وهو جيدها ثم لسائل ان يسأل فنقول له اذا لم يكن بين الموضوع
والمحمول سبب في نفس الوجود فكيف تتبين النسبة بينهما فان فنقول اذا كان ذلك
بينا بنفسه فلا يحتاج الى بيان وسلب اليقين من جهة ان نسبة المحمول الى الموضوع

الموضوع فذات الموضوع يجب مواصلتها للمحمول اذا قد عمت الموجبة وهو بها
من حيث حيث فالعلم بالمحمول يحصل وان لم يكن ما بغفلة لكن البين يقع به علم
يقين غير زايل الا فاذا جعلنا وضعنا التوسط ما بين بين لم يكن لم يطلب بذا
العلم البتي وان جعلنا ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا محال اذ فرضنا انه
وبشبه ان يكون امثال هذه بغفلتها كلها او يكون بيانها بالاستقراء الا انه لا يخلو اما
بالاستقراء الحدسي او ذلك لانه اما ان يكون وجود الحمول في جزئيات
بيانا بغفلة بالسبب فما تبين الاستقراء الحدسي لهذا النوع واما ان يكون وجود الحمول
في جزئيات الموضوع بيانا في نفسه بسبب فان كان بيانا بغفلة في كل واحد منها فاما ان يكون
الانسان بالحس فقط وذلك لا يجب الدوام ولا رفع امكان الزوال او لا يكون من
ذلك الحد بيقين اما ان يكون يحصل من هذا الفحص غير جايز لان هذا الحمول لا يكون ان
يكون ذاتيا بمعنى المقوم فانه بين بنفسه الذي هو المقوم غير مطلوب بالفحص عن
لما هو ذاتيه بين واما ان يكون عرضيا وذلك انه يكون من الاعراض اللازمة لكل
يقال على جزئيات النوع او اصح حمله يقال على كلها فيكون هذا العرض لازما لزاما
جزئيات النوع فانا العرض الذي هذه صفته بدأ شانه واذا كان كذلك كان حمله على
كل جزئية لا يحتمل موضوعه ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك سرا ذاتيا او سببا غائبا
هذا العرض عن الجزئيات فرضنا بالسبب الذي هو اعلم غير جزئية ذلك السبب فيكون
ضروريا والا يقين فيصل العلم بين بغفلة واستحال ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح ان
يكون معلقا بالكلية ذاتا للكل واحكم الجزئيات عرضا اما فان انه ان يصح الجزئيات لا يصح
ان يكون عرضا للنوع لكن اذا لم يكن عارضا لشيء من موضوعات ذلك الكلي لعرض لا يصح
على سبيله او يجاريه واذا لم يكن عارضا لشيء منها فكيف يكون عارضا للكلي وعارض
لشيء الكلي عارض للكل فان الكوكبة بالارادة لما كانت عرضا لازما بالحس لانها
كانت عرضا للانسان وذلك كل نوع مع الانسان فقد تبين ان نسبة المحمولة مثل هذا ليس
يكون عرضيا عاما ويجاري تبين في كل واحد من جزئيات بالحس فقد بطل ان كل استقراء
جزئيات سببا في تصديقا بالاوسط ان تصديقا فحسب ان لا يكون ذلك في جزئيات

بغفلة واما ان كان حال المحمول في جزئيات الموضوع غير بين بغفلة على يكون ان
بين بيان فذلك السببيات اما ان يكون بيانا لا يجب في كل واحد منها اليقين
الحقيقي الذي نقصده فكيف توقع ما ليس يقينا به اليقين الحقيقي الذي نريد بعده
واما ان يكون بيانا بالسبب فيجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتحقق
في السبب الكلي فلنا فليكن بحيث السبب للمعنى الكلي اولا واذ كان السبب لا
ينفع في المعنى الكلي ليس ايضا بنافع في جزئيات واذ النفع في الكلي فليكن النافع
والفقه موجودا عند ذلك لا الاستقراء واما ان يكون السبب ذلك الذي يكون
اما بين بغفلة وذلك محال فقد الطل واما بالاستقراء الآخر فهما يفترقان وقوف فقد
بان ان لا سبب يحصل الحمول الذي هو موضوعه فاما بين بغفلة واما لا يتبين اليقين
بيانا يقينيا بوجه يسير واما التجربة فانها غير الاستقراء وتبين ذلك وجود التجربة
مثل ما كان السقونيا مسهلا للصفراء فانه لما كثر هذا الامر ارايا كثيرة وزال عن ان يكون
ما تبع بالاتفاق لكن الدهر فرض شان السقونيا انه يهلك الصفراء واذ فرض ذلك فعلل
الصفراء عرض لازم للسقونيا ولسايل ان يسال فيقول ان هذا انما يوجب ان يكون
تبع هذا اليقين الذي نحن فيه انما ان السقونيا لا يكون فرضنا يكون مع التبع فاما
مسهلا للصفراء اقول انه لما تحقق ان السقونيا يعرض ان يهلك الصفراء وبين ذلك
بسبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان الاتفاق لا يكون دايما او
اكثريا فعلم ان ذلك شيء لتجرد السقونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اتفاقا
وعلم ان الجسم بما هو جسم هذا المعنى فتوجب بقوة غريزية او خاصية ذاتية
مقدورة به فصح بهذا النوع من السببيات ان في السقونيا بالطبع او قوة مهلكة للصفراء
والقوة المسهلة للصفراء اذا كانت معيقة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل
الا ان فصح ان السقونيا في بلاد تسهل واما الصفراء اذا كانت معيقة فان
عرف الاوسط للاصغر بهذا الوسط الذي هو القوة المسهلة وهو السبب واذ اختلفت في
البين وحدت كل واحد منها هو بيان بوسط ظهر عند بعد الاكثرة في الاوسط وان لم يكن
علة للاكبر فاذن بالسبب حصل العلم من اليقين الصرف والعلل الى القول اما بالسبب

التجربة توقع بشيء حكم بغيره تم لو توهمنا الاشياء التي لا تحصى ولا تتناهى
ان الله تعالى فعل بحسب ذلك الشيء نتيج اعتقادنا بان كل انسان ينبغي ان
تكرير توقع وان وقعت فقصر وقت خطاوكه ما فاذا وقعت خطاوكه ما فقصد
التجربة غير موثوق بها ولا يخفى ان يكتب مثال هذين البرهانين فيقول في حق ذلك ان التجربة
ليت بفيد العلم الكثرة بالاستقراء بل لكم فقط بل لاقتران الشيء به عدة كرات
ذلك فيجب بعد ذلك ان يكون مطلقا كليا ويتبين هذا الشرط وهو الذي ذكرناه
فحن عزم على الماء في اناء حين البرد مرارا كثيرة ولم يجمد قط فيحكم
بهذا الشرط لا كليا مطلقا فانه اذا حصل البرد يجب الجمود لا محالة بسبب ثم
امر آخر غير ما ذكرناه فلا يكفي ان يكون ذلك الامر مناسبا بل يجب ان يعتبر
بالطرق المذكورة في حدوث الامور مع حصوله على الاكثر فيعلم حينئذ بسبب او بالمقارنة
واعلم ان التجربة ليست بحجة في الامور التي على هذا السبيل الى هذا الحد واذا اتجربة
هذا القدر الذي ذكرناه من اهل بلد يحكمون على ان كل الغربان سودا وبلاد
السودان ولا يحكم السودان بذلك فان الولادة اذا اتحدت في جنس من الحيوان
غير بعيد سودا وغير بعيد بيضا في بلاد اخر فالتجربة لا تفيد ان ذلك
فقط فليست التجربة بشيء باعتبار بحريات انه كلية اذ التجربة ان كانت في بعض
مقتضيا غير الكل السودا وهذا فان التجربة كثيرا ما تغلط ايضا اذا احد ما يعارض
ما قد ات فنقول ظنا بين مقتضيا واما توقع البيض مما نقول ان التجربة
ان كان تجربة واحدة فيما البيض تجربة ثانية فاذا اتخذ غير وقعا ما ذكرنا
احض فان التجربة لا تفيد البتة لما ذكرنا ان التجربة الى من الغلط وانها مخلفة
للبيض واما كيف الكلي كما نقول ان كثيرا ما يوجد في البيض عن التجربة
وجه القاطع ما توقع منها البيض وهذا يكفي اذا اقتضاء ان يكون ذلك الشيء
وذلك ان يكون غير وصف عام فالشيء يوصف عام مقارن للحاص فالحاص
والعام يقارن الغلم لكن ان كان ذلك الوصف غير ما ذكرنا فيشيء الى غير وصف

الخاص على ان يكون هو الذي يكرر عليه ما اتحاد اكثر الموجود عن الشيء عينه ما كان
ذلك مما يهدم الكلية مطلقة وبجعلها كثيرة ما اخص من كثير الشيء المطلقة بالكلي
المعقول عن ذلك مختلفا لما في التجربة من جهة حكم الكل فان في مثل ذلك الحال
ان يقين ما شاهده لفعل امر او كذا فيكلم بالكلي بل كل وصف يثبت الشيء
يفعل ذلك الامر فانا ايضا لا نجزم بان الغير سيوجد في بعض البلاد بقارنة عراء حاصة
الحكم بعدم فيها عراج وخاصة لا سهل ان يجب ان يكون حكم التجربة فانه ذا لم يستقرا
للشارف عنه فالظن بان هذا يوجد ايضا اذا وقع يقين سهل الصعوبة الآن يقاوم بالظن
حال الزمر وفي اعمالنا كثيرة فهذا امور يحق بمن هو غير ذا فهم يضعف او يضعف الغير
لا يفرق بين ما يعبر الشيء فيه للكثرة دلالة وجزئيا ته وبين ما يتعين فان ههنا عقايد
اليقين ليست باليقين وبالجملة فان التجربة مقررة في الامور التي تحدث وفي
الشرط الذي شرطناه في اعتبارها فقط فان كان حرف التجربة بحيث
يقين حكم كلي غير شرطناه كان فيه شبهة ان يكون وقوع ذلك
اليقين بين على التجربة بل على امر ملزم عنها بل على السبب السابع الذي يخلق والعلل
اليقين بين على التجربة بل على امر ملزم عنها بل على السبب السابع الذي يخلق والعلل
الذي هو الجنس فقط فالفرق بين المستقر والجزاف الحكم ان لا يعتبر آنا كما
البتة وهذا ان قد يعتبر انا والفرق بين المستقر والجزاف المستقر واجب على شرط
او غير شرط بل توقع ظنا غالبا اللهم الا ان يقول ان التجربة واجب بحيث يكون

فصل

في بيان ان كون الاخص علة لاندراج الاسم عليه بما خص والاعم
الفرق بين الاجناس والمراد بين الصفة والخصوص اولا انه قد يقال كان
عطفا ان يجوز ان يكون جميع ما سبق الكلي الان معتبرا على ما اوردنا من ذلك فانا
يكن الانسان جسما ناميا حساسا حيوانا ناطقا ضاحكا ماشيا كاتبا فان
الان ان جسما لم يكن حيوانا كان يجب ان لا يوجد جسم فالجسم وجد
لم يوجد حيوان فيه وايضا اذا كان جسم ناميا غير حساس ولا حيوان
منها حيوانا فكيف يحمل الجسم عليه ويكون كما يحمل على الواحد على الاثنين

ولو كانت التجربة مع التباين الذي بينهما مما يكون الموجود بالنظر
التجربي على الخصوص لكانت التجربة واحدا من اثنين بالكلية المطلقة
بالقوة المنوعة فقط فاذا ذلك وجدنا لا يوجب ذلك ان يتبين به
بالنظر وبالجملة ما يوجد الجزاف التجربة فالحكم الذي يوجد
بالتجربة لا يفيد ذلك

كيف يحكم الشخص على المحسوس بكذبه حكما كليا ان واحد على الاطلاق من قول ان هذا احلو على
اذا عرفنا الجسم الذي هو مادة وجسم الذي هو حس وعرفنا الناطق الذي هو صورة
او مجرد والانسان الذي هو مركب منهما كان من البين ان الانسان ليس بجسم ولا مادة ولا صورة
على الاطلاق ولا يرخذ منه حد او رسم على التحقيق بل يقال انه جسم حساس ناطق
طويل عريض عميق بشرط ان لا يكون في شيء من حيزه او خلقته ما يغير هذه الصورة
او ينقصها او يزيد عليها او غير ذلك من امور خارجة عن طبيعة
على الجملة فانه اذا كان حساسا فهو جسم انه ذو مادة وان اخذ الجسم جوهرا
ذا طول وعرض وعمق بشرط ان لا يعرض شيء آخر البتة ولا يجب ان يكون جسم
جوهر موصوف بهذه الاوصاف فقط بل جوهر كيف كان او كم او بعض مقولة
لخاصة ملك جوهرية وصورة كان موهوما وفيها ذكرنا الحجر الاطلس شيء يابس
جسم وبالجملة الجسم الذي يكون بحيث يكون اذا الاقطار فيه
اجتمعت ان كانت ملك فقط داخلة وصورة جوهرية ذلك
ملك جوهر ثبت بالاقطار ثم ملحقت بكيف فالجسم في خارج هو الشيء الذي قديم
كان هذا اما في جوهر الذي هو جسم فالجسم ليس الا ذا وهو جوهر ذو
ثم الجسم والصورة التي هو بحيث الشيء المادة محمول الثالث
ذي طول وعرض وعمق فقط وانما قلنا محمول على كل مجتمع من مادة وصورة
كانت او الفاعل فيها ذلك جسما موجودا في موضوع كالجوهر
جوهر له طول وعرض وعمق كذلك فان جسما اذا اخذ جسما بشرط ان
لا يكون في شيء من حيزه او خلقته ما يغير هذه الصورة او ينقصها او يزيد عليها
يكون بالقوة ذلك خارجا فهو جسم بالقوة كالانسان ذو صورة عاقلة صورة
النفس الناطقة وان احد شرطان يكون جسما انما يعني الذي يكون جسم حيث
وجد ميتا ذلك لجسم بسبيل الجواز حس وغير ذلك من الصور وكان
الناطق او فصل يقابل الناطق غير متوفر في شيء منها او صورة بل يجوز
وجد اخر ذلك كان في جوهره ولكن هناك منها بالقدرة فوق تلك يس

وحركة ضرورة فلا فرق بعيد ان يكون جسما او يكون كان جسما انما يعني الجسم الذي
فافهم محال في جسم والناطق فان اخذ حساس جسما او حساسا جسم شرط ان
لا يكون زيادة اخرى كجسم فصل بل كان جوهر من الانسان وكذلك كان محمولا
عليه وان اخذ جسما الحساس جوازا الذي هو صورة او معنى آخر الصور بشرط كانت بحيث
يكون فيها حس كان فصلا وكان يحمل محمولا عليه فان اخر اخذ تلك
جسما ذا بنية فوجدت قد يجوز انضمام الفصول اليها ايها كان على انها بنية
جسما وان اخذ تلك جسم بعض الفصول بحيث يعني وجسم حيث اذا دخل شيء
اخر لم يغير تلك الحيثية وكان خارجا لم يغير جسما اياها وان اوجبت لها تلك
صيغة حيث دخل فيه ما يمكن ان يسمى صارا وعاد ان تسمى في الاشارة الى ذلك الجنس
لا يتوهم ذلك كان جسما فان بشرط ان لا يكون زيادة يعني مادة وبشرط
ان يكون زيادة يعني موهوما بان لا يتوهم ذلك بحيث كل واحد من الزيادات
على انها داخلة في جوهر جسما يكون جسما وهذا انما يكمل فيما ذا ترك
ذاته بسيطة فعلى ان الفصل يفرض فيه الاثبات على التحقيق ذكر ما يسمى هذا الفصل
في نفسه وانما في الجوهر فلا يكون بحيث شيء يغير جوهر هو مادة واذا قوى ما هو
فالمقصود الاول ان يقول انما يوجد كان جسما بحيث قبل الصور اذا بنية بعض
اذا اخذت بحيث يغير اجزاء وقلا من جسم وكذلك انما يوجد كان جسما قبل الصور اذا
يجب ان لا يكون عليه بل يجوز ان يوضع مضمونه الكلي من مقولة
مهما مع وجوب ان يتغير الاقطار الثلثة فانا لا يوجد الشيء الذي هو جوهر
الا وقد يجوز ان يتغير بعض الاقطار ما يغير جوهره ويجوز ان لا يتغير
وجوب ان يكون جسم اذا جسم كل جسم بحيث حال جسم الذي يغير جسم جوهر
ما يوضع تحته فيسمى بسيطا بحيث يغير جوهره ولكن الجسم الذي يغير جسم
وجوب ان يكون الذي يوجد ذلك يوجد بل قد يتصور ان يوجد بعض الجوهر

الموضع وبالموقوف فيه يحب ضمان من المتعلم بما أنه ذقته في نفس المتعلم اذ ربما
وربما قالوا وضع للكل اصل موضوع فيه تصديق وكان اولية او غيره او يكون
في نفس المتعلم ما يحفظه اولا يكون وربما يميز عن المتعلم الاول بالموضوع كل واحد
عارض يحتاج الى بيان من العقل مثل قول من قال الخبر الكاذب احد اثنين لا ثالث
المتعلم عن تصور الاولين في العقل اذ يصير الاولين بالحس البرهان وضعا فاذا ذكر المتعلم
في فطرته اصلا او حادثا مع ميز الحس او تشوش من فطرته بالاول معقولا كان او
غير لما ما ذكر الاول لم يستوعب نقيضها اذ ربما كان اللفظ غير موضوع فيحتاج ليس اذ
يكون الخبر عاصما لا يفهم فاذا فهم اخبر الذي هو موضوعه قد يكون كثير الكلية بحيث يدخل
عن الجزئيات وعلى هذا قد يستوعب الجزئيات ضمنا كثيرا لان الاستقراء وان كان
لا يفيد اليقين كثيرا وعلى الاحوال كلها فيجب ليس بعض ان يكون اجزاء العلوم حدودا متقدمات
قبولها في اول العقل او الحس او بالتجربة او بالتسليم بما تبين في العقل وبعد هذه الاصول
موضوعة مشكوك فيها والخبر لا يخلو اما ان المتعلم اذا صادر ثبت الاصول
الموضوعة يستعمل في كل عامل من العلوم بما يستعمل فيه حدوده والا ان فقط كالطب والا
الهندسة فيستعمل فيها جميع ما يعلم ليس انه قد يستعمل فيه حدوده كالطب مخلوق جزء
جزء ولما كان البرهان توقع لنا التصديق يقينا بخلاف الجدل والخطابة توقعه
البرهان بسبب ما ذكر البرهان فيجب ليس يكون تصديقنا بها اكد واولى من تصديقنا
بالنتيجة ويكون بينا بعقلا بالذات اشرح من يكون بينا بمقابل النتيجة والخبر المقابل بالنتيجة
فقط بل وبالعقد والحاد وصف ذلك لانه اذا كان شيء على شيء في نفس شيء
فيجب ليس يكون ذلك الشيء في العقد اكد واكثر اذا كان من اجل محتمل الاولى فانا اذا
لم نجد شيئين الخبر احدهما ليس الاخر فالخبر اولى بان يكون اشد
كالولد والعلم للولد وليس يكون ليس يتغير ان كل شيئين بين ان احدهما اولى بالاخر
الاخر فهو يقتضي الاخر او على الضد من الضد الاخر كما يظهر ان الدال بالتواطؤ اولى
في نفس التواطؤ وكان ازيد مواد فيكون الاخر ازيد ما حتى يكون الخبر انما
يكون اولى بالعقد اذا كان الاخر اولى بالاحد فيتبين الظن من الخبر ليس قد يتبين

متقدما وليس يكون الاكيد مصيرا فيه صادر
البرهان كلها او بعضها الذي ليس صادر
فقط بل لم يكون تصديقا تاما

كذا اولى بعد اذ كان ما فيه يصير هو كان احد جاز الخبر فقد اقلا وكان
واذا صدقت النفس بامر من كليهما الخبر فيجب باحد الامرين قبل بالاخر
بعد كانت النفس تصديق باحدهما متضمنة الغير وبالاخر غير متضمنة الغير بل المتعلم
اليقين اولى فكان التصديق الاول اكثر لهذا الخبر وان شك هذا الفصل قد قال
كثير جدير فيه واعلم انه كان ما ينال المتعلم الاول حيث قبل يخص الخبر الذي
هو مقدمة من حيث لم يعلم ان كان احدهما كما هو مطلوب فيه التسليم فانا نضعها
وضعا وهو اصل موضع الخبر هو موضوع لا يعلم الا فقط لكنها عند ذلك المتعلم فقط فانا
اخذه من حيث ليس لم فيه بينة على ظن واحد الاخر حيث يرى فيه تناقضا صادر عليه
مصادرة وكان فيه هو الخبر اذ كان ذكر في المتعلم الاول بين حصلا كما هو وبين الاصل الموضوع
وذلك ليس المصادرة هي ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذي يأخذه البرهان
وهو ما يبرز من ليس يستعمل من حيث هو عليه بل ان الاصل الموضوع هو الذي حين ما في
تامل ان المصادرة هو الاستبين ما فيه تامل كان الاصل الموضوع هو الذي يخص المتعلم
حقيقة اذا كان ذكر ان المصادرة هو الاستبين ما فيه تامل وليس الامر كذلك
فان الذي يتبين ما فيه تامل الان يكون ان حل هو الاستكشاف لمعنوه اللفظ كما
النسبة وهو ليس يكون الخبر حتى يجوز ان يذهب عنه المتعلم ولا استبانة لنوع من المعنوه
معنوه اللفظ وانا الذي يكون الخبر هو الاستكشاف لحال الاخر فيه عنده وهو الاخير فانا
الاستكشاف لمعنوه ليس انما يوجد في القوم الذين هم اصل الموضوع فقط بل قد يقع الصورة الاولى
الفقيه فانها ربما وقعت عنها واختلف حتى الخبر فيحتاج ان يتبين المتعلم فانا
ان تامل التصديق فالتصديق بالمعنى الاسبق لا بشرط فيكون هو الاستكشاف هو اتباعا
احد الاحتمالين موضوع ليسل عليه المتعلم او الخبر فيه الذي يكون الخبر والسامع الاول
اصولا موضوعة فان كان كذلك صار كثير من الاول النهاية البرية فيه بين الخبر
يظن المتعلم بادئ تامل من جهة الاصول هو موضوع وهذا مما لا يحوج الموضوع الخبر
الجهة في انفسها الذي من حقها ان يتبين فيها انور اذا كان المتعلم قد قبلها
وظنها كيس عليه المتعلم وتقته بان ما يرى فيه ذلك مصدق في المصادرة فانا كان كذلك

موضع

نجميع ل

قوله وهذا هو الذي يتبين فيه الاصل الموضوع
وذلك بناء على ان المتعلم الاول

بالفرورة فانه موصوف بانه ب بالضرورة لانه ان لم يكن ب فانه يمكن ان لا يكون موصوفا بانه ج
فانه ما دام موصوفا بانه ج فانه موصوف بانه ب لانه لو لم يكن ب ما دام ج لكان
البتة لان المحمولات الضروريات ههنا اجناس وفصول فهو ان
ذاتيات لازمة ولزوم هذه الضرورية لهذه بجهة فانه ليس اذا وصف
بنوع ما يجب ان يوصف بجنسه او فصله او خاصته او لازمه دائما بل ما دام
بتلك النوعية فاذا زال فان خاصته يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة
واما الجنس فربما زال مثلا اذا استحال الابيض فصار مشتقا او حيوانا فصار
الطعم لم يزل حينئذ النوع وجنسه هو اللون الابيض والطعم وزال الحلو والطعم معا
ربما لم يزل كما اذا استحال الاسود فصار ابيض بطل حمل النوع وله يبطل حمل الجنس
ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان يكون محمولها على الكل
يكون المقول على الكل في مقدمات البرهانية معقولا انما في كتاب القياس فانما
كان المقول على الكل بمعنى انه ليس شيء من الاشياء الموصوفة بالموضوع
كما مثلا الا والمحمول ايضا موجبة لانه ان كان القول الكلي موجبا او
سلوب عنهما لم يكن القول الكلي سالبا ولم يمكن هناك قول ثالث ولا
ليس الوجوب ويجب ان يكون في كل واحد من الموصوفات بالموضوع
وقتا ما ولا يوجد وقتا واحدا ههنا فان المقول على الكل بمعنى ان كل
واحد مما يوصف بالموضوع في كل زمان يوصف به في كل زمان مطلقا
فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه
المقدمات الكليات ضرورية والضرورية يبطل عكسها بيّن ان ما يكون
يتم من الموضوع واحدا ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كالكتابة للانسان
لانه ليس كل انسان كاتبا او ليطلق من موصوف بالموضوع ما هو في
زمان ما ليس بموصوف بالمحمول كالقيس لانه لا يوصف بها ابدا فانه ان يبطلان
كون المقول على الكل ضروريا فان قد قبل ان الحكم الكلي اخذت الضرورة
الا بمعنى ما دام الموضوع موصوفا فمن جملة المطلقات في كتاب القياس وكان

زمان بلغة المطلقات لقد كان يجوز لنا ان يكون المحمول موجودا لكل

كالعدم لشيء لا يوصف بعالم

الضرورية

الضرورة فيه بشرط ما دام المحمول موجودا وهذا الصحيح في كل موجود وفي كل موجود
ما سبق ذكره وتمام بحثه فان كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود
فانه ما دام موجودا فلا يجوز ان يكون موجودا بشرط ما دام موجودا وكذلك انما يفرد
هذا القسم فيما لا يكون محمولا ضروريا اذا رفع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان
فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا لا المقول قاعدا بالضرورة دائما
فادة هذه الجهة ممكنة للكل من الموضوع في كل وقت بعينه
يفارق الانسان الاخر او يجوز ان يفارق الضرورة متعلقة بشرط وقت كائن لا محالة
لا بشرط موضوع او محمول مثل ذلك لم يمكن متكشف بالضرورة ابدا وقتا ما
وفيض الشجر يتساثر ورقه بالضرورة ويورق في الربيع بالضرورة وهو يسود
لم هذا القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا و
ليس كذلك بل هذا القسم عليحده لان كان يصح عليه شرط ذلك القسم
كما يصح في سائر الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت ضروري
لا يكون لم يكن فيه القسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضروريته اشتراط وجود
نفسه وشرط وجوده نفسه صالح في كل وقت فهذا القسم في وقته ضروري الوجود
لانه موجود بشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو شيء لذلك الوقت لا يجوز ان يكون
وليس انكشاف القمر وقت انكساف كمقصود به وقت فقط ولا كاتبا
الا ليس المقول الكلي في هذا ان المقدار الذي قلناه واضح والقسم الرابع
لانه داخل في انتاج اشتباه البرهانية القمر وتنبيه هذا انما يبين لم كان من مراد
ممكنة اكثرية صدقت على شيء شائع الامكانية اكثرية دائما بل الاكثر
في البرهان متى كانت محمولا انما ذاتية مستقصى الذاتية بعد وكل محمول بعيد
نتيجة مثل نفسه دائما صدقت لان ما دخل في البرهان لانها يصلح لم يفيد اليقين
وانما صلحت لان يفيد اليقين لان كل واحد منها فيه مع جهته التي صار
بها ضروريا منتج التغير فما يلزم من منتج التغير وكنا اذا اقتنينا في
كتاب القياس لم كل ج ب بالضرورة عينا لم كل ما يوصف بانه ج

انكانت ضرورية مستقصاة الذاتية

ج بالضرورة

ج كبرى صنيع ج دائما او بالضرورة او ممكنة وقتا ما
او دائما او بالضرورة ضروري الوجود بالضرورة او ممكنة وقتا ما
هذا الكتاب يفوت الكل دائما بالضرورة
عينا ان الكل ما يوصف ج ج

بالحقيقة اذ هذه في الاجناس لغرض الوجه فقط فقد اكتفت هذه الشهرة
العوايص في الطولات الحقيقية التي تشترط في البرهان واذا كانت
المقدمات البرهانية بحيث لم يكن ذاتية للطولات الموضوعات غير
عرضيتها فان الغريبة لا يكون علة ولو كانت الطولات البرهانية لجاز ان يكون
غريبة ما يكون مبادئ البرهان علة فلا يكون مبادئ البرهان علة للنتيجة فليتبين ما الذي
هو بنا ان فقول الذي هو بنا ان يتفق على واحد منها وجهان خاصان بالعمل
والوضع واما المقدمة البرهانية فيتفق ذاتي من جهة الكلي شيء معقول على الشيء
من طريق ما هو هو من حيث هو جهة يمكن سواء كانت ذاتية او وقتية معقول من حيث
ما هو وهذا هو حيث الشيء وجنس جنسه وفصل فصله وحده وكل تعقل الجهة
التي تشمل الخط للمثلث والنقطة للخط المتناهي من حيث هو خط فتاه وكذا
قيل الفرق في المتبع الآخر فاقول المراد بجهة الفروق بحيث يستحق من هذا ان
الفصول صالحة ان يكون ذاتية في جواب ما هو صالح الجنس وفي المتبع
الاول وضع الفصل وجنس كل واحد منها للنوع كالناطق فانه ذاتي في جواب
ما هية معقول في طريق ما هو من جهة جعل الفصل الآخير المورد في حد جنس مع كونه
معقولا في جواب ما هو فرق به بين الجنس للفصل وغير الفصل فيجب ان
لا يكون المعقول في جواب ما هو غير المعقول في طريق ما هو ولم يتميز منها فان
على ما رايناه واذا ضممناه الى موضوعه هذا والمتعدية موضوعه الذي فارقناه
ونقول والذي بنا ان مع جهة اخرى فانه اذا كان يشارك الشيء وكان
يوضع في حد العارض اما الموضوع كالانف في حد الفطوسة والعدد في
حد الزوج والخط في حد الاستقامة والاعوجاج او موضوع الموضوع كالبياض
بين المتوازيين فليس بذاتي ولا يزال هو مع جهة لقد يتبين ان الجنس الموضوع
له بالشرط الذي ذكرناه فان جميع ذلك بين له انه عارض ذاتي وخاص
لشيء من طريق ما هو هو فهذا ان هكذا الذي يميز هذه الخلوات في البرا
واليس يوخذ في حد الجنس موضوعا لكن كان ذلك الجنس اعم من موضوع

٢٨٧

وقد تقدم ذكر البرهان الذي يكون مبادئه على الكل الذي ذكرناه فيما تقدم من كلامنا

هناك كليات مطلقة وكانت كليتها كالكل بالجملة الواقع في جهة الزمان فانا
اذا اتخذنا ما خذ ما مطلقات بان يرفع عنها جهة الفروق وهنا نقيضها
جهة الفروق في الحمل بحيث كنا نجعلها مطلقة فحاكنا نقول لنا الفروق
ما دام الموضوع موضوعا بما وصف به مطلق من جهة اشتراط هذه الفروق بالفعل
بل مطلق من جهة امكان يشترط هذه الفروق فيه فلا امكان الفروق الحقيقة
حتى كان المقدمة التي اذا اشترط فيها الفروق لم يكن من شرط الآخر هذه الجهة
هي مطلقة اذا اخذت من هذه الشرائط وجهات وفرق بين امكان اشتراط
شيء وبين اشتراط بالفعل فهنا اذا اشترطت الفروق انتفت بالفعل الحكم
آني زمان كان وهناك اذا اشترط الفروق بل كانت القضية مطلقة لا اشتراط
بالفعل لم يتفق بالفعل الحكم زمانا اذ وجد زمانا وكان لم يشترط دوام الحمل
ولو اشترط هناك شرط الفروق فكان بالفروق ما دام موضوعا بالموضوع
فلم يوجد في بعض زمان الصافة بل كان القول منتقضا والتعرض هذا من جهة
اخرى فصول المتباينين يعتبر فيه تغاير ما ذا الدوام زمانا وهنا غير الذي يكاد ان
يعتبر فيه الا ما لم هناك وهناك انما كان يعتبر ولكن ما بين حد الموضوع
على الاطلاق وهذا ذات البياض ذو البياض المفرق للبصر فيتغير حال
الحمل عند ذات الموضوع من حيث ذاته وهنا يعتبر وكذلك في شرط الموضوع
وما دام ذات الموضوع موجودة بصفة انه ابيض هناك لم يمكن ان يشترط
هذا بل كان انما يمكن مطلقا لانه ليس يعرض لذات الموضوع دائما في وقت
الصافة بانه كذا فكان ليس كل موجود بانه ابيض ذو لون مفرق للبصر
ما دام موجود الذات بل ما دام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون مفرق
للبصر لا كل وقت بل كل وقت يذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وهنا
كذلك الفرق انما يتبع هنا الذي يخلو اشيء من موضوع في الحمل زمانا ما اذا
اخذنا الموضوع بالشرط الذي يصدق عنه الفروق وكان هناك لم يقع
يستعمل في البرهان في هذه جهة الفروق وكان هناك لم يمكن مطلقة

جنسه والثالث جائز اخذ العدد في حد الزوج الزوج فيصح هذا وقس
لها اعراض ذاتيه فاكان من المحمولات لما اخوذ في حد الموضوع ولا الموضوع
او ما يقومه ماخوذ في حده فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في جنس
البرهان مثل البياض للقطن والنفس كان للانسان يلزم موضوعه وما لهذا
فليس بذاتي لا على جهة يبقى بالجسم والوضع ولا لا بقاء بالبرهان فبقي انها
غير محمول على موضوع اذ في موضوع فهو ذاتي وانا العرض والمحمولات
فكل واحد منها يفتقر ذاته مثل مفهوم الماشي ويفتقر شيئا آخر هو الموضوع لم
فليس واحد منها مقتضى الجنس والدلالة بعين عما ذاته فذاته
اي جزء ذاته فهو ايضا ذاتي بهذا المعنى الذي سبب للشيء ومعنى مثل
الذبح اذ اتبع الموت لم يقل انه قد عرض ذلك انفاقا بل الذبح يتبعه
الموت بذاته لان الشيء يعرض بذاته فانه ينبغي ان يعرض الانسان فيضحك
لكونه وسائر كل ما كان اتفاقا وقد يقال ايضا بذاته لما كان من الاعراض في الشيء
او لما اعم يقول اولا انه لم يعرض لشيء اخر ثم عرض له بل ما كان لا
فيه بين العارض والمعروض له كان المعروض سببا لان يقال ان عرض
في شيء اخر كما نقول جسم ابيض وسطح ابيض فالسطح بذاته ابيض والجسم ابيض لان السطح
ابيض فهذه غير الوجوه التي ذكرها هنا بل الاول هو المستعمل في عرض
هو المذكور في الاول فانه قد يطلق لفظ بذاته ويراد به ما هو محمول
جدا ما هو على الشيء الذي هو في الجنس فيقال للمقوم ذاتي لما يقومه بذاته
انه قد يطلق لفظ الذاتي لما ذكرنا به العارض الذي اخوذ في حد الموضوع او
ما يقومه مما يقبل وربما يخص اسم الخاص بالتحقيقات فيعبر به عما
اوفى عليه لذاته ولما هو هو لا بل امر اعم منه ولا بل امر خاص منه وحين
يستعمل هذا الاخير في التقديم الاول فقد يقتضي شرط الاسم فقد يكون
وشرط فيه انه يجب لشيء اولا واذا لم يعلم ذلك لم يتبين ولو تعذر
وقيل ما كان يجب لشيء بقيد لذاته هو الذي لما هو هو او السبب فيه انه اعم

الصناعة لم يستعمل في الصناعة بل العجم العام بل خصصت به موضوع الصناعة
كتخصيص الفقه مستعمل في الطبيعيات مخصصا هم بحيث النظر فيه ما يكون طبيعيا
والهندسية في المقادير هندسية مقاديره ذو العدد وحسابية عدديه يحمل كيف
يدخل في حد ما موضوع الصناعة واما خرج عن موضوع الصناعة فلا يقيد
به ولا يلتفت اليه لكن يمتنع عن حيث هو خارج فهو خارج عن موضوع
المسئلة وليس خارجا عن موضوع الصناعة فلا يوخذ في حده موضوع المسئلة
بل جنسه او موضوعه او اعم منه وكل لا يدرى لم يوخذ موضوع الصناعة في
حده اخر الامر فهو مما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط مساو
لهذا الخط وهذا المفروض في نفسه زائد في محمول اما عن الموضوع فيكتفي به
في حد الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية يجب ان يكون اما عن الموضوع ما اوخذ
في حده واما هو ما وقف في حده موضوع اللام الاولى في محمولات المقدمات
اما ان يوخذ في حد موضوعه او في حد ما هو موضوع الصناعة او
في محمولات المقدمات اما ان يوخذ في حد ما او في حد ما هو موضوع الصناعة او
في لفظ محمول ما ان اما ان يخص في حد الموضوع او الموضوع او يعم
ما اوخذ في حده اما مطلق كالسطح للمثلث واما تخصيص بحسب ذكر ما
في لفظ اذا اخل عليه ذكر ما كل عليه الكتاب في لفظ ما دون تخصيص والخاص
اذا اخل عليه انه واحد كل عليه الواحد بالعين الخاصية لا الواحد مطلقا وهذا يسمى
تخصيصا بقولنا وخص اذا كان يفيد الحد ما يقوم الموضوع في حد العارض دون
ان يوخذ موضوع المعروض له اذ ليس المعروض له او موضوع جنسه الاول في
ان يوخذ الحد في حد المخروط عدد وزوج فيخرج عدد فرد والمثلث في حد ما
مفروض صلوة في نفسه المفروض الاخير من قولنا فان موضوع هو العارض
هو المثلث لقيام الزاوية له لكن يوخذ في حده المثلث واما في حد ما
في حد المثلث لقيام الزاوية له لكن يوخذ في حده المثلث واما في حد ما
السطح في حد مثلث القيام الزاوية فانه ما اخذ في حد جنس موضوع المعروض او اخذ

لان المعلول ربما كان لازما عن العلة دائما لا يفارقه وليس
بمعقول بل كل المساوي يزداد له لتباين بين كان معقولا مثل المشي فلا
كيف المشي معقولا لان المعقول عقل اخر لا يكون للبشر الجسد عقل ومعقولا
بسبب الغير فان كل معقول متقدم والمتقدم لا يكون متأخرا بعض ما تأخر
متقدم ويعرف ان ليس كل ما هو كيف شيء دائما فهو عليل لكيف ليس يكون مع
الشيء معقولا والاكبر مع الشيء غير معقول فيكون المحمول قليل الاكبر لازما ذاتيا نحو
للاوسط ولان الاوسط في البرهان عقل لا اكبر عنده مطلقا فهو معقول للاوسط
واذا كان غير معقول فهو لازم له لزوما كليا وما هو لازم له لزوما كليا فهو ذاتي له
مرة اخرى معقول فما احق ما يقال ليس يتعجب من معقول هو لازم ذاتي للشيء
جميع مقاييس الهندسة والعدد يعلل عن امور لازمة لها معقولة لوجه ما
لا يجد فيها قياسا اطلق عليه اسم الجنس الفصل والجوهر ذلك الاول المشبه به
اذا اكمل لم يكمل العلة الفاعلة وكذلك ان انه في اي ضرب الشكل توسط
قياس الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة
فاعلية للكسوف وتوسط في حد الكسوف والعقوبة يوجد في حد صنف
من الحيوانات وكثير من الكسابات الفاعلية والغائية يوجد في الحد
والبرهان كما يتبين جانبه من بعد والعجب الاخير المتأخر اذا اراد
هو قياس بالارض في الوسط وذلك علة لانخماق الضوء ومعقولة لا اكبر
به وعارض خاص للقمر الذي هو الحد الاخر لا معقول له وتمام ليس هو ما يليق
من الحد وانه مناسب للبرهان فيجب ان كل برهان يحتاج الى ان يكون
المطلوب هو الحد الاوسط او الاوسط ليس لذلك لم يكن وانما يكون
ذلك بين الاوسط والاكبر فان القياس القابل لم القمر ليقوم الشمس بينه
وبين الشمس وما فات الارض جعلوه بين الشمس او ثم علم ان الشمس لم يكن
الوسط فيه حد القمر وجعلوه حدا للاوسط حدا للاكبر حد المعقول والاخر
حد لكنه معقول للاوسط والاكبر كل واحد منهما كما سنوضحها

والعجب الاخير انه حمل الاوسط ذاتيا للاكبر فيه
وعنده ان الاكبر هو المعقوم وعنده الحد
الاكبر ذاتي للاوسط وكيف يكون الاوسط معقولا
بعقلكم الخ

هذا الاشتراك الاول ... ليس يتبين ... الجوهر ... الانسان ...
من جواهر الانسان فيكون الجوهر ... بسبب انه انسان ... اعراض الجوهر ...
ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو خاص ... مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير خاص
مثل التعجب بالفعل للانسان وقد منع ... بعض الناس ... في البراهين ... المقومات لانه ...
لسؤفسطي ... من الحمولات في البراهين ... المقومات لانه ...
العادة عليه في تأمل ... غير جائز ... المقوم ذاتيا ... ذلك ... العلة ... الا
المقوم ... الذاتي في كتاب البرهان ذلك بعينه ... العلة قال ... كل عقل
فان الفاعل والغائية لا تصلح ... محمول وتوسط برهان ... المادة او ما يجري ... كما
الجنس او الصورة او ما يجري ... وهو الفصل ... محمولات ... الصاحب
هذه باعيانها واذا ... كان المقدمة الكبرى ذاتية ... كان محمولا ... المقوم
للموضوع وقد ... الحد الاوسط كيف ذاتيا ... الطرفين ... المقوم ... من جميع
الذاتي لم يعلم ... الذاتي ... هذا ... المحمول بل ... انه ... الحق
في الحد فظن ... القسمة ... هذا ... من الذاتيات ... هو محمول ... ذاتي ... حد موضوعه
ومنه ما هو موضوع ... ما خوذ في حد المحمول ليس ... ذلك المحمول ... ذاتيا ... الموضوع
بل الموضوع وقد ... بعض المتأخرين ... المقومة ... كانت عبارة هذا
الانسان اقرب ... مطبوع ... فعول ... النطق فاعتقد ... ذلك ... فانه
المنع ... فاك ... المحمول ... غير ... مفارق فهو مقوم ... ولم ... الحس ... الى
تقوم النوع ... كل وقت ... الخاصة ... لا يتبع ... مفارقة ... الكيف
المشاء ... السابقين ذاتا ... متباينين ... عند القائد ... فصل ... لا خاصة ... من
كيف المثلث ذاتا ... ذاتيا ... بين ... فصل ... لا خاصة ... ومن هذا ... مقوم ... من
ومع ذلك ... الحد الاوسط ... موجبة ... الاكبر ... يتبين ... البرهان ... ذاتا ... توقف ...
ذلك ... آنا ... مستافيا ... ويعرف ... كل ... مقوم ... على ... المحمول ... مقوم ... بين ... الاكبر
المحمول ... مقوما ... لا ذاتا ... وقد ... محمولا ... ذاتيا ... المقوم ... ومنع ... يكون ... لا ... غير
مقوم ومع ذلك ... المقدمة ... ذاتية ... محمول ... ليس ... بين المقوم ويعرف

المطلوب الخبر هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض الخبر للقمر لكن ليس
مقولا له حتى يكون ذاتيا في كتاب البرهان وهو خارج ولم يجعله ذاتيا له لان الذاتي
والا لكان في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب جدله والغاية تفيد ان المراد البرهان اذا
جعلوا من الذاتيات المقومة اذ كان الذاتي المقوم يتخيل عندهم انه اشرف
والبرهان ايضا بالحقيقة هو الاشرف فيتوهم منه ان يجب ان يكون مقدمات
البرهان من الاشرف لا غير وكما لو قال قائل ان انه لا يجب ان يكون مقدمات
برهان على سالب لانه جنس والجنس لا يجب ان يكون برهان على الامور الطبيعية
او المفارقة بل انما يجب البرهان على الاشرف من الامور وهو الالهي فانه
ليس كان الاشرف في هذا الباب هو غرض وكان المدعى ليس على سبيل الشرف
المكتسبة والصدق بل الشرف الاول كان وجب ان يكون مقدمات
لم يجز النقض في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات التي يكون ذاتيا
بعض المقولات المغايرة بالشرف اذا كانت مختصة بالنوع الاخير الشريف كالنفس
هذا اذا كان مسألة الشرف والخبر لا يصير الرجل الحكيم في حديث الذبر شريف
وذبر جنس بل المؤثر في نفس الامور فليتعرض عن امثال هذا الاعتراض
والتبصر الى غرضنا في تحقيق الاعراض الذاتية فنقول انا سميت هذه الاعراض
ذاتيات لانها خاصة بذات الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء او جنس ان
اما عدم الانفكاك مثل ما للمثلث في كونه الزوايا المثلثة مساوية للقائمتين
وانما يجب المقايسة اذا كان الموضوع لا يخلو عنه الا عن مقايسة يجب المضاد
او يجب العدد الذي يقابله خصوصا مثل قولنا في الزوج عن استقامة اذ كان
والعدد عن زوجيته او فرديته والشيء عن موجبة او سالبة فاذا اجتمع في جزء
العوارض لم يكن الموضوع لا يخلو عنها باحد الوجهين المذكورين كانت
ليست لغير الموضوع اصلا كانت مناسبة لذاته فلو كان الموضوع لا يخلو
عنها ولكنه يوجد لغيره عن الشيء وغريبة عن ذاته او جنس مثل التواد للزوج
لما كانت ذاتية له لوجوده او كان لا يتعلق بذاته والا ما يقوم ولا

عن اصل الموضوع فلو عدم البيان بانا حقيقيا بل العرض وقع فيه بعض المتأخرين في
ليس في البرهان وكما عرض غريب لم يكن لازما اذ لا يجب عليه ان يكون
الاكبر فلا يكون البرهان برهانا ولم يسم الامر عليه انك فان هذا اللفظ الغير
فيس كلامه في برهان اللمي اذ الامر الشريف لما ينظر فيه في هذه الكتاب وصار
قياسا خارجا عن القياسات التي في هذه الكتب فصار ذلك حدية او مغالطيا
او غير ذلك فانه ليس يصير الكتاب برهانا بتتبع شيء احد من مقدمات صالحة
ما خفية فربما يشير عن الفرد حدية او مغالطيا وكثيرا ما حقق برهان في غرض
من الغرض الخارجة عن البرهان وكذلك في القضايا الكثيرة الشرف هذه الكتب بل
هذا الكتاب بل جميعا في البرهان وكذلك في القضايا الكثيرة الشرف هذه الكتب
بل المطلق الواقع عليها يعطي اليقين بالبرهان فقط وعليها يعطي مع الامكان
الغريب الذي يسمى لهذا الجنس خارجا عن البحث الذي في كتاب البرهان
ولا يجب ان لا يكون يقين ويقين مقولا بالقول على من يقول من لا يعرف في علة
لا يكون يقين فانه يجب ان لا يكون لم يقين لم يجب ذكره او لا يجب ان يكون
بانه صناعة السين في طلب العلم اذ هو فقد الشرح الذي يطلب لم العلم وهو اليقين
بالبارين يقال جيد بل يجب ان يعلم ان العقرة في شرب هذه الاعراض اموره
كلها المقيم الاول فيه وهو من هذا العارض اذا حمل وسطا كان الاكبر اتم
وهو اتم منه وكيف كان الاكبر كان امرا خارجا عن موضوع القضاء عند ذلك ان
ما سار شيئا يقع خارج موضوع القضاء هو واقع فضلا عما هو عن سنوه
كان كذلك ليس الامر الاعراض الذاتية يوجد من البعض فلو كان الاكبر
عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اتم منه والكتاب على العلامات التي ذكرنا
وجب ايضا ان يقال في القضية المستقيمة ويكون هذا البيان بانا لم يوقع حقا فانا
يقع حقا على سبيل العرض في كتب المقدمات البرهانية وقيل الاولى
ان يحكم القول في الذاتي وقد كان المقول على الكل في كتاب الجنس مقولا على كل واحد
واحد في كل زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل

من الجوهر لم يكن جنسه ذاتيا له ذلك الموضوع فيجب ان يكون لما كان له ذاتيا يجنس المرفوع
أو ما يقوم مقامه واما غير الجوهر فقد لا يكون ذاتيا بجنس الموضوع مثل لون السواد
والاتفاق اعراض ذاتية للنفع وايضا بالنسبة الى اعراض ذاتية لا جنس لها
بل ربما وقعت في الكم فقد عرفت الكيف الاول الذي هو جنس لما تحته
لكن الاشارة وسهل لكن تعلم من الكميات الاولية المقومة لما يليها الاخر
ما هو خاصة لما كان اولية كالجنس والفصل المقومان مثل المنقسم بساويين للعدد
والناطق للانسان عند من يرى ان الناطق مشترك للانسان والملك فيضل اولية غير
خاصة للعدد الخاص في الكميات الباقية اعراضا ذاتية فيها او ذاتية خاصة كما
زوايا المثلث للمثلث فيها الاولية غير خاصة مثل كون الزاويتين
من جنسه واحدة فيما ويقابلتين فانه اولي للمثلث الواقع على حقيقتين المقصر
المتباينتين متساويتين والواقع على حقيقتين المصير الزاوية اخر جنسه كالمقابلتين
المتساويتين لكن ليس كل خاص لاحد هذا فقط بل كان واحد بالذات فقد
يكون بالعرض والاستعارة ومن ضعف عبارتك تصور هذه الاشياء فقد يتهيأ الفظ
على الخطين الى على زاويتين جنسه واحدة متساويتين والاخر الى على اياما بها
مختلفتين لكن المشابهة بين متساويان ولا يقبل قول من يقول ان جنس الفصل
اذا لم يكن جنسا وفصلا او ما يقوم للنوع وعسى ان تجد له واجدا فان الفصول
الى اولية واعلم انه قد يتميز البرهان اولا على ما ليس بكل وقد يقال الوسط اذا
كان اعم من الاصغر في الكيس الكلي وعلى عدد الاكبر فان الاكبر لا يكون حكم
على الاصغر اولا بل يتميز البرهان عند اول برهان للكبرى على جزء ما من الاصغر
برهان ان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث المتساوي الساقين
زواياه المثلث متساوية لقائمتين فزواياه متساوية لقائمتين لانه متساوي
للاصغر سواء كان الاكبر متساويا للاوسط كما في هذا المثال الواقع متساوية
ليس تتلى عليها هو اعم منه وعلى ما قد علمت الاعراض الذاتية قد يكون حاصلة
للموضوع مثل مساواة المثلث لقائمتين فانه ذاتي للمثلث ومساو له

كالحدود وبعض الرسوم وما هو غير خاصة ٥

يكون غير خاص ذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي المفرد الخاص في
الزوج وليس غير خاص ما دام غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلان العدد وهو
موضوعه يوجد في حده والعرض اذا كان خاصا فقد يكون ساويا وقد يكون
غير ساوي على الاطلاق واما كذلك في مثل مساواة الثلثة لقائمتين فانه مساو
واما الانقضاض في مثل الزوج للعدد واما العرض الذي ليس بخاص فيكون اما في
مثل ما شذ به جل واما اعم من موضوعه مثل السواد فانها من الاعراض
الذاتية للجسم لان جنس العدد يوجد في حده انها وهو الكم ولكنه اعم من العدد
العدد مع جزئه يوجد في بعض العدد وجسم من وجه لانه يوجد فيما ليس بعدد كالمقدار
وما كان من الاعراض الذاتية عليه فانه يكون مشتقا لانه يقوم موضوعه
كالعدد ههنا وانواع الكم كالخط والسطح والزمان فكذلك ذلك من موضوعات
الاعراض الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فان كل واحد منها اعراض ذاتية
عامة وقد يشبه اجناسا وانواعا ليست وبهذا الفرق يتميز في
الاسماء المشتركة وهي التي ذاتها غير ذاتية بما يقع الاشياء الذاتية في المقولات
هي مثل الوجود والوحدة وهما شيئان من جهة الاجناس العالية ويعرض لها الاعراض
الذاتية بحيث عند ما يقبله الطبيعة مثل الفردة والفصل العدد والكثرة والواجب الكم
وقد يتميز البرهان لا مور اخص من الموضوع وكالانواع لها جنادنوعه
فتقول قد كان بيان الساواة والكساواة عرضان ذاتيان للعدد وكانا
انهما غير خاصتين بالعدد ثم كل عدد فانه ليس بساو ذاتيا وفيقسم العدد
الى قسمة مستوفاة وزيادة فان العدد ينقسم اما الى الزوج والفرد وقسمة مستوفاة
وكل قسمة العدد الى الساوي وغير المتساوي وبين قسمة الزوج لان الجنس
بعد ذلك انحت العدد وينقسم ذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان وايضا جنس
العدد ينقسم لذلك فان كل واحد منها كما انه ساو لما غير ساو فان القسمة الاولية
بما يجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فهي للعدد قسمة اولية بالذات
اذ جميع ما ليس بعدد ولا كذلك فان جنس العدد كالجسم لها قسمة مستوفاة ٥

ماهي بالجمعة انواع اولية جنس وسط او اخير
مثل الانسان الاعراض الذاتية ٥

حد اول

فلا نقول لكل كم آما زوج واثنين ونقول من القسمة الاولية باعتبار انه اثنان قد يكون
يتقابل نقوض كل خط اكثر من واحد وكل عدد آما زوج واثنين وقد يكون غير متعامل
كقولنا المزمن الحيوان ما هو سابح ومشى ومنه ماش ومنه طائر ونقول
الى القسمة المستوفاة الاولية آما مميز يكون بعضول فلا يكون نسبتها الى الجنس و
نسبتها الى النوع محققة بالاولية على ما بينا وان كان نسبته الاولية على ما
وآما مميز يكون بعوارض غير لازمة للجنس الاولية مثل قولنا الكم منه ما هو وآما غير ما هو
وقولنا كل جسم آما منحرك بذاته او لا يحرك والعوارض لا يكون للجنس اولية ولهذا كانت
القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما توجد للجنس اذا صار نوعا
بعينه مثل قولنا العدد آما زوج واثنين فالزوج والفرد ليسا عوارض للعدد اذ لا يكاد
يصير العدد نوعا معلوما الا يكون زوجا او فردا فالزوج والفرد هما عوارض
لازمة لانواعه وكذلك قسمة الجسم الى الفلكي وغير الفلكي وغير ذلك من
عوارض توجد للانواع بعد ما قامت طبائعها النوعية وليس يلتبس الجنس
ليس يوجد شيء من هذه العوارض لشيء غير ما هو تحت القسمة اولية للجنس اذ آما
بذاتها فليست اولية له والقائمون في تغيير الامر على ان يتبع ذلك فقد يلتبس
الجنس بخصوصة مثل قولنا عدد ما هو اثنين اكثر او يكون ذلك صادقا
لان يعرض للاثنين في حالين فهو صحيح اذ وجد هذا الامر في عدد ما
حينئذ بل اكثر من ذلك يصح لان يكون لا يكاد عددا ما يصح
لان يكون زوجا ومن يكون فردا فاذن فليست بجيدة كافية لان يتصورها

وقد عرض لها الاولية اعني التي هي
لا الجوهر فصل ما يساوي العدد
كافية ان شاء الله تعالى

وقد عرض له واحد من الامور ما لم يتفق اليها الذي هو فصل اذا الحقيقة
يتيسر لكل حي ممن يكون ذلك العارض ونقول ايضا ان القسمة التي تكون
اولية للجنس من حيث القسمة ويكون الاعراض التي القسم اليها بالجملة اولية
للجنس بل ينبغي على ما بينا ان يكون يكون تلك الاعراض لكل واحد منها اولية
وخاصا بنوعه كقولنا كان منه ما هو آما ممن يكون زوايته منه مساوية لقائمتين او
زاوية منه اعظم من القائمتين فيجوز ان وآما ممن يكون كل زواياه من مثلثين

اعلم ان الثالثة فالاول عارض خاص لما التي زواياه وآما ممن يكون كل واحد منها
اولية وغير خاص مثل قولنا كل عدد آما زوج واثنين وكل حيوان آما ماش وآما
طائر وآما زاحف فان كل واحد منها ولم يكن اولية النوع ما فلا يكون خاصا
به وآما ممن يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان آما
ضاحك وآما غير ضاحك فالضاحك اولي غير خاص وغير الضاحك
اولي غير خاص لقولنا الممتنع في ان لم يقبل الزوج والفرد عارضان
للعدد وليس نوعين او فصلين مقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد
يعرف بمبلغه وهو حاك حقيقة وماهيته ويعرف ما هي الزوج والفرد
ولا يعرف له الزوج والفرد الا بنظر ثان يقسم بتاتا وليس اذ ليس منقسم
بتاتا وبين ممكن نوعيته وهو مبلغ لا يقتضي ان يكون ينال الا بتاتا
الزوج والفرد ولا يكون آما ممن يكون جنسا من ذلك النوع من العدد او
فصل جنس او فصلا خاصا او يكون نفس النوع وقد علم ان ذلك النوع
فكيف يكون ممن يكون عارضا لازما وكيف يكون ممن يكون فصلا خاصا له وقد
يوجد الزوج لنوع العشرة والفرد كيف يكون جنسا او فصل جنس
او مساويا له انه اثبات على الاطلاق وقد يكون من يفهم معناه ومعنى ذلك العدد
ولا يفهم هو له وكانت انه اثبات لا يلزم من فهم كل واحد منهما بل الذي لا يكون
لزم من فهم معناه عالما هو انه لم يكن مميز العدد فانه لا يكون لم يتصل ما هو
ويجهل ان الاربعة عدد مميز تتناول ويستبان اللهم الا ان لا يكون من العدد
معنى ولا يكون اخيرة الذهن مع فهم الاربعة ولكن قد علمنا ما هي الزوج
والفرد فاذا اخبرنا معناه ومميز عدد ما مثل الف وخمسمائة امكن ان
نشك فلا تدري في اول وهلة ان زوج او فرد بين وبتامل الانقسام
بنصفين ان كان عدد مثل الاربعة والثمانية فاما انا نعلم بسرعة ان الزوج
لا اصل انه ذاتي للاربعة الثمانية والكم لانه قليل بلوغ ذلك انه منقسم
قريب ولو كان لا بلوغ ذلك كان يتوقف في ان يستثبت فاذن ليس

٣١

بان يكون اثنين زوجا فانه اثر يلحقه عارض آخر هو فساد [illegible] موصوف بفضلها
[illegible] اخر يوصف بها لان الزوج عارض له اذ لا اضاف العدد [illegible]
اليه التطويل بها فاذا كان ذلك يصف بفضول ذاته ولا اختصاص ولا يمكن [illegible]
يكون بان نوعين العدد وفصلين مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه
المقوم للنوع فيجب ان يكون كل منهما عرضا عاما بالقياس الى نوع نوع من العدد
وغيره خاصة بالقياس الى العدد في نوع من الانواع قيل في التعليم الاول
انا ربما اعطينا الكليات الاولى ونظن بانا اعطينا [illegible] وكثير ما لم [illegible] فيظن بانا
اعطينا الاسباب في ذلك [illegible] امور واحد منها لا يمكن [illegible] اعطينا
ونظن انه لم [illegible] في ان الشمس يتحرك في خارج المركز وكذا [illegible]
القمر يتحرك في فلك تدويره وكذا وسط الارض في وسط الكل فان
هذه العوارض انما معقول على الكل [illegible] النهايات [illegible] بشرط هذا
الكتاب [illegible] من هذه الاشياء في الوجود مفردة وطبايعها
غير مشترك فيها ولا منقولة على كثيرة الوجود فيظن انه محمولات [illegible] كانت
مثلا [illegible] فان قولنا الشمس فانها تدل على الشخص
من تلك الطبيعة [illegible] برهان [illegible] على الشمس [illegible]
عليها من جهة ما هي هذه الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس متكررة [illegible]
كان البرهان تماما يقع عليها بل على طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوصية [illegible]
ويبرهن عليها بشيء او يحكم عليها بشيء لو كانت الطبيعة متواردة على
شخص شخص لكان الحكم والبرهان [illegible] الطبيعة الكلية [illegible]
كلية بوجه [illegible] من جهة ما هي في الوجود معقولة بالعقل على كثيرين
ليست الاحكام العقلية الا على الكليات [illegible] من جهة ما هي [illegible]
الشرط [illegible] من جهة ما هي [illegible] في الوجود وعلى كثير من
ولهذا التحقيق قيل في ابطال [illegible] مثل [illegible] وكما يحكى من [illegible]
[illegible] انه [illegible] في العالم واحدا اذ [illegible] حدث من

هو سبب [illegible]

المعروف [illegible]

وقولنا هذه الشمس [illegible] ذكر لان قولنا الشمس [illegible] طبيعة [illegible] وجوهر [illegible] قولنا هذه [illegible]

حقيقة

٣٥

حقيقة [illegible] اخرى [illegible] ليس في الوجود ما ينفعل عنه وذلك
له في الوجود الامكان [illegible] لكن لا يجوز تصور العقل لا يمنع ان يكون فيه شركة
ولكن منع وجود الشركة فيه امر آخر [illegible] على انه لا يوجد الا
واحدا ابدا واما النفس الطبيعية فلا يمنع تصورها وتصور انها واحدة
بالعدد شيئا واحدا بل تصورها شيء غير مانع وحده عن ان [illegible] في العقل على
كثيرين [illegible] آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك [illegible]
المقابل له وهو الذي نعنيه معنا وتصوره بتصور فرد من العدد [illegible]
ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يمنع [illegible] زيد بما هو زيد في الوجود [illegible]
فضلا عن العقل من اشتراك فيه [illegible] على الكلية الوجوه الثلثة وكان
الاخير [illegible] من العقل لا يمنع [illegible] المتصور فيها [illegible]
الى تصوره شيء آخر [illegible] النفس الطبيعية كالحيوانية بل الطبيعة [illegible]
الا اعتبار ليس اعتبار الكلية الذي هو [illegible] غير اعتبار الطبيعية بل اعتبار
الشيء فقط فهذا هو الذي ينبغي ان يحمل الكلية المعتبرة في العلوم وفي موضوعات [illegible]
[illegible] في مواضع اخرى فلا يجب ان [illegible]
القضايا عندك شخصية بل يجب ان يعتقد ان المقدمة الشخصية [illegible] موضوع
شخصي مثل زيد وكل ما [illegible] تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان
مثل الشخص بالموضوع فيه كلي والمقدمة كلية [illegible] كان [illegible] من الوجوه
الثلثة [illegible] الواحد الاخر لذلك فاذا قلنا الشمس كذا وحكمنا حكما على
الشمس من حيث ما هي شمس فقد حكمنا على كل شمس [illegible] الا انه [illegible] يمتنع ان
يكون شمس كثيرة [illegible] فيمتنع ان يشترك في حكمك الكلية كثيرون وانت [illegible]
فالحكم على الشمس بالاطلاق [illegible] بل كلي [illegible] هذه [illegible] فهذا [illegible]
هذه الشبهة الواحدة واما الثانية من الاسباب الثلثة [illegible] الشبهة الثانية
[illegible] هذه الاولية [illegible] الوجهين [illegible] انه لم [illegible] القول على
الكل [illegible] انه [illegible] وكان هناك [illegible] انه لم [illegible]

[illegible] من الطبيعة [illegible] بشرط [illegible]

فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما بسبب انه على كل واحد في الحقيقة
اذ كان قد فاته انه اوجب وكان امكان حكم على واحد فقط انه لم يحكم لكنه وهذا
كما يقول قايل من التواتر ليرادا ما لم يقطن يقع عليها خط فيجعل كل اذنية واضعة
من جهته واحدة قايمة وذلك لانه لا يخ بين وضع قطعين بهذه الصفة الا وكان بين
قطع المقول على الكل كلها وبين كذلك لان شرط الاذنية فاتت بان ازداد
من جهته اصرة ولم ينم من كل واحدة قايمة بل كانا مشتبكين بحيث صار مجموعهما شكل قايمتين
فان التواتر بحكم محمولا على قطعين فهذا من لفظان وذا نمت لفظان على قطعها
التواتر ليرموجبا اقلا وذلك ليشره وهو خطان وقع عليهما خط فيصير الجميع
من جهته واحدة متقاطعتين تقاطعتين معا سواء كانتا متساويتين قايمتين
او مختلفتين او كانت احداهما قايمة والاخرى منكسرة فهو الشبيه الثالثة وهي شبيهة بوضع الفرجار
او الحرف اما القرورة فاذا كان الشيء الكلي العام لانواع مختلفة كالاسم فيتين الحكم
في كل واحد من افراد البشر كما اسما بيانات خاصة فاذا لم يوجد الحكم لشيء منها
لفقد من انهم العام علم انه اذ الكل واحد منها دون الحكم هنا بسبب كالحكم الذي يقع
في المقادير ان المقادير المتشبثة اذا بلغت كثرة متناسبة وبين انها في الاكثر
لم الاعداد المتشبثة اذا بلغت كثرة متناسبة وقد يبرهن على واحد منها بيرهان اقرب
والكثر البرهن عليه ليس لها واحد منها مقابل سواء الكل كما الذي اسم الكل لا يقع
في صناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على انه اقرب جنس والاينبغي ذا كان وكان اسم
موضوع بسبب القطعتين وكانه ليس في احد القطعتين للجنس العام الذي نظر في كل
صناعة لبرهن هذا العارض او ليه لموضوع صناعة وهو في الحقيقة او ليه كجنس موضوع
القطعتين وذلك بهذا البتة بل مقرونة الازمان وذي النوع وذي الاقوال
وفي غير ذلك مما حكم بالذات او ذو وهم وسبب الذي يقع لاجله البرهن
على العام انه قد برهن الحكم عليه او الحكم الواحد اما فقد لعدم كلهم على ما قلنا وانا
لان العام الاول خارج عن نوع موضوع تلك الصناعة البرهان وانا لان
البرهان على العام صعب جدا لاحتكامه على نوع نوع من احوال تحقق ذلك

النوع سهل وان كان العام لا يقتضي كذلك لانه جنس والنوعيات اقرب
تحته من اقرب الى الجنس فيقتضي كلية ايسر وكذلك مثال ذلك العام البرهن عليه
بتخيل ما كان في الهندسة وجه المعاني كلها مختلفة وسلكة التبديل فان اسم
اسم الكل غير جايز في القضايتين وايضا الكل ليس من موضوعات اصل الصناعة
والبيان ان البرهان انما سهل اقامته على المقادير من جهة محال الاتصال فيها
على الحد من جهة حال الاخراج الممكن منها فاما على كل من جهة تخصه وصفة فانه يتعذر
بعضها جميعا والبقاء ان تخيل المقادير والعدد بالتشكيل والتقريب من اوهام
من تخيل الكل وانما السبب الموضح لذلك ان خصه كل واحد من انواع العدد اما ان يتناسب
المقادير من جهة ما هو مقدار بما حتى كثيرة بل لخص اكثرها بالخط والسطح والجسم كل
على حده اذ كانت نسبة الاحكام الى النوعيات من الخط والسطح والجسم
من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم الكيس الى التخيل فقد اوضح وقوع سبب الخط
من قبل القرورة واما كيفية وقوع من جهة الخط وذلك ان ينظر الانسان اذا نظر
في بعاد معين غاية كمثلث مثلث من النوع المثلث العام من غير ان يكون خصه
الوجه الذي يستفاد بها كلها او لم يستفاد بها كلها لكن يستفاد بها كلها فيتبين في كل
واحد منها امرا غير امر فاصل الكل واحد والامر جهة من ذلك في المثلث
المطلق لانه اذا تأمل الخط خرج به فحصل ابتداء نظره بالجزويات
في كيف يمكنه ان ينتقل الى المثلث المطلق الذي تقوم عليه الاستقراء المطلق
وهو ان ينقل الحكم من جزويات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاؤها الى الكل
فان هذا ليس من مغالطة الجدل في شيء من مغالطة البرهان لانه لا يلزم من وجود الحكم
حكم كان في جزويات غير مستوفاة او غير متحقق استيفاؤها الحكم بالحكم اليقين على
الكل واما الحكم الاقناعي الشبيه باليقين فقد يجوز الحكم به وذلك ليس هذا من مغالطة
الجدل وهو من مغالطة البرهان لان هذا النظر في جزويات من المثلثات
كيف تتبين الا ان يرجع المثلث المطلق الى المثلث المنقسم الى المتساوي الساقين
الذي لو كان حاصل ثم يوجد من ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اوجد عليه

كان لهم

بالنسبة فيس واقلا ايران على الامر الضروري من حيث انه ضروري وما كيف يترتب فيه
ليكون منها العلم اليقين فستقوله بعده قالوا وكل قول ينتج بواسطة امر ضروري فيس
ضروريا فان للخاص ان يقول لم لا يجوز ان يكون الشيء الذي وصفته ليس ايام الوجود ثانيا من ليس
بدايم الوجود اذ لا يلزم من كون دايم الوجود فان كان بطلان نتيجته للمدعاه انها
ضرورية يكفي بهذه البيان فان البيان قوة اليقين والضرورة فيها بان
لا يكون فيها هذا المطلوب بعين من هذا الذي يقتضي ان يكون احد المبادي على ما يكون
صادقة في نفسها او معلوما لامر معترف بها عنده قوله او اما او مشهورة او امر معترف بها
كافة الناس فيرا ما من غير ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة كما يعرف في
كتاب الجدل فقد يضلون البيان فان استعمال المشهورات والمشهورات وانما
في طلب اليقين مغالطة او غلط او بلاهة اذ يكون لم يكن كاذبا اما الصادقة فاذا لم
يكن في طلب اليقين او وسيلة لتحصيل الغرض فلا نظن خارجة عربته لا يبين شيئا من
الامر يشبه ان يقع بها اليقين العلوم وان كان يقع بها اليقين انما هو لا لان على العقل اذا اليقين
للبشر وانما يحصل صدق النتيجة فقط الا ضرورة صدقها وبلته صدقها ليس كل حق يكون
وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير دايم او غير ضروري لا صفو فانه اما
ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان كان الاكبر ضروريا كان اليقين منتجا الاصغر
غير ثابت فلم يكن يقينا محققا الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لم تجد
ممكن لا من جهتها هو موجود بالضرورة وان كان الاكبر غير ضروري فانا هو ضروري في نفسه
ليس ضروريا عند اليقين عليه لانه يكون لم يزل احد الاوسط عن الاصغر فانه غير ضروري
لم يقع الا يقين البشر ان كان على هذا الوسط غير ضروري في نفسه فانا اذا
علمنا ان هذا الانسان حيوان لانه بشر وكل ماش حيوان فاذا البشر يبطل عنا العلم الغير
الكتب بتوسط الماشي فلم يقع انه حيوان لانه ماش بل لانه بشر والبشر ماش فان قال
قايل لم لا يجوز ان يكون هذا اليقين طارئا لم يزل احد الاوسط لان قولنا كل ماش حيوان
معناه كل شيء موصوف بانه ماش فانا ما هو حيوان دايما وذاته الموضوع عنه
البشر موجودة فان كل بشر موصوف بانه ماش فهو حيوان بالضرورة فالبشر ماش

كلي واذا لم يتبين ان كل حكم او ملكة للبرهانيات وقع الحكم على الكل
صنف منها كليا بطريق هذا الكتاب وهو ان اراد ان لا افضل في معرفة ان
الحكم اذ يجيا اذا كان الحكم متعارفا لمعان متفقة لم يتحق اذ يكون بان
يرفع جميع الاوساط الا واحدا منها ويجب ان كل الواحد دايما فلما ذا ثبت
وليطيت الجوهر اثبت الحكم واذا ارتفع ولم يبقى الجوهر لا يكون ذلك
ارتفع الحكم فالحكم لهما اولا كانت اشتراك مبادي اليقين من نحاس وهو
الشكل فاذا ارتفعت مبادي اليقين ولكونه من نحاس اثبت المتفق
وجدت كم مثلث روايا مثلثة كما يبنين ثابتا ولو امكن ان يرفع معين الشكل
ويبقى المثلث كان الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى ثم
اذا ارتفعت المثلث ويبقى الشكل لم يتبين هذا الحكم فمن جانب مبادي
اليقين ولكونه من نحاس يكون الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المتفق
ومن جانب الشكل لكن الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث جميعا
من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا غير في تحقيق ضرورة
مقدمات البرهان ومنها سبيلها ثم لم مقدمات البرهان يكون من
ضرورية وذلك اذا كانت على طبقات ضرورية قبل الآن ما يجب بتوسط
ما يكون لم يتغير لا يكون ثابتا لا بتغير بل لاستيجة الضرورية علم يلزم من مقدما
ضرورية لا يقع فيها امكان لغير الامور الضرورية على وجهين امور ضرورية
في اللزوم من غير ان يكون بعضها بعض ضروريا في الجوهر والطبيعة وهو لوازم
خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا تقع في كسب العلم وضرورية في الجوهر
الطبيعة وهي الامور الموجودة بذاتها اما الذاتية لهذا الموضوع غير
ضرورية للموضوع في جوهره دايما الا من الموضوع في حد ما فالموضوع
لها ضروري في الجوهر وهي ضرورية الموضوع في اللزوم ايضا الا على الاطلاق
وانما على المقايسة والى على المقايسة فالموجود منها في ايران ما كان
ضروري اللزوم بالنوع الواحد فما كان ما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد

هل

المطلق والعموم

لان البرهان

منقول او بيان غريب الا فما يشترك فيه دستوخ هذا الجدول فيكتفي بمطالعة
مناسبته للشيخ في موضوعات العلوم وبيانها وبيانها اقول
بيانها وبيانها في حدودها المحوله ونقول الكم الكلي واحد من الصفات
خصوصا النظرية جاز ان يكون موضوعات واحدا من المقدمات التي يبرهن
تلك الصفات ولا بد من بيان في تلك الصفات فاما الموضوع فاما ان يكون
عن نفس تبرهن فيه وانما يبرهن في علم قوقها واما ان يكون شيئا غير العلم
العلم بل في علم دونه وهذا قليل في الموضوعات بل الاشياء التي انما يبحث الصفات
عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية انما يبحث بل يبرهن العلم عن
عوارض ذاتية لهذا الموضوع ذلك لانها اعني العوارض هي المكون فيها بالقوة
عالما بكل العلم والمبادئ منها البرهان ويسمى لها البرهان والموضوعات عليها
البرهان وكان الموضوع فيها عليه البرهان للاعراض الذاتية والذي لا يعلم ذلك

اول المسائل في كل علم تتعلق بموضوع ذلك العلم

والذي منه المبادئ ونقول ان المبادئ على وجهين اما مبادئ خاصة بكل
وجه كل العلم المفيد والانتفاع امكان التقاضي كل مقدار الى غير النهاية
التي ما بين واما مبادئ عامة وهي على التبيين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا
شيء ما فنفي يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة لعدة علوم مثل قولنا
الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية فهذه المبادئ مشتركة فيه علم الهندسة
وعلم الهيئة وعلم التحوي وغيره ذلك ثم لا يتعذر ما ان نقدر ما فان نقدر ما
هي المسائل والكتابات وذلك لا يخفى فان المسائل اما ان تبين ما هو كم او ذو
كم او انها تشترك الامر والمبادئ الخاصة التي موضوعاتها موضوع الصفات
او انواع موضوعاتها او افراد موضوعاتها او الاعراض الذاتية التي لتلك الاجناس
انما خاصة بالصفات كانت محمولا ذاتيا خاصا بالموضوع او غير خاصة بل تكون
مثل مساواة في مقدمات من الهندسة والعدد ان كان استعمال الصفات
مختصرا بها تان المبادئ في الهندسة مساواة مقدار ذي العدد مساوي عدد
وكلاهما خاص بالصفات عرفت المقتضاة به في مقدمات من العلم المفيد والخلق

الشيء وتقوم بها ولو كان الموضوع كليا عنها مقابل الجزئي فقط كان
ذات الموضوع لا تقتضيها في المقارنة ولا في التقوم بها اذا كانت
من الامور التي تحمل الموضوع الذي تقتضيها ذاته وخصصت بكم او نسبة مطلقة
او غير التقابل صارت بسببي ان يعرض اعراضا ذاتية ونقول ان الآيات
الموجودة في موضوع موضوع الصفات كانت اعني في موضوع موضوع
المسائل التي تقرر وجودها في كم بما هو كم فيعرض الذي يعرض ذلك الموضوع لذاته اللائقة ما هو موجود او
التوازي الموجبة التي ليست بهذه الصفة فانها ان كانت لازمة فهي خارجة عن
ان يفيد الموضوع الذي لها الآثار المطلوبة له وبكيف فيعرض لها ان تكتب الآثار او تقتضي
الآثار انما يوجبه الموضوع ولا تتوجه حاجة عنه فان اخذت من حيث هي
بالموضوع صارت ذاتية ماخوذة في حد الموضوع ولم يكن الاعراض الموجبة
لكمل مطلوبة في مسائل الصناعة ابرهانية وذلك انها ان اقتدت من حيث هي
بموضوع الصفات فان ذلك عسى انها ان يكن يخصص اذا كانت
الاجناس او ما هو كالجنس فيكون العام والخصص للخصص وما كان
لم يكن مستعملا في البرهان ولم اقتدت مطلقة وليس وجود الموضوع الصفات من
حيث هي موضوع الصفات لم تقتضه فيه فلا يتميز النظر فيها من جنس النظر
الخصوص بالصفات بل المعلوم انما خرجت وانما كلية العلم الجزئي انما هو جزئي لانه
يفرض موضوعا من الموضوعات بحيث عما يعرض من حيث ما هو موجود ذلك
الموضوع فان لم يفض كذلك لم يكن العلم الجزئي جزءا ولا جنس كل علم في كل علم
النظر ليس في موضوع مخصوص بل في الموجود المطلق وكان العلم الجزئي عاما كليا ولم
يكن العلوم مشاركة مسائل هذا العلم اعني مشتملا على عامة لانه جعل له موضوعا
عاما وهو الذي ينظر صاحبه فيه من حيث ما هو عدد فلو كان ما يبحث
ينظر في العدد والعدد من حيث ما هو عدد اذا كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من
حيث ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار ولم كان ينظر في العدد
من حيث ما هو مقدار ما ذو مقدار لم يكن نظره في عارض المقدار من هو مقدار

فاما اذا كان المطلوب امرا كليا دون الاية فيصح ان يجعل مقوما تاما
الاوسط بين مقوم اخر اذا كان الاوسط على وجه الاخص لما دون
الاكبر اولا للاوسط وبين مميز للاصغر كما مدرك فانه اولا للناطق و
ثانيا للانسان واقول ان كل ما يصح ان يكون مميزا محمولا في المسائل فلا يصح
ان يكون محمولا في المقدمات وبالعكس فانه يجوز ان يكون محمولا على انواعها
في المقدمات فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا للاوسط او فصلا والاصغر
عرضا ذاتيا للاصغر ويكون كما ان الموضوع يجوز ان يتبدل فيصير
يجوز ان يتبدل الجنس او الفصل او الخاصة يجوز ان يكون الاوسط جنسا
للاصغر او فصلا فالاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يعرض الالتباس
والغموض في جعل المحمولات واذا كان يمكن ان يكون وجود الشيء الذي
يفصل البشر او الجنية اوضح من البشر جاز ان يوسط الفصل او الجنس و
كذلك لما كان يمكن ان يكون نوع العرض اعرف للبشر او الفصول
بالعرض اعرف للبشر جاز ان يوسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر
مقوما للاصغر فليس يقع الا على الوجه المحدود فان طلب ان يقال لما
كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فليف يعرف في وجود النوع والاصغر
ولا يوقف وجوده فالجواب عن ذلك ان ليس كما علمت ليس محالا ان
يحمل على النوع وجها من وجوه والحمل الذي يحظر عنه ان يقال ويقع
النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز ان يحظر النوع بالبال
محمولا على شيء ولا يحظر الجنس بالفعل على ما يحمل عليه النوع اذا احظر
النوع بالبال محمولا على شيء ولا يحظر حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع بان غير
ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه لم يحظر الجنس بالبال
البتة وذلك لان الخطر انما يكون بالبال فكان كيفما لا يحظر لا يحظر الجنس بالبال
فكيف اذا لم يحظر البتة

في اختلاف العلوم واشتراكها يقول

مفصل نقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بحسب موضوعاتها وذلك

عرفنا ذاتها ووضعنا ما ثم طلبنا حمل جنسها عليها واذا لم يكن وضعنا جنسها
ذاتها ثم نطلب جنسا اخر اعم منها ذلك الاوسط اذا كان الجنس المحمول يخطلبنا
جنسا للموضوع في القضية ان كان ثم جنس اخر محمول على ذلك الجنس
نطلب المحمول ولو كثيرا ما يتفق هذا المطلب حيث لا يجعل قد حصلنا من
الموضوع والمطلوب بل عدنا منها الى فعل كما يطلب في الصورة
جوهرا فانا اذا كنا عرفنا بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه الموجود لا في
وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة
ليست لمادة لا يتقوم جوهرها لذلك السائل بل يتقوم بها وكان الموضوع كل
مادة متقومة بصورة آت بعد او قابل متقوم بحيث الجنس فيها دون الجنس
ولا يشير يكلف بذلها او كانت البتة لازمة بحيث يعود نقوض ذلك الامر
الذي هو مادة اذ قابل عسى ان تنال الصورة جوهرا لم يخل او ليس
اذا كانت عندنا من الصورة ما تحاول ومن الجوهر خيال اقتضانا ان نبحث
عن غير حاجة الى الكيفس بل المطلوب والسائل اذا كانت موضوعا لها
من الموضوع للقضاة كانت محمولا لها من اعراضها الذاتية وكما ان
وفصول اعراضها واعراض اعراضها ان كانت موضوعاتها من
اعراضها الذاتية واجناس اعراضها ان يمكن محمولا لها من جنس
الموضوع ومن انواعه وفصوله واعراض اعراضه واعراض اعراضه الى اخر
الامور وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصفيض من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية تامة
شبيه جلس كالقوة والفعل في العلم الطبيعي فان القوة والفعل من العوارض
التي حيثية بالوجود والمفاوتة القوة اذا استعملت في العلم الطبيعي كانت
من العوارض التي حيثية بكنهه انما لا يمكن محمولة وسائل العلم الا ترى ان
الموضوعات علم الرياضي انما غير متحركة وانما متشابهة لكونه لا مفاوتة بينها
ولم يتفق حركاتها من كل جهة وانما موضوعات العلم الطبيعي فيها التغيير بين

السبب اما اختلاف الموضوعات واما اشتراك في موضوع اصلا ونفصل
اقسام الوجه الاول ونقول ان اختلاف موضوعات العلوم اما على
الاطلاق من غير مراعاة اخص مثل ان موضوع الحساب والهندسة سطح وشيء
موضوع هذا غير موضوع ذاك واما مع مراعاة اخص مثل ان يكون احدهما يشارك
الآخر في شيء وهذا على وجهين لانه يمكن ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس و
الآخر اخص كالنوع او الاعم اضافة بالنوع واما ان يكون كل واحد من الموضوعين
شيئا مشتركا في شيء ثالث مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في
نوع النفس الانساني من جهة ما الانسان حيوان ثم يختص الطب بالنظر في جسد
الانسان ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس ان لطفت وقوانا
العقلية وقوانا العقلية الاول من هذين القسمين قاما ان يكون العام فيه عرضا
عرضيا لجنس او نوعا بالقياس مثل عموم الموجود والموجود للاعراض
واما ان يكون عموم فيه عرضيا لجنس او نوعا كالنظر في المفرد وطائفة على اقسام
الطبيعيات والجسمانيات على اقسام المقادير واما ان يكون عموم فيه لجنس تحت
النوع مثل موضوع الطبيعي وهو موضوع الجسم فان هو موضوع لجسم تحت عارض
نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم قسمين فيمكن ان يجعل الاخص من الاعم
ذا يجعل النظر فيه من جملة النظر في الاعم ثم يجعل علما مختصا ويتبع هذا الاعتبار
نوع الاخص اما ان يكون انما صار اخص بسبب فصل ذاتي ثم طبع عارض
الذاتي من جهته ما صار نوعا فلا يخص النظر بشيء فيه دون شيء وحال دون
حاله في تناول الجسم مطلقا وذلك مثل مجردات الهندسة فيمكن ان يجعل العلم
بالموضوع الاخص جزءا من العلم الذي ينظر في الموضوع الاعم وانما يمكن ان ينظر
في الاخص لو كان قد صار اخص بفصل مقوم ليس من جهة ذلك الفصل
المقوم وما يعرض له من جهته نوعيته مطلقا بل من جهة بعض عوارض تتبع
ذلك الفصل او احدها مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان من
ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وقد يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم و

جعل الاعم وذكر جملة
الطبيعي جزءا من النظر في الاعم
وقسم بعد الاخص من هو

يجعل علما مختصا كما ان الطبيب جزء من العلم الطبيعي لان موضوع مختص وانما من
وانما من يكون الشيء صار اخص بسبب عرض غريب لا لفصل ذاتي عرض
فيه فينظر فيه من جهة ما صار به اخص وصنف يبحث عن عوارض ذاتية يلزمه
وهذا انما يفرد العلم عن العلم الذي يجعل علما مختصا وبالجملة فان اقسام الموضوعات
المختصة التي للعلوم الطبيعية جزء من العلم بالموضوع الاعم على ما وقفت ذلك
العلم اما ان يكون احد الشيء الذي به صار اخص عرضا من الاول الذي
يجعل صنفا فينظر في العوارض التي يلحق الموضوع المختص من جهة ما اقترن
به ذلك العارض فقط كالطب الذي هو مختص العلم الطبيعي فان الطب ينظر
في البدن الانساني وفي اعراض العلم الطبيعي ينظر بالقوة في بدن الانسان
كما في اعراض العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق
ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق التي يعرض له من حيث هو انسان
لا من حيث شروط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط
ويبحث عن عوارضه الذاتية من هذه الجهة واما القسم الثاني الذي يكون الشيء انما
به صار اخص من الاعم عارضا غريبا ليس ذاتيا ولكنه امر مجرد وذات
الموضوع لا بسبب مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب
شيئا واحدا وانظر في العوارض التي تعرض له من جهة اقتران
ذلك الغريب به مثل النظر الاكثر المتحرك تحت النظر في الجسمانيات او
الهندسية والقسم الثالث من جملة الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضا
غريبا ليس هيئة في ذاته ولكن نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع تلك النسبة شيئا واحدا
وانظر في العوارض التي يعرض له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل
النظر في المناظر فانه اخذ المنظور مقترنا ببصر فيصير لذلك موضوعا وينظر
في لواحقها التي تعرض لها من جهة ما لا نسبة لها الى هذه الجهة وهذا القسم
الثالث تشترك في النوع المقرون به العارض الموصوف به من جملة
الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيجعل موضوع الاعلى عليه والقسم الرابع من

لا يكفي للاختصاص بحيث يشمل غير الاعم بل هو عارض لشيء من الواحد كالتغير اذا قيد
الا هو موضوع العلم الطبيعي فهاهنا جهة عوارض لعرض بعض الانواع الموضوع العلم
الطبيعي ومع ذلك فقد اخذت التغير في علم الكون من حيث قد اقترن به
امر غريب منها من جنسها وهو العدد فطلب الجهة من جهة ما اقترن به
الغريب بما لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم
ومع ذلك يجب ان يوضع تحت العلم الذي فيه جهة موضوعه بل تحت العلم الذي منه ما
اقترن به وذلك مثل وضع الموسيقي تحت علم الحساب واما ما فقد
من جهة ذاتها النظر في عوارض موضوع العلم او عوارض عوارض انواعه وهو
جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم والقسم الذي قبله
ان الذي جعلناه اشاره الا كثر التي ترى في ذلك العلم موضوعا تحت
العلم الناظر في العوارض المفردون بل تحت العلم الذي ينظر في العام للموضوع
اذ على الاكثر التي كما تحت الطبيعيات بل تحت الهندسة واما هذا النحو
موضوع تحت العلم الناظر في العارض المفردون به لان الموسيقي ليس
الطبيعيات تحت الحساب واما الذي عدده على الوجه والواحد فلا يكون
يكفي العلم بالاشياء التي تحته جزء منه علا انها ليست في رتبة واحدة … الا
فلا العام بوضعه في الخاص ولا العكس بل يجب ان يعين كثير العلوم جزء من
اجزاء … ولان … واحد عاما لجميع الموضوعات فيجب ان يكون
سائر العلوم تحت العلم الناظر فيه ولانه لا موضوع اعم منها فلا يجوز ان
يكون العلم الناظر فيه تحت علم اخر ولانه ليس مبدأ الوجود لبعض الموجودات
دون بعض بل هو مبدأ الجميع الوجود المعلول فلا يجوز ان يكون الناظر فيه علم من قديم
العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون موضوعه موضوعا لعلم جزئي لانه يقتضي
تخصيصه بالموجود واما هو موضوع العلم الكلي العام لانه ليس اثر اقل عاما
فيجب ان يكون العلم جزء من هذا العلم ولا ناقد وضعنا انه من المبادئ
العلوم ليس … يبين في علم اخر انها

اما جزء شيء واما مقدم في نفس الشيء لا محالة اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم
يتبع في هذا العلم فلذلك يكون كان في جميع العلوم من حيث يقع بالشيء … بعضه
انه مثل ان كان الدائرة موجودة فالمثلث … او المثلث …
موجود وبعد ذلك الحكم الاولى … المقدمة … مثلا موجود كالدائرة
مثلا موجود … ان ما يتلوه موجود فكان علم … الجدلية …
على شرط … الصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم … الحكم الاولى
والجدل والسوفسطائية والحكمة الاولى يقارن الجدل والسوفسطائية في
الموضوع وفي مبدأ النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الحكمة الاولى
وانما ينظر في العوارض الذاتية للموجود والواحد ومبادئها وينظر في العوارض
الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية
ينظر ان في كل موضوع كان ذاتيا او غير ذاتي ولا يقتصر ولا واحد منها
على عوارض الواحد والموجود فالحكمة الاولى اعم من العلوم الجزئية لعموم
موضوعها واعم نظرا من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلا
ما كان مستقيما او معوجا لكن بحسب صناعته وقد يقارنهما من جهة المبدأ
لان الحكمة الاولى انما تأخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية واما
الجدل فيأخذها من المقدمات … المشهورة في الحقيقة واما السوفسطائية
فمبدأها من المقدمات الشبيهة بالبرهانية او اليقينية … ذلك في الحقيقة
وقد يفارقهما من جهة الغاية لان الغاية في الحكمة الاولى اصابة الحق اليقين
بحسب … الانسان وغاية الجدل الارتياض في الاثبات والتغيير
المشهور من حيث البرهان ونفعا للمدينة وربما كانت غايتها الغلبة
بالفضل وذلك الفضل ربما كان بحسب الحق وربما كان بحسب النفع
الذي يجب الحاضر فان يكون الالزام حسب … واما اذا كان
حقا ولا صوابا واما الذي بحسب النفع فربما كان بالحق وربما كان بغير
المحمود وغاية السوفسطائية ابداء الحكمة والقهر بالباطل عند من …

يكون شيئا ما فوذ المقدمة ثانية على ويكون برهانه في على آخر فيرفع هذه العلم ويصير برهانه
اية ذلك العلم اما بركب به على العلم وبق على وجه آخر وهو ان يكون شيئا ما فوذ في علم
على انه مطلوب ثم يوجد عليه برهان حده الاوسط من علم آخر فيكون اخر الصناعة
واسم مخذوذ وصاحبه للموضوع في العليين كما برهن على زوايا مخذوذ المثلث في علم الهندسة
بتقدير ان الهندسة نسبة محضة لكان البرهان عليها ذلك وكذلك البراهين اكثر
يقوم على الاعداد اذ كل في علم انما يضاف ولم يكن الله الا الهندسة كثير من نفس الامر
بل هو ذرة ما على سبيله بعد وعرض في ههنا ينقل البرهان ما كان يكون سبيل القسم انه
وذلك لا يكون الا ان يكون احد العليين تحت الاخر وبا لجملة يكتب برهان كل
في الموضوعين جزء برهان كما في اشاره اما على الاطلاق وانا بوجه ما ولم يكن احد
تحت الآخر في يكون لم ينقل البرهان من علم الى اخر فيكون العام يعطي العلم الخاص
على ما سنوحي بعده واما اشتراكا في الموضوع على الوجه الاخر فيكون لم ينقل في الذهن
فانه اذا كان احد الاوسط جنسا للاصغر والاكبر مقوما او مقسما او شيئا من هذه المقولات
والاكبر عارضا كذلك كان ذلك للمخذوذ وهو الحد الاول تما احد البرهانين
او كان الاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا اخر او جنسيا عارضا
او مقسما او شيئا مقولا ما وهو المأخوذ الثاني من البرهانين ليس غيرهما على
او ضمنا كان نحو النظر في العليين واحد او لم يكن كذلك لم يكن البرهان في
كلاهما جميعا بل عرض لم ينقل برهانا في احدهما بغير برهانه في الاخر او هو في
كليهما غير برهانه اذ ينقل البرهان للاخ عن احد هذين المأخوذين والشيئين
القول فيه ثم من المحال ان يتفق في احد المأخوذين من علمين متباينين الموضوع
او متباينا نحو النظر في الموضوع وهذا السبب ليس للهندسي لم يبين ان الاضداد
بها علم واحد او لان الاضداد ليس عن جنس موضوعات علم واحد من العوارض
الذاتية او لغيره واذا كان الامر على ما حققنا فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان
من علم الحاكي علم كتكلة كالبراهين الهندسية سيتقل في النظر والعدد ثم يستقل
في انه كيف ويجب ان لا يتفق تحت علمين متباينين في الموضوعات والاعراض

على غير جهة ما ثبت معها
ملك الزاوية منه بسيطة ؟

خذ بر

وكم لا يعلم شيء من العلوم بنظرية الا من العوارض الغريبة وكذلك في الاغراض التي
تعرض للشيء لا بما هو مثل الحسن والقبح اذا استعمل في الشكل والخط والمقابلة
اذا رأيت بين المستدير والمستقيم فان المثلث غيره ولم كانت
يوجد بوجه ما في الموضوعات الهندسية فليست تعرض على ما برهن بل في
عوارض خارجة قد يعرض لها شيء وغير الجنس الذي تختص به موضوعات
الهندسة هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يكتب لم يكن مقدمات
البرهان كثيرة حتى يكون يقينه لا يغير الامور الشخصية وكتب لم يكن
تنا بجا كذلك كلية وفاتهم وجب لم لا يكون برهان على الاشياء الكثيرة بل
على احوالها ما يسير ما يدل على الامر كذا فقط فانه لا يجب لم يدل على انه
يجب لم لا يتغير والحق انها علم الا العلم الذي بطريق العرض اما اليقين فانه
يكون بالحكم الكثير الذي ربع الشخص وغيره ثم عرض التغير دخل هذا الشخص
ذلك الحكم دخولا لا يقتضي نقض ذلك الحكم ولا الشخص يقتضي حتى اذا كنت ظهر
احدها يقتضي وذا ليس يتغير مع الاطراد ان ليس يتغير منها عارضة وفتا بالعلم
اذ ان يلزم ان غير الشخص علم يتغير فمن كذلك اذا زال عن الكيس وقع فيه
وكون الذاتيات مثل انه ال زيد حيوان فانه لم يزل او فقد لم يكن
حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على النقيض برهان كانت
احد المقدمتين غير كلية دهر الظهور وفاسده فلان المقدمة كانت
ذاتية لكانت الشيخوخة ذاتية فكان ربما يوصف الشخص بالكبر ولو بعد
وهذا محال وانما يغير الكلي بتغير وهذا الشخص قد فرض فكيف يحكم لم
يحكم عليه بالكلية وانما يتغير الكلي بحدوث اما وفتا ما وكما لم يكن برهان
وليس المقدمتان كليتين وذاتيتين فان لا برهان على الكلي ولا علم
الكلي كما بل قياسات في وقت وسنين فليس كل حدثي ما لم يتغير فيما
برهان او شيء او كيف برهانا متغيرا منقلبا ويكون الاخوات البرهان
بين البرهان واحد واذ لا برهان عليها فلا علم اما تم الفاسدة انما يقارن

كل واحد منها الكشيا خارجا من نوعه الكشيا في نوعه فانا نقول انا هو خارج
عن نوعه فيجوز ان يكون من المحولات الذاتية ولكن لا يجوز ذلك بما هو مرادنا الخاص
بل لما هو طبيعي النوع وذلك الكشيا الذي هو في نوعه فانما يفارقها بامور عرضية ذاتية لا
بخواص لوازم عرضية ويكون لكل منهم مشاركة ما في وجه ما بالقوة بالنهاية وله مع كل واحد
منها فصل آخر غير ما به يفارق الآخر فالكشيا الذي تحت النوع الواحد متفق
حكما في الذاتيات فان لا يجوز ان يكون الشخص الفاسد والشخص الماسد
في نوعهما الاقرب قد يكون لهما هو شخص اصلا لان الشيء يصير بغير كان ذلك
الغول من عرضيات لا من ذاتيات ومن عرضيات غير محمولة وانما الغول
الذي يرسم الذاتيات الذي يعرف فلان الشخاص نوعا من سائر الاشياء فيفسر
له لانه هذا الشخص لا الان لطبيعة النوع فالحد الشخص الفاسد ايضا بالعرض يصلح
البرهان والقابل لم يقول انكم قد استوفيتم في مقدمات البرهان كلها لا
وتحتاج قد علمنا ان مقدمات البراهين بما هي جزوية وذلك اذا كانت المطالب
جزوية والبرهان يجزوي ولم يكن في شرف البرهان الكلي فانه ربما
يعطي اليقين والعلم لما البرهان الكلي ولم يكن في شرف البرهان
الموجب فانه برهان يعطي اليقين والعلم وكثير من الاوقات فكون بجواب
لنا الكلي تعلق علوم جمة وفنون بنية كما قبل الشخص الحضري وجزوياته لم يكن لكم
مرادكم على كلها او بعضها وهذا لو لم يكن الموضوع كليا اذ يتعلق كلي بالبعض
بجزوي والحمل وبراد به لم يكن الحكم على موضوع كلي وعلى غيره والمقدمة الجزوية غير
الشخصية فان موضوعها كلي والسفسطي البحت الذي يختص بالحكم فيها فان لم
يكن معينا فانه في الاكثر مطبوع عليه ليقولنا بعض لكن ناطق فاذن الموجب
الذي اشترطناه في هذا الموضع يرفض فيه المقدمة الغير الجزوية ولا يدخل الشخصية
وقيل في السفسطي الا انت فلان الكشيا والموجب الذي وقع المكررة بالعدد
يبرهن عليه بكذا مثل كسوف القمر غير لم يشك انه كسوف وقولنا في
قضايا البرهان وحده او جوابا لم كسوف القمر على الاطلاق نوع بانه انتهاء

مقول على كسوفات غير متناهية جزوية فاسدة وذلك النوع طبيعي معقول كلية
فالبرهان والحد لذلك الطبيعة النوعية ذاتية وذاتية يقينية وكذلك الكسوف
في وقت ما فانه لم يتفق لنا لكنه الآن او بعد فليس نقصد تصور كسوف قمر
في وقت حاله وصفته كذا فيجمع لنا في على كثير جزئيات حتى يكون وقت ما غلب
الصفة كسوفات كذلك شمسية او قمرية هما ليس يقصد من الشمس والقمر
بما لنا في على كثير وكيفا ما صفاتهما شرعا فاذن انما صار الكسوف
الواقع في وقت كذا الآن معناه اذا اقتصر منا لم يقع فيه شركة لنا
النفس لفقد لنا امورا غير عن خارج وكلستي الها اذا ليت الشمس الا
واحدة والقمر الا واحدة الا واحدة او عرض الكسوف ما عرض للقمر
نقف على ما سلف منا الكلام فيه واما كسوف معين مشار اليه وقت
ما معين فانما تتناوله البرهان بالعرض لجاز تناول سائر الفاسدة
وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة
ما هو كسوف على الاطلاق يشاركه فيه كل كسوف عدد ما كان و
تكرر اذ جوز الفهم وجوده معه ويقابل لنا يقول لنا الحاجة اليه لكن
مقدمات البرهان كلية لا يتبين الا بيان الفاسد لا يعرف يقين
صار القوم يشتغلون لنا الفاسد البرهان عليه ولا يشتغلون لان مقدمات
البرهان كلية فالجواب ليس الغرض ليس ذلك ولكن نحن نقول انه
لما كان الحكم اذا اتحد معقولا على الموضوع وليس واتحاد كلي واجب
لم يكن كلية يجب الكثير في البرهان الغرض الحكم الكثير والاشتغال اذا كان
يغير في البعض من الاعداد والمتغير لا يقين به اذا اخذ مطلقا كذلك
حال الجزوي المتغير اذا كان الحكم معقولا على الموضوع وليس واتحاد كلي
لم يغرض الكثير والاشتغال اذا كان يتغير في بعض من الازمنة والامكنة
لا يتغير فكانه يقول سبب اتحاد وقع في الامور الكلية خارجة
لنا يقين مقدمات البراهين عليها كلية والامن اليقين موجود بعينه

المستعمل في هذا القسم وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي خاصة
بجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة في العلوم
مثل ان الكل اذا زيد على كل كما زيد واما ان زيد واما ان نقص
فان فرض اولا للكل ثم للمقادير بالعدد واذا ان زيد ليس بجملة ما زيد
الموضوع من قبل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان
الكل اكثر من الجزء والفضل قيل في المقادير ان كل مقدار اما ان يساوي المقدار
الاخر او ان زيد عليه او نقص وفي الاعداد وكل عدد اما ان يساوي عددا اخر
واما ان زيد واما ان نقص وهي هذه الكتب يقال تارة للمقادير
المساوية للمقدار وللاعداد المساوية للعدد
واحد مساوية وما شبه ذلك وجميع ذلك يجري مجرى ما ذكرته في هذا
المتداول وبالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المقادير والاعداد
الحاصلات بموضوعاتها بل والخواص بأجناسها الفضل الذي يشترك فيها
ولكن ينقل من العلوم التي تختص بها هذه الاشياء الى هذه العلوم
يعمل بهذه المقدمة فيق من الاشكال في المقادير ذات الاشكال
البسيطة اصغر اشكال باعيانها واكبر من اشكال باعيانها التي
مساوية فيقصر حينئذ مبدا علما فان لم يقصر هذه المبادئ فلا حد
من تلك المبادئ الا ذكر الوجه الذي عندي في هذه التي هي هذه المقدمة
انما تنفع واذا اخذت هذه التي للدائرة واسطة بين الاشكال
بلا نهاية في القوة واخذت فيها الاشكال بلا نهاية في القوة محيط
بها اعني بالواسطة ما هو اكبر من كل منه واصغر من كل ذلك باعيانها او
انها مستقيم الخطوط لا محالة وهو اكبر من جميع الدائرة واصغر من جميع
التي حوله فالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان
فرضت الاشكال اشكالا باعيانها ولم تفرض غير متناهية لم
تبق المسافة التي بينها متساوية من الاماكن موضع ذلك الشكل فيما

هذه ل

بالحكم على الشخصات وذلك هو النفع وعدم الدوام فيستوي الكل والجزء
العقد لان يكون بعض مقدمته بيان في تحقيق مناسبة المقدار
البرهانية وكيفية لطلبها وكيف يكون اختلاف العلم باختلاف الكم و
الآن نقول في التعليم الاول ان يجب بمن لا يقتصر في افادة البرهان على
بين بكون المقدمات صادقة فقط بل يبين مع ذلك بيانا غير
ذاتي اوساط دالا على ان يكون مع ذلك معتبرا على الكل فقط الذي يشتمل
ذلك الكل بين بكون مناسبة على ما شرحنا اليه مرارا كثيرة فيكون الذي
الكل الذي اورده يشتمل على ترجيح الدائرة ما يخص من مقدمات تعلق
بينه بعضها معتبرة على الكل الذي كلامه بين بيان متبين لان مقدماته غير
مناسبة فيانه كما علمت ما يعرض في هذا الترجيح من تبين ان دائرة ما
شكل مستقيم الخطوط بيقف كان عددا اضلاعه فانه يمكن ان يحدث المختلفات
مثلا لم يمكن ان يوجد لكل مثلثة مربع مساويا لها فجملتها ايضا مربع واحد
مساوية فيكون ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك المربع
هذه الدائرة فبين لنا من عرض ذلك بان قال ان الدائرة اكبر
من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا يمكن ان يوجد فيها وهو اصغر من كل شكل مستقيم
الخطوط كثير الزوايا يقع خارجا عنه فقد وجدنا بعض شيء كل مستقيم الخطوط
مساويا للدائرة وفي التعليم الاول قول في حل احوال هذا الكلام بيان غير عاصر
بطريق الحد مشترك لهو ما يشترك فيه ويوجد كاشياء اخرى والاجتماع
وليت كف الاشياء مناسبة الجنس او مشتركة الموضوع الاخص الموضوع وقد
بعضهم في بيان كون هذا الشكل الاعلى شروط البرهان الجنس مناسبا
مقدمة غير خاصة بالمقادير لان وضع في قوته كلام لان الاشياء التي ترى اغلب
في اشياء واحدة بعينها كالاشكال التي في الدائرة وذلك الشكل المستقيم
الخطوط الذكور وقد وضع هذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد
وبالازمنة وغيرها وذلك كقولنا ليس زمان غير مناسب اعظم من هذه المقدمة

المستعمل

المقدمات تكون في العلم الاسفل مأخوذة مسلمة كما يكون موضوعات ادوات
غير معلومة العلل ومعلوم من شأنها لا يكون علمها حقيقة لغرض عالم كصل اليقين
بمقدماتها وانما كصل اليقين بمقدماتها في العلم الاعلى اذ كان الاوسط
انما هو بذات في العلم الاعلى فهناك تظفر بالعلل والاسباب البتة
فان فضل اصناف البرهان هو العلم الاعلى اي الاشرف فقد اردخل في العلم الاسفل
ما ليس منه وقد ظن قوم ان المراد في ذلك ان في العلم الا على يعطى اللم في كل
بعضها الذي يعطيه العلم الاسفل فيها الآن وهذا غير سديد بل المراد في هذا ان ذكر
بعض كمل المسند فيها واحد بعينه فيكون العلم الاسفل مشاركا للعلم الاعلى
في المسايل ويكون مشاركا في الامور اللاحقة للموضوع في المسئلة فيكون
مشاركا في الاوسط فيكون صانعا ببرهن في كل واحد منهما ما يبرهن به في الاخر
ولا يخفى ان بان هذا المعطى الآن وذلك ان يعطى اللم في كل ما يبرهن في العلم
الاعلى في المسايل ويكون مشاركا فيه انما يعطى اللم على الوجه الذي قلنا
او على وجه بناء حيث لا يكون في حال كسيقر وضاطر لا على الوجه الذي يقبل
بالحقيقة فان الوجه الذي قيل في الكسيقر والمناظر فهو راجع عند علوا البه
الضرورة والتصور للانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبل دقته نفسه فضلا
عن غيره فمن ينظر انظارا حريصا حتى يعد ذلك لكان بالضرورة ينتهي
ببرهن على احوال الخطوط التي يوخذ عن المناظر واحوال الاعداد التي
يوخذ في الكسيقر فلا يعلم المناظر والكسيقر بل يتعلى ذلك الى الهندسي والعددي
بما يجب الاضحاب المناظر والكسيقر وكما كانت المسئلة الهندسية قاصرة عن
موضوع جميع المقدمات التي يتفق اليها في المناظر والكسيقر حاجة اذ كان
ذلك كثيرا جدا الا يعين اعدادا اعدادا مستوفية لجميع ذلك مما يفتقر اليه
الناظر دون الفروع الاخر غير الاصول المشهورة مما عدم اصول شرحها
بعده فلما اوقع الامعان في الاستنباط حاجة الى مقدمات اخر تحصل
عن لم يقرع العلم الاسفل صاحبه الى الهندسي والعددي اذ كر اختلاف

منفصل وهذا لا يمكن في الاشكال الآن كل شكل يقترضه بعض هذه الآية فهناك شكل
آخر ايضا اشرف منه واصوغ الآية بل يجب ان يقع هذه الآية اشرف واحق رتبة
باشكالا بالقوة بغير نهاية فيمكن ان قد اخل من وجين احدهما في البرهان
والآخر في المطلوب في البرهان فلانه لم يكن على امور بالقوة وكمل
منها المقدمات وليس بالقوة من العوارض الذاتية بالفاعل بل الكل
والاعم العوارض الذاتية بجنس الكل بل اعم من جميع الاشياء لانه من العوارض
الذاتية بالموجود وانما يفعل منها العلم الاعلى الناظر في الوجود المطلق بما هو موجود
وما يعرض لموجود انه من حيث هو موجود فالعلم الناظر في جميع الاشياء
اذا كانت تلك الاشياء من شانها ان تتعين بالقوة وبالفعل كالامور
القابلة للتغير والحركة والاشياء المندسية فانها بوجه ما تتغير
عن المواد وتشارك في القدم والعقل بالفعل على انها امور موجودة وانما تكمل في
المطلوب فيها بعينه لان ذلك المفصل المتوسط الذي يشارك الاعلى
انما يشارك على انه موجود بالقوة بين امور ما بالقوة مجهول لا يتبين
الذي يتبين لنا مفصلا مثل ما يتبين الشيء المندسي سيال اما جدليا
واما منطقيا اين العوارض الغريبة وانا نظن بهذا السبب حاله هذا
الجنس ليس بريانيا ولا ذاتيا للمندسة بل خارجيا وقيل في المعقول الاول
يكمل بعض الكمل الاوسط من العوارض الذاتية والكمل الذي
يتبين البرهان مناسبا ويتبين انما فاعل البرهان على اشياء من جهة ما هو مثلا
لوازم الذاتي بين لنا مثلث ذو اثنا الضلع مساوية لقائمتين من جهة
يوخذ احد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث اعني المثلث وبالجملة
للموضوع الذي المثلث من عوارضه الذاتية فان حاصل الوسط من جنس
آخر عجب لنا يكون من جنس على شكل ان تحتكما بنيانا حال المندسة
والمناظر والحساب والكسيقر ويتبين البتة كما هو اشارة في الكواكب
يوجد بالتمثيل ويكون في العلم الاسفل يعطي برهان اللم والاعلى يعطي برهان الدلك لان

المقولة

للطب فهي مقصودة عنده لاجل غرض الطبيب ونفس التوليد فان غاية
للفاعل الطبيعي ومقصود له فكذلك الغاية في الطبيعيات قد تبين غاية لشيء
وهي بعلة غاية لحركة تمام حركة الطبيعي مثل التوليد وغاية تجيد القوة المتقوم
فقصدا أدبيا في حركة الكائن وهي مثل التطهير وهي غاية للفاعل العاقل الطبيعة
ونقول تعقل تعلق من المادة والصورة لا يجوز ان يكون غريبين من جنس
الصناعة والفاعل والغاية ربما غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول اذا
الحكم لن يمكن بعض اسباب الشيء خارجا عن موضوع صناعة وواقعا في
صناعة اخرى لم يمكن ان يستقرئها من الاول وقد اجتمع من جميع ما بيناه
انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مبادئ خاصة وبهذا يبطل ظن
كثير من المتشبهين بالحقيقة اذا كانت المقدمات المأخوذة في
قياساتها جاذبة ولا يكون علمنا العلم الحقيقي اذا لم يكن مناسبة

كأنه تذنيب لما سلف من الفصول من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين
في العلوم على مبادئها والا لما صير المبدأ المبدأ والعلم به احق
العلم بما قبل ان نسبة الذي يفيض مبادئ العلوم من بعضها وبعضها تحتاج الى بيان
ولكلام المستعمل من مبادئ في العلوم التي هي مبادئ لها في علم آخر وخصوصا
في علم الهي العلم الاعم الذي مبادئ العلوم كلها فيه بعضها وبعضها ما هو
من علوم جزئية تحتها على ما قلنا وذلك كالتقسيم وهو موضوع الصناعة فقد يجب
ان يصدق به لمن يقصد حقيقة فما كان منها ظاهر الوجود من حد مثل الجسم الطبيعي
لم يوضع وجوده في العلم بل يشتغل بان يوضع حده فقط وان كان خفي
الوجود والحد معا مثل العدد والواحد والنقطة فانهم يضعون وجوده
ويضع حده ومن جملة مبادئ الصناعة التي تسمى اصولا موضوعة لانه مقدمة
فكذلك فيها ما يتبين عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا
تكلف بيان الامرين فضلا وربما كان وضعوا الحد فقط في الشيء
الذي هو خفي الوجود والحد جميعا اذ قد يتقوم من ذلك ان الشيء موجود دون

اول واما البينات بانفسها فلا يمكن
بيانها في ذلك العلم ولا في علم آخر
واما التي ليست بينة بنفسها فانما يمكن
بيانه من

لا يمكن بحسب الذات لنفوذها في فائدة علوم الهندسة من النقطة شيء لا جزء له
واما المحمولات الذاتية من العوارض فيبين والموضوعات فانها هي المطلوبة
كما قلنا مرارا فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة
ولا سبيل الى بيان قبل البرهان عليها انها توضع في فاتحة الصناعة حدودها
لن كانت حقيقة الحد والا كانت ظاهرة الاسم مثل الدائرة والزاوية
والمثلث ونحو ذلك شبيه ذلك في علم الهندسة فربما لم يتكلف وضع ذلك بل
انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاسم والمنطق في الهندسة
والشكل والفرد والمربع والمكعب والمنشور في الحساب فهذه القسم انما
يوضع فيه حده فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد علمت من طريق الحد
ومن التصديق حتى يمكن ان يعلم بها غيره اعني التصديق حقيقيا او
وضعيا فلا بد من تصورها والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون موضوعا
الا بنفسها وموضوعة للحصر في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط
الشهرة والوضوح عن ذلك وان كانت مبادئ الصناعة حقيقة بالصناعة
على نحو ما قيل فان الموضوعات لن تحتاج الى التنبيه على وجودها ووضعها
ولا برهان عليها في الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض
الذاتية فيجب حدها فقط لان الشيء اذا لم يوضع موجودا الا بعد الفراغ
عنه اذا تم البرهان في مسألة المسائل بيان انها موجودة او مسلوبة عن
موضوع والمبادي التي تسمى اصولا موضوعة وليست مصادرة فان في
الكل منها تكلف مثل ان النقيضين لا يجتمعان وما اشبه ذلك فان واضع
فيها شيء لانه فلا ينقلب ذلك اصلا موضوعا ومصادرة لان ذلك
انما نقر باللسان دون العقل والقول انما يرجع الى القول الداخل وانما
العمل الذي يكلف انه في تصحيح شرح ذلك او تبكيت من يخالف
فيه السوفسطائية ومن ذلك نحو كون الكل اعظم من الجزء والتاريخ وعلى ما
فيها يتكلف وسوف في البيان واما المبادي التي قد يشك فيها فلا

بالبرهان وبجب تميز هذه كرا ولا سبب الذي حمل اوقليدس على ايراد هذا العلم فصول
انما وقع اوقليدس للعقوم في هذا العلم من جهة قياس فاسوه فقالوا لما كان هذه العلوم
كلها انما تنظر في موجودات انما المعدودات فلانها عرضية في الموضوعات
اما واقعة كالصناعة والتعمير واما بالقوة كالوجود وغير متغيرة والبقاء المحسوسة
واما معقولة والقياس البرهاني عليها ولاحداها والحريات ليست العلم
بشيء منها فليس هذه ولا احدى هذه من جهة ما هي محسوسة او شخصية بل من جهة ما يتبعها عقليه او ان
قياس البرهان ليس يقوم على الشخص من جهة ما هو شخص بل من جهة ما انها شيء مجرد
من سائر العوارض اللاحقة لها او الشخصية العارضة لها وكذلك الهندسي انما ينظر
في جزء ما هو شكل فاذا كان كذلك كان البرهان على صورة معقولة مجردة
عن المادة ليلا يكون محسوسة ولا بد من الفحص عن كل واحد من هذه فنقول ان
العدديات فقط وتفهم العدديات والصورة الهندسية وبالجملة المصورة المتعلقة
دون المعقولة وبرية اليها بالطبع وكان اخذه هو لاي الا يخلو شيئا افراد من
هذه مستغنية عن المادة في الحد وكذلك في الوجود فالواو اما بصورة ما هي
من خط وشكل محسوس فهو كاذب فيه فان الخط والشكل المحقق عقلي وعند
البرهان وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات
مبدا الهندسيات واما افعال فعلى الصور المفارقة موجودة لكل موضوع
يخ للطبيعيات فتسماها اذا كانت مجردة مثلا واذا اخذت بالمادة صورا
طبيعية وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لا يمكن ان ترى اذا اجردت
عن المادة والصور التعليمية لا يقوم بلا مادة ولم كانت محدد بالمادة
والدلالة في ابطال هذه الاراء واقعة بيانات انتجتها ايسها انما موضوع
لحكمة الاولى دون المنطق وعلوم اخر بل كل من في المنطق يوجد من الوجوه
لم يتبين لم هذه الوجوه ولم فرضت موجودة فلا مدخل لاية العلوم البرهان
ولا بد موضوعة لهذه البراهين التي تخرج في تعليمها لان هذه البراهين انما
لم كانت بالذات واولا امور عقلية فهي فيها بينة وبالعرض

من غير وضع وجود او يفهم ما منها اخر انما لم يكن شيء تصورا حسيا او تخيليا
اصلا موضوعة ولا مصادرة لان ليس فيه حكم بل انما يوضع ليفهم اسم فقط اللهم
الا ان يسمى انسان كل شيء من هذه الاجناس اصلا موضوعا بل انما الاصول
الموضوعة اشياء يصدق بها دون ان يقع في نفسها صادقة بحيث يجب من التصديق لها
ولو بالوضع مع مقدمات اخر شيء والحدود ليست كذلك بل هي في التعليم
الاول هو الاظهر لعلم ليتبين ان ليس يصح ان يقال ان كان من المقدمات
المستقيمة مبدا العلم كل واحد منها هو كاذب ثم يطلب مقدمة فكان
سائل يسئل وقال قد زيد في العلوم اصولا موضوعة وتقدمات كاذبة
يتدرج منها شيء فكان في المسائل مثل البرهان الهندسي يقول خط اب
عرض لنا وهو مستقيم ولا يمكن كذلك مثلث اج مستقيم الخطوط متساوي
الاضلاع ولا يمكن في الحقيقة كذلك يمكن كاذب انما يقول ارد ما
ذلك انتاج متى صادقة وانما يمكن كاذبا لان ذلك الخط يمكن عند العقل
ومستقيما في الحقيقة ولا ذلك المثلث يمكن متساوي الاضلاع في الحقيقة
فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا
متقابا بالبرهان بل مشاهد والبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعلى الوضع
وكذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيم بل انما خط ذلك
ومشكل هذا اعانه لذهن بسبب التخيل البرهان هو على المعقول دون المحسوس
المتخيل ولو لم يصعب تصور البرهان الجامع العقل لما احتيج اليه لتشكل
نقدمات الاصول الموضوعة مصدق بها وعمل للتصديق بالنتيجة
والمطلوبات ولا كذلك الحد والرسم فان كل اصل موضوع فهو مخصوص
بكل او جزء ولا يتبين شيء من الحدود بجميعه بكل ولا جزء من ليس شيء منها
الموضوعة بحيث يحتاج الى انه لا حاجة الى هذا البيان بعد تسليم ولان قولا
حسبوا الذي موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها بتنه
قائم منفصل موجود لا في مادة فيما ليس بين السلف وصية حدا ما يتعلق

المفارقة اذن داخلة في موضوعات البراهين والافي مبادئها

في البراهين والمسايل

وغير المناسبة وكيف يقع في العلوم في اختلاف العلوم الحقيقية

وغير الحقيقية من المجادلات وغير الحقيقية بعيدة عن الغلط وغير ما غير

بعيدة منه وبيان اختلاف ذلك وكيفية التعليل والترتيب في

استيناف القول على البرهان او من شاركتها وميا ينهما في الحدود والاختلاف

وعلم وفي علمين في فضيلة بعض الاشكال على بعض وفي ان العلم

الغلط كيف يقع في الاشكال في ذكر كيفية اشتباه النفس بالبس في

المعاني وكيف يكتب في المعقولات وذكر المفردات وفي الترتيب الاول

منها كيف يظهر البرهان كميل القياسات في حكاية ما قيل في التعليم

الاول من شاهير الاخراد القياسات والخط الموجب والسالب

في البرهان الكلي والموجب المستقيم كل افضل من مقابليه في معاودة ذكر

اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات في حال

العلم والعلم وشاركها وبيانها وفي تعليم الذهن والفهم والحدس والذكاء

والفطانة والحكمة في المبادئ والمسايل المناسبة وغير المناسبة

وكيف يقع في العلوم المبادئ الواجب قبولها خصوصا المبدأ الاول

والذي يتشعب كثيرا الذي قولنا من كل شيء اما ان يصدق عليه الموجبة

واما ان لا يصدق عليه السالبة ليس بوضع العلم وضعا بالفعل الا عند

مخاطبة المغالطين والمتكابرين بل انما يوضع فيها على التمثيل في العدد الاول

على وجه مثلا وجب بحسب الغير بحسب الصدق بالمقدمة الكبرى لتعيين

في النتيجة وذلك بان تعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان يصدق

سالبة او كانت سالبة فلا يجوز ان يكذب موجبة لا يجوز ان يصدق سالبة

ليكتفي المتعلم بهذه المثال فيعتقد الاتفاق ويعتقد ما يلزم ولم يلتفظ به بالتعقل

لانه يعلم انه اذا هو موجب بحسب الصدق سالبة بحسب الصدق وتحسن

للمحسوسات والفاسدات فان كل حكم يصح على الامور المطلقة يصح على

هذه الشمس وكل حكم يصح في الغيب على الاطلاق يصح هذا الغيب اذا لم

يلزم كل انسان هو من مزج عالس فانه حيوان وابراهيم انما لا يلزم ان لم

يكن هذا الكلي كثيرا بالكثرة بان يعطي اسمه واحدة الكثرة بجزئية يحمل

الكلية المحكوم الكلية او الخط موجبا على الكثرة بالاسم والحد حاكما

على الكثرة من الجزئيات الشخصية ولا يلزم ان يكون حدود او بعض او اثبات

بعض على الكثرة من الجزئيات الشخصية ذلك لان المثل والمثلث انهما

تعطي الكثرة اسما فلا يمكن ان يقول انها تعطيها حدودا لانه ليس شيء

من الجزئيات يصوره عقله مفارقة ابدية وهذا هو الحد الذي للصورة

المفارقة وكيف يكون من يميز طبيعة الانسان المحسوس حمل عليها صفة

الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق مايت وذلك لا

حيوان ولا ناطق الا بالاشتراك الاسم ولا مايت فكيف في الشيء من هذه

انها تلك حقايق انها حيوان فاذن الصور المثلثة لا يعطي اسمها ولا

حدودا ما للكثرة من الجزئيات فلا يصح ان تحد حدودا ولا يعلل في

برهان على الجزئيات ولئن كان ذلك البرهان برهانا بالوضع

وكذلك لا يجوز ان يميز حدود الكبرى وانا انها ليست حدود الصغرى

فلان حدود الصور انما تميز اعيان الموجودات المبحوث

عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم يوجد ما على اعيان الموجودات

وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا اعيان الغير امور

الحكم عليها تلك الموجودات لانها لم تكن حدودا ولا يعطي وقد بينا

انها لا تميز حدودا ولا يعطي ولا اعيان الغير الموضوعات الادلية بهذه

العلوم حتى تميز انما يطلب اعراضها الذاتية وذلك لانها ليست

انما يطلب اعراضا ذاتية لامور اما اعيانا واما الحكم عليها كالحكم

على الاعيان وليست المثل على احد الحكمين بينت الصور والمثل

فالهندسي من جهة ما هو هندسي ولا يكلف اثبات مبادية والمناظر من جهة ما هو
مناظر كذلك فان لكلف المناظر ذلك في مبادية فقد صار هندسيا
ومن جهة الهندسة باثبين مبادية ولم لكلف هندسي ذلك في مبادية فقد
صار فيلسوفا ومن جهة ما هو فيلسوف باثبين مبادية ومبادي جميع العلوم
بين في علم بعد الاشياء وكلام ليس لاحد من اصحاب العلوم من مبين مبادي
كذلك الكلام لا يسمع من ناقض مبادية ولا كلام لمن لا يبين على مبادية
ولا يقبل جزم من يجيب عن كل مسئلة بل انما يجزم لمن كان من هندسي كالمجيب
عن المسائل الهندسية وعلى ما يجيب على ما من جهة ما هو كذلك
من يعرف عن مبادي المسئول فاذا كان السائل انما يخاطب الهندسي في امور
هندسية مبنية على مبادي الهندسة فهو مجيب والا فليس مجيبا والكلام عليه
يكشف في الهندسة بالذات بل غير بالعرض وكذلك المجيب المنكر
فالكلام المرفع لا يسمع هندسي فان كلها يصل ويقبل مجرد سوء المناظرة فيه
المسئول الرئيسي عليه ايس ليست مثلا هندسية على وجه من الوجوه
بالجملة فان رفع ذلك العلم والا فوان يكون بوجه واحد فيه مثلا ولو ان
سال في الهندسة عن الاضداد وكل علمها واحد فقد سال مسئلة من جهل الفلسفة
الاولى او عن عدد من الجسم الذي ليس منها ملحق كما يجمع عن عدد من مربع
مربع فقد سال مسئلة حاسة او خال مثلا على طرفة الذهب بالكلي والاربعة
متفقان فقد سال مسئلة بالعقد فاير هو لا سال في الهندسة كانت
مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك لو سال جاهل فاذا كان جاهل غير هندسي
على الاطلاق وفرق بين الخطاء والجاهل المطلق على انه موضع لبدية في موضعه
فكل خطاء جاهل خطاء ولذلك انا نسال على سبيل التقرير هل خطان وقع
عليه خط غير هما الزاويتين اللتين تتبادلان متساويتين بلتقيان الاظهر في نفسه
انه يلتقيان لان هذه المسئلة تقرير امكنتي ولان هذا الظاهر هندسيا
من جهته وكانا هندسيين من جهته ذلك لان غير الهندسي يرتقي على احدهما

سبيل التقرير والتعديد على سبيل المسائل الجدلية وانا نبينه في المقالات الاخيرة
انه كيف من في العلوم وكيف انا في فيها تسليم او طريق التنقيض كان على ما سلفت
البيئة الاخيرة فانا نقول من وجه عليه من جهة ما هو ليس اثبات علم
فقد ذلك اذا احققت ان كل مسئلة عليه برهانية مطلقة فهي من المسائل العقلية
المطلقة محدودة وليس كل سؤال هندسيا ولا مسئلا ولا من علم
من العلوم الا ترى ان المسئلة الهندسية مثلا انما ابرز من مقدمة صحت و
بانت بالطريق الهندسية وذلك انه ليس جايز فيما يمكن من مبدا خاص
بالمطلوب وانما من مبدا عام للمسائل الهندسية خاص بالهندسية فبين
فيها او كيف هندسية ومبرئة العلم المناظر فان مبادية من السنة فيكون
مسايل هندسة غير مسايل مناظرية من وجه مسايل مختلفين اما المسائل فانها
مسائل هندسية لانها في نفسها مسايل من علم هندسية واما المسائل فهي من
هندسية بعينها انها مسايل من الهندسة وقد فهم من الموضع من الشيء الاول
على وجه اقوى وهو من يكون المسئلة من وجه هندسية على انها مبدا استدلال للمناظر من
من المناظرة وليست مناظرية بل هندسية وكيف من المسئلة من وجه اقوى هندسية اذا
كانت هندسية من وجه غير مضافة الى علم جنسه انها التاويل ليس كذلك ولا
بين الامر بينا بين يفترقان بل انما تبين المسئلة انها المطلوب بل
المسئلة التي توجد مقدمة من ذلك مبدا الاتيم بيانه في ذلك العلم ومن
ذلك العلم من ذلك ما من شانه ان يتبين في ذلك العلم وتبين يعرفه المتعلم
بالمبادي من مسايل هندسية تبين مسايل ناقصة في الهندسة والمطلوب هندسية
ابرز مسايل من الهندسة وليس كل من مسايل هندسية نوع واحد ومن كان من حيث
انا نافعان في مسايل ابرز من الهندسة لا يختلفان ومن حققت اعتبار
في المسئلة فلا يجوز ان يكون المبدا المسئلة العلم الذي هو مبدا له فيه لان السائل
في علم ما جاهل ومن ذلك العلم فلكن مبادية والسائل متميزة عن المبادي
وليس احد من اصحاب العلوم يكلف من مبين مبادية من جهة ما هو كذلك علم

فالمهندس

يتبع السبب العام المقارن لقد بالقوة ذا الشر وكونه من اللفظ لما دل
لها ولا نهاية لما دل من اللفظ غير معلوم وكذلك يتبع السبب المقارن للقوة
كقولنا لكل من الذي عرف شاة من يتحرك انه ليس يتحرك فالسبب الغير المندسية
والعلم الغير المندس على الوجه الاكمل غير اندراج لا يتبع في قوة حدود ما لم يكن
مندسية او يصير بعمل مندسية مثل قولنا من عرف الترس بالكل والاكرة
متفقان فاذا عرف متقضين انهما كان خطأ فان هذه الحدود لا يكن من مرة واحدة
مسلم مندسية اعظم مندسين فان ازيل حال الذي يعلم الاكتساب الكتب
فليس في قوة حدود هذه المقدمة ان يصير مندسية دائما على الوجه الثاني غير
ان لا يكن هذه يتسبب من مندستها الى المندسية بسبب دونه والمن كانت
مندسية من وجه لكن حدود ما في قوة المندسية من كانت بحيث بالفعل
الاعم تزيل تلك الحدود اذا حفظت ازيل ما عرض لها من المندسية الاكتساب
بينها في سبب سلبية فقيل مثلا من الخطين الواقع عليها خط لذة وكذا
يلتقيان صارت المسلمة مندسية فهذه المسلمة بالقوة مندسية
وبالفعل كمفادة للهندسة ولما كانت الاضداد انما تتبين في
موضوع واحد وجنس اخر فلا يلزم من هذه الجهة الكيد لكلية مهندسية
مندسية اعظم مهندس في اختلاف العلوم الرياضية
وغير الرياضية مع الجهل في الرياضية بعيد عن الغلط وغيره غير بعيد
منه وبيان اختلاف ما ذكر في التخيل والترتيب لمن الجهل المضاد
للعلم وهو الذي ليس انما بعيد مع العلم فقط بل من تعقيد وبين صورة
مفادة لصورة العلم كما يقع في الوجه الثاني عن عبد الاعمى والاصم
قل ما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب الظهور ها الاول
احدها التباس مفهوم حد ذا بالكتب لاشتراك الاسم وخصوصها الاكمل
فان اكثر الاكمل اغ يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في المقدمتين في المعنى
مختلفا واتفاق حال اللفظ وتنقل العقل اذا لم يكن متنبها وكثيرة المتبع

مثل الموجبين في الشكل الثاني وكثيرة ذلك في العقيم الاول فانه كما لا يقع
في التعليمات فان الفاظ المعاني المندسيات معلوم المعنى بالكمل
فلا يفهم غير المعنى المقصد به بل لكل لفظ متباين مفهوم لكن الغير او
ما سبق من التحديد ثم متى تلك الالفاظ قريبة من الخيال فكما يفهم من العقل
اللفظ منها معرفة تلك يقوم له في الوهم خيال فثبت حيالة حقيقة
ويحفظ ولا يسع الذهن بتربع غير في تلك الحد الاوسط مقابلا بردا حد
بعينه يوجد مرتين بسيس معدومين فتنتج مزورة واما العلوم الاولى
في الجدل خصوصا فظاهر تعين هذه المعاني بل تعين الفاظها في اكثر الامر شرط
في المغير العقيل امر غائب في النفس غير مقاد بالجدل ملائم لذلك المعنى
يثبته ويحفظه في الذهن بل ما كان بالحال اللائح منه في الذهن مناسبا لمعنى
الغرض مع افراض تربع الذهن عن الغرض في الخيال فعامة سور التعليمات
في اكثر الامر متصل وفي التعليمات هي مزورة لذلك ما صارت المسائل
الرياضية يصعب تعليمها الامر بكل اشكال محسوسة معروف لكن
ذلك معونة للخيال بالقوة اذ كان لا يخالف في العلوم الاخر فاذا
يكن معونة فيها قبل الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل مباين صورة
نزاع الذهن وخيف الجهل وهكذا مع اللفظ المستعمل فيه فذلك يكن الشهرة
لا يجب الحقيقة فربما كان كسب الحقيقة مشتركا فيه فيكن هذا السبب
اللفظ في الجدل اكثر مثل استعمال لفظ النورة في الجدل ولفظ الدائرة
فان لفظ الدائرة عند المهندس محدود بحد ويعلم بالحس ما لم يشتبه
يقع عنده من الدائرة المشكلة والشعر الدائرة الاعراب بعضهم على غير
وابيان الدور من مفهوم لفظ الدائرة في جميعها قريب من مفهوم اللفظ
عن المتوهم فيشكل صدق قول القائل كل دائرة منكل وربما فهم ان ليس كل
دائرة بشكل فيتعين مثل هذا سببا للغلط عظيما الامر يرسم وتجربة ذلك وربما
لما كان وقوع اسم الدائرة وما شبهه الدائرة على تلك هذه المعاني ليس واحدا

ابر بالف وسط وفي مدة طويرة غير معتبر في التركيب على الاستقامة
ولا يرد ساباط العدد ول الفاع الوسط وحده وصغير برا غير في الآن
لمدة فراغ وقد وظن نفسه على التعب في استيناف القول
على برهان لم الحق وشرائها وما سبقها في احد وجهين لا فيما في
وفي عليين وقد تقدم منا القول في ابانة الفرق بين برهان كم
عليين على شيء واحد برهان لم وبرهان كاد بين بكلا منا
قيل التعليل الاول فيقول لم احد وجه قد يقع فيها برهان لم الحق بين
احد هما الذي يعين المسطر واحد البعيدة فيكون عليه قياسان احدهما كاين
قد وضعت فيه العلة الاولى القريبة للامر او بتيه لذاته ويكون هذه
العلة قد وضعت في الآخر فيشترك القياسات في امر كل واحد منها
اعطر العلة للامر وتغيرت فان في شيئين احدهما يتم بهما يتم الآخر اعطر العلة
القريبة والثاني فيهما الذي احد هما فيه مقدمة يحتاج في متوسط وهو
العلة القريبة والمعلول القريب فذلك لم يحط فيها التم المحقق والذي
ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين الكاملين وبرهان لفصيل
بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطى في كل قياس منهما علة لامر
ولا بعده ولكن اعطى احد هما قياسا يقبل اصلا فانه قد يمكن الذي يكون برهان
يقع متفقا على احد الاخير من المقدمة سواء كان ليس يقبل معلولا لان
كل الكواكب الذي هو معلول بعيدة وهو مما ينعكس على العلة وغير بعيدة
مثل ضوء القمر الذي معلول كرة وهو مما ينعكس على العلة وغير
لم ره اوكان ما ليس ليقبل معلولا فلا علة مثل ثبات الماء على سجوم
التي تجب ان تكون فيه النار فانه اذا كان يمكن لم يمكن معلولا منعكسا وعلة
منعكسة ولم لم يجب ذلك فربما يمكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل
اليبس بسبب الاصطباح لو كان احص مثل ان ما ذكرنا ان العلة
على اطلاقها فيمن ان يكون لمن يتبين بالمعلول العلة وبالعلامة ذو العلامة
ويكون لمن يتبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف ومن كان الاعرف

عن الآلة كفعل ذو قيد من اشتغل بزيادة حول خط قائم على خط
وشلاثة يمكن بين اولا لمن العدد وهو كم محدود ومبسوط انه عدد ذو كم ثم
بين البعد المفرد في الخط فلا يمكن بعد استدلال على عدم او جبين يعلم
الخلاف في حد بين الاربعين لمرد العدد ذو اوسط احدهما والمردود
الاخير ويمكن لمن يعلم بغير برا ان يريد بالحد ما يكون كانه يقول لان البرد
في تناوح الظرف يقوم الكيت بين يمكن على الاستقامة فقط بل تارة يبرد على
الاستقامة وتارة يبرد بالدوران اجاب فيه اقع في اوسط المقدمات تناوح
اوبر انواعا كثيرة منها المدة اخرة مثل ان يجعل احد الاكبر شيئا واحدا مثلا
والحد بين الآخرين مختلفين فيقول لان كل عدد خمسة وهو الاصغر فهو عدد
فرد وكم كم وهو الاوسط وكل عدد وذو كم محدود وشاه او غير محدود وشاه
وتقول البعد العدد والزوج وهو الاصغر عدد وزوج وكم وكل عدد وذو كم فهو
عدد وذو كم محدود وشاه او غير محدود وشاه فيكون هذا قياسا اولى
شاكلا القياس الاول في البيتين ويكون في احد البيتين الاكبر وقد يجوز ما ساء
جانب اخر في يكثر القياس وتبيين وانما هو جوز ما لمن يعلم هذا انه تبرد بين جانب
الجدل ليس لمن اكثر قياسات على هذه السبيل وتقول في البراهين هذا وفي
التعليميات لانها متعلقة بالحدود لان هذه السبيل تقول في البراهين هذا
وفي الشاك يلتبس بالبين من حيث للعدد تستوي من حيث انه يكون
متفقا بين وقد يمكن لمن يفهم هذا الموضع من التعليم الاول انا غير هذا الوجه
بل غير قسمه وذلك لان الحد ليس كان اكثر تقرفا واكثر شبه بالطرف
فانه اقل تناوح بان يعمل الا يفعل في الكلام في مسايل فانه لا يغير لانه
مشهور انه ومما بين عليها وذلك لانه يحتاج في كل مسئلة الى قياس حاضر
فاما كان يتبين مثل بالعدد وسط لا يكتفي لمن يحضره ولا ايضا يتشبع في حفظ
عيان شبر ويحتاج الى اقياسات كثيرة جدا لا فقر الى طلب براد والعلم
وقت الجاد ذو القياس البرهاني فلا ترى بانا يمكن يعلم مطلوبه انما يتوصل

نسبة المعلول الى العلة على احد الاصول كان هو الاول الذي يحمل حدا اوسط
والعقل حد الاكبر فكان ذلك وجها من وجهي هذا البرهان مثل قولنا ان
الكواكب المتحيرة مضيئة بغير الاضاءة وكل مضيء بغير الاضاءة فهو قريب في
الكواكب المتحيرة قريبة والبعيد الكواكب الثابتة بعيدة لا محالة وكل مضيء
لا ضوء فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من الضوء والسلب
مسبب ومعلول وذلك السبب هو القرب والبعد كقولنا القمر قريب
ضوءه كذا وكل ما يزيد ضوءه كذا وكذا ما يزيد ضوءه كذا وكذا فالقمر
فالقمر كرة فهذا الفصل احد الاوسط فيه معلول الاكر فهذه اشد القرب
اثنا فمن برهان لم فلولم تكن هذه الحدود الاكبر كانت لوقوف من هذه
الحدود الوسطى فكان القريب بعد الضوء الذي هو اثنا من القرب
من اللمع واللامع والكرة اعرف للعقل من هيئة يحتوي الضوء لكان
يمكن لم يجعل هذه العلل حدود اوسط فيقول من الكواكب المتحيرة قريبة
وكل قريب الضوء فانه لا يلمع او قال لم القمر قريب وكل قريب فانه
يقبل الضوء هكذا فكان هذا برهانا فلم يجز ان يجعل اولا الاثنان
بالمعلول ثم يقلب فيجعل اللمع بالقرب فلا يجوز هذا لان الاول
لم يطلب فيها البتة واما البيان فلم يطلب فيه لم البتة فلكون هذا
قريبا من المصادرة على المطلوب فعلى
امثال هذه المواد المشكلة يمكن ان يجعل احد لم يقع لم حرف اولا
ثم يجعل لم حرف ثانيا من مواد يا عيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير
وزيادة ونقصان مثاله لم يلمع يا لعلم الرصدي لم الاكبر الشكل لانه
يستضيء كذا وكذا فليكن هذا المحفوظ ثم سوف من كلما كانت
الاجرام الثوابت بهذه الصفة يختص الاشكال الكرية من حيث برهان فليس
ولان جميعا ثم بقي قد لك ما ضار مشكل على هذا الشكل انه ليس
غير مشارك بالحد الاوسط وانما يحمل لميته وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر
وذلك لانه قد يمكن لم يكون يشرق واحد معقولا والتوازي مقارنة لا يزول ولا

معلولات مثل ان يكونا معلولين لشيء واحد ويكونا متشاركين عليه ويكون له ايضا
فعل اما متشاركين عليه ويكون وجود ذلك المعلولات والتوازي لموضوع ما او في
من وجود البتة او وجود ذلك الفعل الذي كذلك الموضوع اعرف عن وجود واشد
له فان جعل احد الاوسط من العلل كان برهانا لم ليس معا والم جعل من اللوازم
او المعلول كان برهانا لم فقط فاذن هذا الوجه اخس من وجه آخر فيه
قد تشتبه الوجه حين انه عما الوجه ان يكون مواده متشاركا فيها للاكبر والاصغر
بجزء الاكبر على الاصغر والثاني الوجه الذي يكون مواده متشاركا فيها للاكبر والاصغر
احد المتشاركين الذي يحمل هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان لم واحدا بها الذكر
هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان لم وهذا الوجه يكاد يعسر ان يقتدر
هذا الموضع جيدا يمكن الان واللم بشيء واحد والذي يقتدر عليه قوم اقوون يمكن
ما قبل الان بشيء واحد اللم بشيء آخر ونرجع الى تفصيل القسم الذي لا يمكن في احد
عدة قريبة ويمكن في الضعيف عدة قريبة اما الذي لا يمكن فيه عدة قريبة فقد قيل في التعجب
الاول اخذ الغلط والغفلة في الاشياء التي يوضع الاوسط فيها خارجا انما يكون
على لم هو اذا كان اخبر انه ليس نفسها فان لم يكن يريد انها نفسها لم يكن برهان على لم
لم واذا بلغ بالعلة الى قريبة لكم قوله الاشياء التي توضع فيها الاوسط خارجا
يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحدود على ترتيب الشكل الاول بل على
ترتيب الثاني مثل ان يكون احد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة كما هو
في الشكل الثاني فلم يجد ارسطو لانه ليس كل ما ينتفي عن شيء وكل منتفي عن شيء فهذا
التاويل اظهر ويمكن ان نتاول في الشكل الثاني لانه كما علمت ان الاوسط
وهذا الغفلة البرهان السالبة اكثر ولم كان قد يقع في الايجابية والتفسير
الثاني وهو الاصوب ولم ليس الاظهر وهو انه يعني بالاوسط الاوسط في الشكل
والوجود جميعا وهو العلة القريبة على انها متشاركة ويمكن ان يضع خارجا لم
لا يمكن قد ربت في ايراد التفاسير بل ترك من خارج فان الجدارية مثلا لم
المذكور ليست العلة كونه غير منتفس او ضع وهو كونه ليس يحمل بل ترك خارجا

وهو كون غيره زيرا نه فانه اذا كان للايجاب مطلقا عقله منعكسة فمقابل مطلق العقة
عقلا الايجاب ولو كان للسلب مطلقا اذا كان له عقل منعكسة فمقابل العقة عقلا الايجاب
ولو كان عقلة انما ينفعس كونه ليس بحيوان كان عقلة انه منفعس كونه حيوانا و
ليس كذلك فان من الحيوان ما لا ينفعس وكذلك ليس عقلة انه لا ينفعس انه ليس
بحيوان بل حيوان اعم ما لا ينفعس وليس بحيوان اخص مما لا ينفعس فان من غير المنفعس
ما هو حيوان بل عقلة انفعس اخص من غير حيوان انما هو غير الترتيب عقلة وجود النفعس اعم
عدم الحيوة وعدم الترتيب اكثر فوما لشدة لكلامهم وذا لكلام الا تعسير رفيه فعاقلة
عن العمل التقريبية البعيدة كما لمن قبل لمن يلاد العصا بة ليس فيها زيد اذا
ليس فيها بكر وهو تعليل اذ ليس فيها حمور لكان عن قد اديب العقة التقريبة
في الاعتناء عن المطرين بل كثر اعطاء عقلة العقة فلم يوضح ولم يبرزه وقد قيل في التعليم
الاول انما يلزم لو كان يكون هذا في الاكثرية علمين اذا كانت احدى الحالتين
يمتنع علم المناظرة عند علم الهيئة وعلم الميل عند علم الحيثيات وعلم بعض الوزن
عند علم العدد وعلم طلوعات الفلك كذلك احكام النجوم ايراد احكام علم الهيئة
فان هذه العلوم ليكاد يلزم تحيز الاعير والاشغل منها متواطيا الاسم اذ لا يقبل
ليكاد ولم نقل بالحقيقة وذلك لان العيس عن هذين بينان لا شيء واحد
من وجه فان الطاهرات وعلم الهيئة كلاهما ينظر في حال الاجرام والابعاد
وكذلك النجوم التعليمية ونجوم اصحاب الملاحة فان كلا منها ينظر في مواقع
النجوم وتاليف التحتي التعليمي وتاليف النجوم الفلكي التعليمي التهاعلى كلا منها ينظر
في حال النجوم وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظر ان في اشكال وجود
ومقادير وكذلك علم الحيل وعلم الحيثيات ينظر ان في مقادير ذوات حتى
فلهذا الاشتراك الذي لا يتبين المتواطئة ولكن ليست بالحقيقة متواطئة
بسببين احدهما من العالمين في بعض الاضافات المذكورة لا يشتركان
في النسبة اشتراكا تاما فان علم الموسيقي ينظر في عدد ما يحال في هو عدد
في نفوذ علم المناظرة ينظر في مقادير ما يحال وهي مقادير بالنسبة

علم الحساب ينظر في العدد وفي الاطلاق وعلم الهندسة ينظران في مقادير
في الاطلاق والوجه الثاني انها من اشتراكا في المفهوم فيه واستقرت
نسبتها اليه من جهة كينونة المنسوب اليه وكيفية نسبته اليه معا مل لبعضها
اولا وبعضها اخر وانها من المتواطئ العرف فيمن اشتركت اشياء
في اللفظ اذا لم يتساو فيه بل اختلفت بالتقدم والتاخر والاستحقاق في
والزيادة كما يتبين لك من قبل ولما كانت هذه من المتواطئة انما
شابهت بوجه ما العلم الواحد فيشاركه بوجه ما في البين لكن اختلفت
فالعلم الاعم يعطل التام والتمام قبل يعطل الاتم على ما كان الغرض اذ الغرض في
موضوعه قيل وذلك لان العلم بان موضوعه يكون بالاعراض العلم بهو لان الغايات
منه ان العلم بان هو للملاح والعلم بما هو للنبي والعلم بان هو للمنجم
غاية الموسيقي العلمية والعلم بهو الحيثيات علم التعليم الذي بقي في هذا الموضع
الكلام الذي قيل في التعليم الاول وقيل ان اصحاب العلوم العلمية عنهم
وكثيرا ما يعلم انها متغقة ما يعلم بسبب في اتفاقها لان غايته بالاعراض الخاصة
لا الاعراض الذاتية بالصدفة مجردة عن المادة في الوهم لا محصلة في الاعيان
فان الهندسي يبرهن عليها وينظر فيها لانها لاما عرض لها من وجود
في مادة عليا لا شخصا من قبل هذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثان
وهو لما يكون جزو من علم كعلم آخر كالطب مثلا من النظرة الباردة اليابسة
وانما شبه ذلك من الحالات الكائنة عن انعكاس البصر اذ يرى الشيء
عن امس صغيرا جزء من العالم الطبيعي وموضوع علم المناظر فكعلم
علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك والغرض فان النظر في الزوايا الواقعة عند
البصر من الخطوط المتقدمة من مكان الكواكب التي ينا تر عنها اكثر التدوير
في ابعاد البعيدة او التقريبة وذوات الخرافات المنظور جزء من علم الطب
وان قيل كعلم المناظرة والعلم كله ليس واقع كعلم فهنا ايضا يعرض مثل
ما عرض هناك فيكون عند الطبيعي من القوس الذي هو كذا كيف شيا غير متصل ولا

مقرب وهذه المناظرة انه لم يوجب المقرب فقد يكون بعد وضع
ما ثبت وهو انه قد يتفق ان يقع عارض غريب لموضع الصناعة مثل استدارة
الجرح فان هذا العارض يوجب عارضا ذاتيا وهو عسر الانه ما لم يكن
الموضع معدا بالقرائن لعارض غريب يقتضيها لزم الزام عارض ذا
ولم يكن مقتضيا ما الزام عارضا ذاتيا غير ما ذكر فيكون برهانه غير
لم لانه من ذلك اللم يلزم العلم الذي من العارض الغريب فالطب يحكم ان
الجراحات المستديرة يعسر الانه على المهندس ليطيب التقدير ذلك
حين يقول ان الدائرة اوسع الاشكال احاطة وقد يحكم ان يعطي سبب مركب
من العلم الطبيعي والهندسي فيقول لان الانه مما تحدث بالدائرة فاذا
كانت زاويته بعيدة جدا كان ذلك فيها اسهل للالتحام واذا لم يكن زاويته كذلك
لكونه في جميع المحيط معا وتقاومت الاجزاء الباطنة الانه مما وقعت
في الشروح مثالا لما يكون برهانه في العلم الاسفل من جهة الاداة وفي العلم الاعلى
من جهة الم لان صاحب المناظرة يحكم بان المخروط المصرر اذا ابعد قطره
عند ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بان خطين الذين يخرجان
عن غير قائمتين وعند ذلك يعرفه المهندس من قبل معرفته بتقاطعان وهذا
المثال غير جيد وذلك لانه يجب ان يكون المثال مشتملا على شيء يبرهن
عليه في العلمين برهانين مختلفين وان الذين اوردوه لم يرجح فيكون بما
المناظرة وضعا لا ما يبرهن عليه وفيه نفع لو عنوا بذكر امرا ما اذا كان مما يبرهن
بنده المقدمة في العلم الطبيعي وهو غير معطاة العلة فانما يتبين بما لم
يتحقق بعد فلا يكون بيانه برهانا لان لم وان وضح فالمهندس صار ذلك برهانا
لم كان قد برهن عليه من هذا المثال وبرهن عليه بالعكس من الوجه الذي
زاويتها عند الحدقة وقاعدتها عند البصر وهناك لا التقاء البتة كلما
امعن كان التباعد اكثر فهذه الاشياء مما قيلت في التعليم الاول
وفي الشروح وقد كان وعد التعليم الاول من برهانية يتبين عليها من هذا

فليتفحص وهذه الاشكال التي اوردت في انكار ذلك الموضع كلها وما اشبهها
من التفاسير انما ساقها من اصحابنا من يكون الم معلوما بالبرهان والان حين
بحس شيء لم يقع الآن في غير ما وقع فيه الم فاذن هذه الاشكال انما تبين
برهانيا على محل تحليل وانما برهنا امرين احدهما محسوس والآخر غير
محسوس الذي اظفر بهذا هذه الاشكال هو الذي المعلم الاول لم يعرفه لكن
بالامرين معين حاسبا بتجربة والمطلوب الذي عنده مقدمات ماخوذة من
تصفح المطلوب لم هو فان اصحاب العلم لهم مقاييس غير مقدمات تجريبية
استحانية وبهم محاذرة في اثبات وتكليف مبينة عليه لذلك مثل ما يقول
صاحب ان يلتقط الشعاع عن هذه النقطة موافقة لهذه النقطة من اجل
ان الاوتار القائمة كذا او من اجل ان النقط القائمة كذا فتكون مقدمات جميعها
تنتج منها نتيجة حسية بين بها لم شيء كذا او يسير كذا وكذا القول لصاحب
الصناعة الملاحظ بس هذا وقت لم يكون كوكب كذا في ذلك الموضع
لان كوكب كذا الحد لم يشرق وبقول صاحب العلم الطبيعي لم هذه القوس يسير
نصف دايره لان الشمس على الافق بس عند قرنيها اما الهندسية فانه
وقوع قطب القوس على افق بل بيان مقدمته بالهندسية في علم المناظر
فليتفحص من اشتمل المتعلم الاول على هذا الصنف في فصله الخمس
الاشكال على ما يخص وفي لم قياس الخلف كيف يقع وقد تبين المتعلم الاول
من الشكل الاول اوضح الاشكال اكثرها افادة اليقين لبعض مثل اوايل
العلوم التعاليمية انما يستعمل هذا الشكل في ما يتفاوت برهانيتها ويكاد على
على ما يظن في مستدير بان لم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان
حقيقة هذا الشكل لم يكن في العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد للمعلوم
فان هذا هو ما يخص الشكل الاول اذ يكون قد اوجدت للاصغر وضع
المعلول غير العلة والذي في البيان البرهاني لا يجاب الكلي ولا يعين الا بالشكل
الاول ولم كان بالسلب فقد يكون في الشكل الثاني وذكر يكون غير هذا النفاق

احد الاصغرين كبيرا على الحد وحملت عين الحد ثم لم يحمل المعلول تاليا للعلة ذاتا او
بل عرف فجعل المعلول متبوعا والعلة تابعة له فلا يجب ان العلة قد يجوز ان يعلم انها
بالقصد الاول وفي الشكل الاول يكون قد علمت ذلك بالقصد الاول
واما الشكل الثالث فلا يحتج به اذ وجد في هذا الحد الاصغر اوجد للعلة التي يعلمها معلوم بكون العلة لم يحز المعلول بالقصد
الاول انما الشكل الاول هو الذي يحتاج الشيخ فيه علة ثم تتبع المعلول عليه
فهذا بالحقيقة هو الذي يفيد برهان لم وسائر ذلك القوة برهان لم اذ الحد
الثاني فيه هو المعلول وهو الحد الذي يسأل بكيف هل يكفي ان انه لم هو بهذا
الشكل بعينه بعد ان كفى ذلك بعينه بكيف لا يكفي انه لم هو بهذا
الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني لا ينتج كليا والوجه الذي يقع
الفهم فيه من الشكل الاول قياس كل من هذه القياسات من الشكل الاول
الاخير انما بين انها قياسان بالدلالة اي بعكس واما بالقوة
واختلف ايضا فانه يرد اليه بوجه فاذا رد البه صار في المقدمات
الاولى بالقوة لان وسط البرهان في الترتيب الاول بالقياس الذي لا وسط فان جميع
الوسط في البوحين جميعا وهنا وجه من الفصل الشكل الاول من ذلك
ان تكمل القياسات التي المقدمات الاولية لا يكون فيه لانه لا بد في كل قياس
من موجبة وكلية والموجبة لا يكمل بها مقدمات الشكل الثاني فاذا الكلية
لا تكمل البتة بالشكل الثالث لعدم الموجبة وكذلك الكلية الموجبة فانها تجرد كل
علم مستفاد الا ان تحلل ليفرض ح ب مجهول انه ابيض هو فاذا
علمنه وعرفته وكان مثلا البعض الذي هو د ا ب الكلية فصار كل د ب
واما السالبة فانه يعرف من الشرط ليس ولهذا امر غير ذاتي
ويعبر نهايته الان يوضع من السلب اي من ليس ب ا ح ليس ب
فيكون قوة قوة الموجبة المعدولة وذلك يكون اكثر اقوال السالبة الشبيه

عاوه الصفة لبرهان المعلول الاول يعلم الغلك لاضدله فان النظر الذاتي
المستقيم هو الموجب كلي وهو متنال بالشكل الاول وقد يعرف الشكل
الاول من الغضب ليل من شيء مشكك بالفعل وغير غير متيقن بالقوة
فقد اوضح انه من ذلك كيف يكون وكان قائل شك على المعلم الاول
في هذا الموضع اذ ذكر لنا تحليل القياسات من الشكل الاخير الى
مقدمات غير ذاتية وسط فان المقدمات التي تحلل اليها ليست
فلا بد فيها من سالبة فليس مشتهر الى سالبة غير ذاتية وسط وكيف يكون
سالبة غير ذاتية بسط اما الموجبة التي لا وسط لها فهي التي لا يمكن ان
يكون المحمول فيها او كاشيء هو عنه لموضوع فالسالب كيف يكون
فقد انه لا وسط لها شعر فقال انه كما ان الموجبة قد يكون ليس تقطع
التي بحيث لا يتقرر حمل محمول على موضوع شيأ متوسطا تقطع محمولا وموضوعا
فيكون هو الاول للموضوع المحمول الدائم للموضوع فلذلك السالبة
قد يكون ليس التقطع التي بحيث لا يمكن ان يكون محمول عن موضوع يقتضي
شيأ خارجا عنه يكون محمولا له اولا وهو موجب للموضوع ولان السلب الكلي
وخصوصا في الطرفين انما اثبات غير وجود لا حد من شيء محمول
عليه ممكن على الاخر وليس ما يمكن ذلك يسبق اولا الى الذهن وجود شيء الاخر
محمول عليه ليس على الاطلاق او كان يوجد لكل واحد منهما شيء يخصه او يكاد
فيكون في كل ربته شيء او اشياء خاصة ذلك احد وكانت الاوساط مباينة
فيمتنع احدها شيء يدخل في الجملة الاخير فان المحمول على احدها يمكن ان يحمل هذا
او وسط فيكون سلبها انما سلب عن الاخر بتمامه فان كان المحمول الموجب
انما هو في جانب احد هذين فقط كان ذلك بتمامه واحد لا غير مثل ان كان
كل ا ج وكل شيء من ب ح او كل ب ج وكل شيء من ا ج وان كان
المحمول الموجب قد وجد في جانب كل واحد من الحدين كان بعضا من الحدين مثلا ان كان
او ح طبيعة متساوية فط يحمل عليها ما ب وبها ب وه وز طبيعة خاصة

وقع بحمل غليها وبيانها ومعلوم انه من شيا من هذه الطبقة لا يحمل على شيء
من تلك الطبقة فقبل كل واحد ولا شيء من وسط كان قياس ومن قبيل كل واحد
ولا شيء من زاج كان قياس وهما قياسان وكذلك الامر في كل الا ان يحمل عليه
واحد فقط او يحمل غير فقط لكن العاكه في التمثيل حرت بذلك فاذا
كان على احد الامرين محمول اخر من واحد عاسلوب عن الاخر لم يكن ذلك
سببا بالقطع بل بالوسط فانه اذا وسط احضرت كانت مسلوبة عن الاخر
او موجبة على الطريقين فهي تتبع والا فقط الكتاب في نسخها فيوهم ان المحمول
الموضوع والاقتصار بها لهذا ذلك الفرق حيث يستتبع ذلك انتاج
يكون موجبة فانه اذا كان على كل واحد محمول كما كان يقتاس فيس الكل بالاجتماع
قد وضع كليا بالقطع فيشبه ان يكون هذا من ظاهر التجربة الذي هذا دالا دليل
ما كتبناه اولا والقابل لان يقول لم لا يقال ان الاسباب التي لما لم تطلب بهذه
الشرائط لم يوجد فانه لا يجب ان يوجد من احد هم ومن اجوانها ولم
كانت لفرد واحد فهل من الاسم بل على المعنى بالتفصيل وبالجملة ليست كما ينبغي
تحقق الموانع من لوازم شتى الاجناس الغائبة التي لا يحمل عليها شيء شيء فكيف
ان يجب ان يحمل على احدها شيء والاخر فاقول انه عسى ان لا يكون
مثل هذا الوسط ابرز محمول التفق والمعنى لا يكون القياس كل عالم ووسط ابرز
التفق بل يجب ان يكون الوسط شيء وجودة للاصغر والحكم بالاكبر عليه كل
واحد منهما اعرف من الحكم بالاكبر على الاصغر وهذا المطلوب الطالب
يجب ان يكون وجود الوسط للاصغر سبب للاكبر عن الاوسط اعرف من
سبب الاكبر عن الاصغر في يكون وسط قياس شبيه ان يكون المعلل الاول
على نحو لا نسبة ا او ب اعرف من نسبة بها بينهما هذا وقد علمت ان
المحمول ليس صنفا واحدا بل منه ما هو بسيط ومنه ما هو مركب في المعنى فقط
وهو الذي لا يكون للنفس الا برغبة الا حق والا جواب فيه ان يكتب بعض
احدود جميعا ما على ما علمته فانه سبب الجمع فقط دون النفس عنه والذي كان قد

قد يظن الذي ذلك مكتب يقياس يكون احد قياسين اما على ظنه بعضهم الذي كانوا
يوجب هذا المحمل وهذا محال لما كان فوز الجميع ثبت هذا المحمل الموجب وحفظ
واما انه يكذبه فليس كما على ظنه بعضهم الذي الامر بالباطل اذا فضل مجمع
لم يصح بعضا ده الرأي الحق او جب ان يكون المحمل بسيطا الذي يكون على
جهة السلب فقط وكان يقتاس وهذا الذي قلناه حقا وذلك عن القياس
بل بالبرهان فان ذلك بالقياس انما وجب بالذات بطلان اثر الاثر الفاسد
فذا باطل والحكم هناك بالاثر عرض الذي بقيت النفس عاد ترك الامر
اصلا كما كانت بل القول الصواب الذي هذا المحمل لا يكتب ذي المحمل هو
مركب ليس هو فقط بل فيس مع عدم العلم وجود راي مضاد له وهو
جهل على سبيل البغيضة والكثرة وهو عرض نفساني وذلك لان تحت كل شيء
اما الذي يكون بوجه على مراجعة الانية وفطرية الاصيلة فقط او يكون قد
مع ذلك كما الاثنا بالكم يكون مع حيض على مراجعة الصحيح جميلا او حوبا
وليس هو في المزاج من البدن بل وفي التركيب الفرد فان صحة
البدن ليرجع الاعتدال المزاج وكسواه التركيب وكمال صحة او تغيره
بعينه من الامور من البدن من الامور التي يستعد البدن بعينه من لها
ته يلحق في المزاج والقوة كذلك صحة النفس على وجهين صحة او لية
وهي التي يكون على فطرتها الاولية مثل الاصيل فيس فيها مانع خارج
عن الملائمة وصحة ثانية وهي التي تحصل لها التروايد الكمالية التي يستولدها
ذلك التحرر وهو المعنى بالحقيقة وكمال البدن اذا احدث فيه امر غريب
لا تقتضيه فطرته فمنع مقتضى فطرته والافعال التي له بذاته كان للبدن
مريضا كذلك النفس اذا افقدت الاداء الجميلة التي لفظ الاكتب الذي
يكون جميعا على فطرتها الاصيلة كانت مريضة وانما يعرف هذا المحمل كما
لان فيه خلاف الحق وخلاف ما عليه من وجهين احدهما ان النفس خالية عن العلم وان
من مع خلوها عن العلم قد حصلت فيها ضد العلم وهو الجهل وقد يقع اثبات ان

فصل كل سج وكل ج اشخ لاشيء من ب او يكن لا شيء من ب
صادقة اما ان كانت قلنا لا شيء من ج ب او كل ج ب
ج والموجبة ب وكما قدنا وهذا ممكن فيجب ان يكون قولنا كل سج
كاذبا وغير الصوري فان فصل كل سج وهو ان كل ب ج والكبرى من ج ا
وهو صدق اشخ الكذب وبقي الصوري صادقة فانه اذا كان لا شيء
من كل سج وكل ج ا فصل سج وكل ا ج والنتيجة لا شيء من ا ب
وهذه المادة هي التي يمكن ان يوجد فيها ب وج مواد بحيث تنتج اذا كان
ج لكن الجهل المركب لا يمكن ان يقع في مقدمة غير ذات وسط وآتية الشكل الثاني
والمقدمتان كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا ارد ايد الصدق
فاذا جعلت العكسية وسلبت الموجبة انتج ذلك بعينه فانه اذا كان لا شيء من كل
الآن كل سج وكل ا شيء من ج وكان كاذبين بالكلية وانتج لا شيء من ب
فان رد اليه الصدق فصل لا شيء من سج وكل ج انتج ذلك بعينه
وهو انه لا شيء من ب او كذلك من كان بقياس الكاذب انه لا شيء
من سج وكل ج وكانتا كاذبتين بالكلية وانتج لا شيء من ب
فان رد اليه الصدق فصل كل ب او كذلك من سج انتج ذلك بعينه
فاذ ا تبين هذا القسم صادقة دائما واما من كان الكذب يا بزء فمن لم
يقع منه قياس اصلا عاما موجبة مغلطة فاذا كان بعض سج وكل
ج وكان كل ب ا فصل لا شيء من سج وكل ج او فصل كل ب ج
ولا شيء من ا ج كلتا مقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة كما
وقد يجوز الخلف يمكن الكذب في احدهما فقط فانه اذا كان بعض ا
كل ج فصل بعض كل ب يمكن ج لان كل ب او كل ج فان كذب
في هذه فصل كل ج ولا شيء من ب ج انتج الكذب والفاسد كان ج
ليس محمولا على شيء من الفكان لا شيء من ج فيكذب لان كل ب
انتج الكذب فان قيل لا شيء من ا ج وكل ب ج انتج الكذب والفاسد

واذ عانا للنقض لم يغير حدا ولا وقع بكتاب قياسي والكاذبين يمكن
قياس ان يكون فيهما لا واسطة او فيهما واسط والكاذبين فيما له وسط
اما من يمكن ان لا واسط فيه بينه لكن الصادق بينه او يسير هو
بينه والنتاج انما من يمكن مقابل حق سالبة يمكن ان هو موجبا والنقيض
الكاذب فقط ان كان كليا او يمكن مقابل حق موجبة ان
هو سالبة والنقيض الكاذب ان كان كليا والجزئي ان كان جزئيا
تخدع الوجيب فنقول اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب او
كان بغير التقاطع والجمع فظن من كل ب ج حق يمكن فيه غاية ما فيه ان
للحق وكان ذلك بتعاكس حدوده الاوسط ج فقد يمكن ان يعلم الصوري والكبرى
كاذبة وقد يجهل من يمكن احدها فقط كاذبة اما القسم الاول فاذا كان ج شيئا
لا يحمل على ب ولا يحمل عليه اما خذ ان كل سج وكل ج انتج
الباطل وهذا يمكن فانه لا بد من ب ج فلا يحمل عليه وجوز من يعتقد ان واحدا من
ذلك قد يوجب ان يحقق ليس ب ج بأي طريق واذا ظهر ذلك ان كان
ج انما يحمل على بعض ما من ب لا على كله ذب غير يمكن ان يكون شيء
يكون شيء البتة اخبر حقا بأن ب ان امكنه ان يقول فلا يحمل على شيء
سج كاذبة بالجزء وكل ج اكاذبة اما بالكل وبالجزء ج او بالجزء وحده واما
ان كانت احديهما فقط صادقة فلا يمكن الا ان يكون الكبرى وحدها واما من يتوهم
ان محمولا ما موضوعا ان ج وب لكنها يمكن موجبة عليه وسلوبة عن ب
بلا انقطاع وب ج لا يحمل احدهما على الآخر فان قيل كل سج وكل
وكل ج او هو انتج باطلا وهو من كل ب او كذا كان هذا الكذب والاتي
بالتقاطع فان هذه المادة لا تنتج الا باطلا فقد اخبر اعطى وصح القياس الذي كنا
برفع اوصافه في الاقتران الكيفي الموجب ولا يمكن الا ان لا يكون الا ان عن مقدمتين
الوضع للجهل المركب بالكل سالبة فبرز وسط فيكذب في الشكل الاول كاذبا
تبين فانه اذا كان كل ج وكل ب ا ايا وسط وكان لا شيء من ب ج

فصل

كان ب ج كان حينئذ لا شيء من ا ج لان ب ج فان قيل كل ب ج
ولا شيء من ب ا ج وهو كذب ليس انتاج الكذب فنقول الان في اعتبار
الواضع المجمل المركب لقضية ذات شرط ولبيان ايا ما يصح في موجب
كل ذي شرط في الشكل فنقول انا اذا كان الاوسط مناسبا كان قياسا
انتاجيا لا محالة من كليتين موجبتين مثلا كل ج ب وكل ب ا حتى ينتج انتاجيا
وهو كل ج ا واما غلط فيه حتى ينتج الضد الانتاجي فلا يكون من موجبتين في
المقدمتين جميعا والا صار ناتجا من ضربين انتاجيين لا انتاجيين محال بل
يكذب في الصغرى غير مناسب فلا يصح بل انما يكون لان يرد ب الكذب ليصير
ليس يكون سالبا في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل وهو الشكل الاول
فالكذب انما يكون ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كانت الاوسط
ليس مناسبا فيمكن ان يكون اعم او تاما على كل ب وج موضوع لام الشكل
لانه ما بين ليس مثل الانسان والفرس تحت حيوان فان قيل
كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب
انتج لا شيء من ب ج وكل ج ا وهو الاشتراك المتسرع فيس الاوسط كليا
ويمكن ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة اذا لم يكن ج تحت ا
او كانت بحيث ا موضوعة لها وكان ج وب متباينين جوابه
قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا ان كان صادقا انتج من
كاذبة وهو ان كل شيء من ب ا مثل ذكر في الشكل الثاني والاوسط
سواء كان مناسبا او غير مناسب فان الكاذبتين في الكل قد تكون
من احداهما لا من نتيجتهما صادقة لا محالة واما كانت احداهما كاذبة
في الكل انها كانت امكن ان ينتج بحسب الجزء مثل ان يقول كل ب
ج وكل ا ج وكل ب ا فان اقرب احدى المقدمتين على الصدق
وهي الاخيرة انها كان انتج لا شيء من ب ا وهو كذب وهو الذي
المقدمتين صادقتين وانما الكاذبتان في الجزء مثل ان يكون ج

بعض ا وفي بعض ب وكل ب ا فاخذ انها كان موجبا كليا والثاني سالبا
كليا انتج الكذب مثل ان يقول كل ج وكل شيء من ب وج او لا شيء من ا ج
وكل ب ج وانما قياس المذهب وهي سالب المطر موجب والمنوط مناسب
فقد بان من هذا ان يكون الانتاج في الشكل الاول وتبين بما قدمنا في هذه الثلاثة
القضية يجب ان يصير عيارها الذي كان في القياس الصادق منتجا
صادقا فانا بكل قلب الكبرى وترجعها الى الموجب فما يكون اذن الا من هذا
صغرى كاذبة كبرى فان الحد الاوسط غير مناسب وكيف لا بنسبة الصادقة
الى الطرفين قياس ينتج الحق يمكن ان يكون في قياس اخذ قضية معاندة لكذب
الصغرى وحدها ولا يمكن الكبرى وحدها فانه لو كان كل ج ا وكان لا شيء
من ب ج ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ج ولو كان كاذبا وكل
ج ا وكان صادقا انتج وهو ان كل ب ا ان كان لا شيء من ج ا فهو الحق
فيمكن ان يكون كل ب ج واذا كان لا شيء من ج ا ويمكن ان يكون لا شيء
من ب ج فان كان كل ب ج حقا وقيل كل ج ا فكان باطلا وكان
كليا في بطلانه كان انتاج باطلا من مناسب وانما من كان جزئيا كاذبة
فانه يمكن ان ينتج من الاوسط غير مناسب واما لم يكن ينتج من ينتقلب
المقدمتان الايجاب انتج كذبا لا من مناسب فانه حيث يكون الصغرى
سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك اشكال الاول الحيوان من بقل ب
والعلم بقل ج والكوسج بقل ج اذا المثال الثاني بقل ب والعلم بقل
ج والمنظر بقل ا واما المثال الثالث الكوسج بقل ب والمنظر بقل ج
والحيوان من بقل الغير العلم الاول لا يمكن ان يكون الصغرى كاذبة وفي
القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء الثالث يكون المقدمتان جميعا
كاذبتين فيكون كل كوسج فهو عالم المنظر فهو حيوان فصل كوسج فهو
حيوان

وذكر ليعلم انتفاع النفس بالجس من المبادي وكيف تتصرف
في المعقولات وذكر المفردات في التركيب الاول منها كيف تتركب

فيها القوة و

تحصيل القياسات قيل لمن فقد حسا ما فقد كيف يمكن ان يعقد علما ما اذ كان
العلم انما يدرك النفس اليه وذلك الحس فلا يمكن ان يصل اليه وذلك لان المبادي
التي منها يتوصل الى العلم اليقيني برهان واستقراء امر الاستقراء الذي لا بد
من استعانة الاستقراء الى الحس ومقدمات البرهان كلية ومبادئها اما اوليات
او حسيات بان يكتسب بتركيب خيالات للمعقولات بسيطة او مركبة عقدية يعبر عنها
يكتسب به الامور الكلية مفردة وتركيبا بحيث يمثله العقل من ذلك ما امكن ان
يكتسب الانسان استقراء بسيطا الى الحس لانها ادلة على الانسان عليها مثل المقدمات
البرهانية الماخوذة في بيان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية في ان الارض
ثقيلة اثار خفيفة وكذلك فان اوايل الوضع الذاتية لكل واحد من الموجودات
فانما يوقف عليها الانسان بتركيب من المحسوس والمعقول او من مثل المشاهد وغير
ذلك في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان رجوع الوصول
اليها اولا بالحس فهذا القول مجمل يفتقر الى تبيين الاول وقد جاء ذلك كلا منا
ذلك على انا نزيدك تفصيلا فنقول كيف يمكن ان يتم ان ليس شيء من المعقول
بمحسوس ولا شيء من المحسوس بمعقول وهو الحس يدرك المعقول امر موضوع ادراك
المعقول فان كان الحس يدرك انه فصول شتى من المعقولات ويمثل لذلك
المحسوس والمعقول اولا معقول الا ان يكون واحد من الناس المحسوسين
فان الحس يناله ايضا بتقدير ما من العظم وبشيء من الكيفية ووضع ما معين في
اجزاء اعني انه وضع له في مكانه وكذلك يتأتى هذه الاحوال في فصوله
منه فلا يخلو اما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول او شيء
المعقول شيئا غير هذا المحسوس وليس كان ملازما له من اجل ان الانسان
المعقول يشترك فيه على السواء غيره عند العقل انسان كما عرفت انه
وذلك بالنوع او الجنس المطلق وهذا المحسوس من بين يشترك فيه اذ ليس معقولا
وكيفيته ووضعه مشتركا فيه وهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فان بين
الانسان المعقول وهو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء

انما يدرك الحس من حقيقة الانسان المشترك فيها دون هوية الذي بها
العقل فيها الا بالوضع المنظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فنقول
يجب ان يكون في اجزاء شرط يحقق من خارج مثل تغير بعظم ما معين وشكل
كيفية ما معينة وكذا بوضع ما معين اعني ما يكون طبيعة معقولة مهما
لان يعرض لها كل المقادير والكيفيات والاوضاع والاوزان اعني شيئا
لم يعرض للانسان في الوجود دون الانسان كان يتصوره في العقل كذا متغير
بتقدير ما او وضع ما غير ذلك لكان يكون يشترك فيه كل انسان وهذا
الشرط الذي ذكرناه والوضع والاين وغير ذلك انما يحق الانسان من حيث هو
الذي يختص به فيس الانسان من حيث يتصوره في العقل بكذا بمجردة تجريدا
العقل عن المادة والواحقها وهو ما هو كذلك غير متطرق اليه بالحس بل
لان ان اذا اتاه الحس تأول معمورا بالواحق عريته ثم نقول ان الموجودات التي ان
معقولة في الذوات في الاكثر ومحسوسة الذوات في الوجود فانا معقولة
الذوات في الوجود غير الثلاثة اما والا لوجب مادة وانا امر معقولة
بذاتها لانها لا يحتاج في العقل بها حتى يصير معقولة ولا يمكن ان يكون محسوسة
وانا محسوسات الذوات في الوجود فان ذوات في الوجود وغير معقولة بل
محسوسة كذلك العقل يجيلها كيف يصير معقولة لا يجرد حقيقتها عن الواحق كما
ونقول انه انما يكتب الصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو
الحس ما قد صورة المحسوسات وسلمها الى القوة الخيالية فيصير تلك القوة
موضوعا لتعقل العقل النظري الذي لنا فيكون ذلك صورا كثيرة ماخوذة
من اناس المحسوس فيجد العقل بتي القه بعوارض مشتركة يجد بينها اختلافا متغيرا
وتسخره ويميل اعضاءه ويجد امرا مختلفا باختلاف غير تلك فيتقبل على جواهر
عنه ويطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعاني التي يشترك فيه ولا تختلف
ويحصلها ويتصورها وآلات يقيس عن الخلط التي في الخيال كوجوارض من
وذاتيات ومن العوارض لازمة وغير لازمة فيفرد ويعين منها غير الكثيرة المختلفة

في الخيال وهاهنا في اذ نته وانما يكفيه هذا المصنع مايته والقوة الفاعلة
لذلك والقوة المعينة للفاعل على هذا الصنع موضع العلم به بل هو من علم الفلسفة
لكنه اشار بقوله انها هو من الحس الى ما يتضمن امورا محتاطة غير معقولة
والعقل يجردها معقولة فاذا افرد العقل معقولة كان له من يريد كيفها الى آخر
التركيب الخاص بالقول المفهم ليتبين الشيء كما هو او كما سيتم ويضيفها بالتركيب
الى ما هو بالقول الذي تصديق المعقولات يكتفي الحس على وجه ما ترتيب الحكم
بالعوض والاشارة بالقياس الخ وكذلك اشارة بالاستقراء والتمرين
بالتجربة اما الكاين بالعوض فهو الذي يكتفي الحس بالوجه الاول فقط كالعلم
المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط الخير والخيالي ثم يقبل العقل
على تفصيل بعضها عن بعض وتركيب بعض مع بعض وتتبع ذلك احكام العقل
بالنظرة في بعضها وتوقف في بعضها الى البرهان اما القبل الاول من هذين
فيكون بالتفات من العقل متواطئ القضايا مفاض على الاكثر والطبيعة
يتمم النقص الخ والخرج للعقل بالقوة الى الفعل والكيف الذي كان كذلك
فان الحس مبدأ اما بالتجربة اذا تأدت الى اتمام القسم الثاني منها فيقع منه
الى الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط اكتسب المعقول المصدق بكيفية
الاوليات بعضها وبقوة ذلك المبدأ فهذا وجه من الاربعة والتفات
بالقياس الخ فان الكاين عند العقل حكم ما يكاد على الحس فحس الشيء من نوع ما
الحس فتتصور عنه الصورة النوعية ويحمل ذلك الحكم على النوع فيكتسب
لم يكن واما الكاين بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد تنبه
للعقل لطريق الذكر اولا فاذا استقرى جزئيا بتنبيه العقل على اشتراك
الكثير من غير ان يكون الاستقراء الخير الجزئي موجبا لاعتقاد الكلي البتة بل
بتنبيها عليه مثل المحاسن لشيء واحد وهما غير محاسن لوجهان فقسم ذلك
الشيء فهذا ربما لا يكون ثانيا مذكورة في الغض فلما يحس بجزء ما يقسم كثيرا
ويعتقده واما الكاين بالتجربة فشكاء مخلوط من قياس واستقراء ذكر

الذكر

اكثر الاستقراء ليس افادته الا وقتا القرائن بل مكتسبات بالحس وبسبب لا
لا يوقع من جهة النقاط الجزئيات كلها يقينيا ومن كان قد يكون منها و
اما التجربة فيقع بها التجزؤ مثل من يريد ان يدبر اذا حس الحاس شيئا من نوع واحد
يتبعها حدوث فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا جدا حكم العقل بان
هذا ذاتية لهذا الشيء وليس اتفاقيا فان الاتفاق لا يدوم وهذا مثل
حكم من جرب مقاطيس يجذب الحديد ومن الباب لم يكن شيء غير
عن حاله الذي يطلب الا قرب من شيء آخر مودود وصوله البر والا يكن عند التقرب
لم يكن يغيره به اثر فيكم لمن السبب هو الوصل اليه خصوصا اذا اشتهر
فهذه الانواع بعيدا ما تكون علوما كثيرة وبعيدا بر للعلوم الكثيرة التجربة منها فان
فيها اختلاط استقراء حسي يقيس عقلي منبر على اختلاف بالذات و
ما بالعوض ومن الذين ما بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى جان هذا فيما سلف
فهذه هي الاكاي التي لاستفادة العقل علما بعد تقاسيم الحس
ما حصرنا الان وقد ذكرنا نوعا من استفادته العلم المتصور بسبب
فاذن فاقد حس فانه فاقد لعلم ما ومن لم يكن الحس علما وان كان كل فكر
مؤلف من حدود ثلثة اما الموجب منه فانما يتبين لك شيئا موجودا ثانيا
لانه موجود ثالث موجود للثاني واما السالب فيبين لك شيئا غير موجود
لثان لانه غير موجود لثالث موجود للثاني وكذلك القياس على كل واحد
من بسيطة ما بين حدين ان كانت محايدة او وسط وشكله غريبة فالذي
من لم ينهر الجهات دار واصول موضوعة موجبة او سالبة لاحوال الاوسط
لها على الاطلاق او في ذلك العلم والبرهان يأخذ المقدمات الاولى
على انها لاوسط لها على احد الوجهين الذكورين ويحمل احدهما اما لاوسط له
مطلقا ومن لم يكن في ذلك العلم والذين يقيسون انما على الظن وهم الخطابيون
او على الرأي المشهور وهم اكثر يسوغ فليس يكب بهم تحليل قياسهم الى مقدمة
غير ذوات وسط بل في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات الرديئة

وهذا مثل حكم من جرب مقاطيس يجذب الحديد
ومن استقرى بما ليس بعلل الصفراوي

الجمهور ذا المقولات التي ليست جزءا فريق كان القياس قياسا في باب البرهان
كانت المقدمات الا ولي ليست ذاتية وسطا مثل البرهان العدد
جميل والعظم قبيح فانه ماخوذ في الجبل على انه لا واسطة له وفي العدو
لطيب كذلك واسطة وربما طلب البرهان في الجبل على نحو ما طلب البرهان
مراسوما خوسي وربما كان المشهور لا واسطة له لانه بين بنفسه وفي الحقيقة
بل لانه كاذب مثل البرهان اللمية خير وسعادة فتحليل القياسات الجدلية
يجب ان يكون ابدا المشهورات وتحليل البرهان بتركيب البرهان ابدا البرهانيات
وتركيب البرهان صدر الآن فيتبين من هذه الاوساط وما يرى انها اوساط
متناهية بدليل انها توجد مرة اخرى حال الاذات وربما العرض في المحمولات
يتفق وجه للمحمول انه محمول بالحقيقة لا يتصور فرض اذا كان الموضوع محققا
لان يوضع بذاته كفصل الانسان ليحمل عليه ما يحمل فوضع وحمل عليه محمولا
ايز حمل كان مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان يجوز فرضه بذاته
غير محتاج الى حامل يحمل ثم البياض قائم فيه ومحتاج الى حامل يرشق فاذا
حمل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا يستقيم فرضه حمل
لا بالعرض ويازاء هذا القسم حمل بالعرض فرضه وهو انما يلتبس من شانه
ان يكون محمولا في طبيعة فيوضع لما من شانه ان يكون موضوعا في طبيعة فيتفق
ابيض الانسان فيكون بالحقيقة قد اخذ الموضوع مرتين بالقوة وذلك
لان الابيض من حيثه ما هو ابيض فقط لا يكون الا موضوعا وكم الموضوع
هو البشر الذي عرض له ان كان ابيض فهو اول الانسان الذي عرض له البياض
فهو ابيض وانما لم يكن عرضان في واحد فيحمل احدهما على الاخر فيتفق ان
الابيض متحرك اي البشر الذي عرض له البياض فقد عرض له الحركة
لان الابيض بنفسه من حيث هو ابيض موضوع للمتحرك وفي البشر اي
محمول بالذات والحقيقة اذا كان الوصف بنفسه كان من طبيعة الموصوف
او جوهره فيه لكنه ليس شيئا غيره من اجل ان ذاك الحقيقة هو الجوهر

في نفسه مثل ما يقال من ان المتحرك متحرك والكرسي بالعرض وبيان
ان هذا المحمول بالعرض هو ذاك اذا كان الشيء موصوفا بالمحمول الذي في ذاته مثل
ما يقال للساكن انه يتحرك وانه يسير الى موضع لذاته وهو ساكن
فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا القول فضلا
وربما متصلا كما يقال لكم ابيض اي عارضة بياض ويقال محمولات بالذات
مثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان وبالعكس المحمول بالعرض
وهو الذي يحمل الاخص على الاعم فيقال حيوان ما الانسان ويقال الشيء
انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه اول لا بواسطة الطبع اذا
قيل له ابيض ويازاء هذا المحمول بالعرض كما يقال حي ابيض اي صار ابيض
ويقال للشيء انه محمول بالحقيقة اذا كان ليس وارد على الشيء
خارجا غريبا بل هو الشيء بالحقيقة طبيعة ومكون من طبيعة مثل ما يقال ان المحرك
بالذات ويازاء هذا القول بالعرض كالمحرك الذي فوق
بالعرض وقيل محمول بالذات لما لا يتبين من شانه ان يفارق البشر وفي
حال ما يازائه المحمول بالعرض فيشبه ان يكون الجدار اذا حمل عليه البشر من المحمولات
من العرض من هذه الجهة لانه ليس على ما قيل محمول بالذات لما كان ليس
من شانه ان يفارق وكان مع ذلك مقولا لغيره لا وارد عارضا
بازاء المحمول بالعرض معروف فيكون اذن كم التسع ابيض محمولا بالعرض
وقيل محمولا بالذات لكل من شانه ان يحد الشيء وما لم يكن من شانه
ان تركب الشيء بالقرب لاحدها او يوخذ الشيء في حده خارج
من هذين يكون محمولا بالعرض فمن بين من المحمولات الذاتية
على ما بيناه من الذاتي ما هية ولا يلتفت الى ما بالعرض في هذا الموضع

في حكاية ما قيل في التقسيم الاول منتهى اجزاء القياسات
واوساط الموجب والسالب وبقول من لا يكتفي بالتقسيم الاول قيل قد
علم ان المحمولات بذاتها منتهية موجودة والموضوعات بذاتها منتهية موجودة

في نفسه

فليكن موضوع به انها مثل ج ويس من شانه ان يصير محمولا الا بالعرض

اولا و

ويكون حمله على ج ب لا متوسط وكذلك اذا وجب ان يصير لشئ من هذه المحمولات بما دير بلا نهاية ان موضوع آخر محدود فيوجد دائما على كل محمول محمولا عاريا عن الطرفين ولا يقف ثم ليكن ب شيئا ليس من شانه ان يكون عليه شئ آخر بانه قائم لكنه محمول عليه ط بلا واسط وط على ج كذلك وج على ب كذلك فاقرر من هذا القول في آخر ج محمول اول محدود وعلى ما دير بلا نهاية ويوجد دائما موضوع لموضوع بلا واسط ولا يقف ويقف الفرق بين الحمين انا قد ابتدانا في الاول

الموضوع اول

منها من الموضوع المحدود واخذنا بصورة المحمولات وابتدانا في الثاني

واحد

منها من المحمول المحدود وما ينزل في الموضوعات ويكون المحمول على ج بتوسطات سواء كان المحمول عليه او عليه محمول وج لا موضوع له اول موضوع فمن يكون بين مكون بين او ب او اوساط موضوعات او محمولات على ب بلا نهاية وبين ج وب كذلك هذا البحث بعينه الا ان بين ان المحدود وكان في ذينك طرف واحد والمحدود ههنا طرفان وانما يطلب الوسائط بينهما بغير نهاية فيكون هذا البرهان مشوبا بالصحة على ما ان بلا نهاية وليس هذا وجه واجب اما اقتطع بل الذي كانت منصفة ترجع سالبة والمتوسط فصارت بين ج وب سالبة وواجبة فصل دائما بين او ج واسطة وكذلك قل بين كل كبرى سالبة بحذب او بقف قيل في هذا الطلب لا يكون في الاشياء والبتر يستحق الذي يستحق ليس بعضها على بعض اذ كانت بسيطا ويستحق الذي يستحق بعضها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس فيها موضوع اول ومحمول ان بل كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا او موضوعا او الواسط بين محمول وموضوع بل الشك يكون متناهيا اما الاين فيصح انه ان لم يوجد لما وضع منها موضوع عاريا او متعذر عليه وجدانه وان وضع محمولا ليس يتعذر عليه وجدان حتى يجب ذهب الى غير النهاية اما ان محمود واذا

استبان ان شاهد الوضع فيها من جهة كان كذلك ستبانة بتمام الحمل في ملك الجهة وبالعكس اذا الوضع هناك حكمه للحمل وضع الشئ لا يكون حكم الكثرة احدهما في العكس مثل حكم صانعية بل يكون احدهما حملا حقيقيا والآخر حملا عرضيا اقول الذي لهذه انا وبين احدهما الذي يكون بالحمل الحقيقي مثل حمل الفصل على الانسان والعرضي حمل الانسان على الانسان فاذ ذهب الاذهان في هذا من هذه المتعاكسان يكون في القطع احدهما موضوعا والآخر محمولا متيقنا ولا يكون حكمها عليا بشئ من آنيس احدهما اوليا من الآخر بذلك انا وبين انه ذي يكون الحمل الوضعي محمول الانسان على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي حمل المحمول من على الانسان فانه ولي حمل حيوان على الانسان وانسان على الموضوع والمحمول بالذات متيقن اذا قد تقرر هذا فنقول لتبرز الوسائط بين الايجاب تناوبه فليكن ب المنقول من الوسايط بينها متناهية وهي ان ليتر يحمل على كل واحد منهما او يحمل كل واحد منهما عليه وبعضها على بعض في ذلك انها ان كانت بغير نهاية لكان اذا اخذنا من جهة ب سلسلة من الاولا اذ من غير انا نزيل على الاولا من بقية الطرف الثاني وسواء اخذنا بعضها على الولا واسط بينها او اخذنا بعضها وقد تركنا الوسائط بينها بينها او اخذنا الكل متتالية ولا واسط بينها وكانت لا يتناهى او اخذنا الكل على طرفات يضاعف انها لا نهاية له فان الكلام في ذلك واحد واذا كنا ابتدانا من صدر بينه الى حد آخر فليس في ذلك حد آخر فانه لا فرق بين قولك هذا اصل لا شيء عند الشك وقولك لا حد له وكذلك قولك له حد وقولك يتناهى الى عند الشك واصدق من المهل ليس يكون حد محدود ولا يبلغ البتة ولا نهاية ولا يتناهى الى ما لا يكون محدود ولان بينهما فرقا ما دون ولا نهاية ولا يتحقق هذا بالمقادير وقولنا المقابل الذي بين طرفي كل مقدار محدود بالقوة بلا نهاية وذلك لان المقادير المتصلة لا قسمة لها ما لم يقسم البتة وكل قسم يفرض فيها غير في القوة يكون محدودا والعدد ولين الآلة يكون

هو بهذه الصفة المحمولات المذكورة وهذه العرضيات نوجد به بالحقيقة
ولئن كان يمكن في القول الكلي يجعل كم ما وضعه موضوعا للكم وكيف واحد كيف
وآما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كل كم يكون موضوعا للكم وكيف واحد كيف
لئن السطح موضوع للمنحني في التحديد والمنحني وآما في الوجود فلا يمكن البتة الكرة
السطح وما يوضع له الآخر يمتنع الوجود وهو الموضوع بالحقيقة للجسم اذا كان
كذلك فان الطرف الذي هو موضوع بالحقيقة حده ونهايته والمحمولات
الداخلة في ماهيات محدوده متناهية عن الاجناس والفصول اذ سائر
انها لا يمكن ان تقطع امورا لا نهاية بتحديد واحد والتحديد موجود والمحمولات
الغير داخلة انها طرف من جهة الموضوع وهو الجوهر وطرف من جهة المحمولات
وسائر المقولات العشر لان كل واحد منها اما كيف واما كم واما مضاف
واما غير ذلك فما ليس الطرف فيه محدود على ما ذكرنا قبل والكيفيات
المحمولات من جهتها داخلة في حدودها اعني حدود الحدود والجوهر نهاية
الموجودة في الموضوع والمكان طرف داخلة في حدود الموضوع وهو نهاية الجوهر
الداخلات في حدود الاشياء متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية
كانت داخلة في حدود الجواهر او كانت اطرافا واما داخلة
غير متناهية فقد بينا ان هذه ليست بموجودة بالجملة وهي حينئذ
التصور والحد فقد بقي ان ننفع ههنا مقدمات اي ان من محمولات
بلا وسط وانها فانه يقع على الولد الاشياء التي تعلم بالبرهان لا يمكن ان
يعلم بوجه آخر اشرف منه وكل علم برهاني فانما يكون العلم اذا وقف
ذهب به الى غير نهاية ارتفع العلم البرهاني اصلا واذا لم يقف
عند مقدمات لا اوساط لها فانه حسن ما قيل عليه ذلك لئن يمكن الوقوف
عند اصول موضوعة والوقوف عند اصول موضوعة لئن كانت تذهب
الاصول لا تبرهن على اخرى وقوف غير برهاني يجب ان يكون وقوف
على اصول موضوعة لئن يمكن لنا وقفنا ما بيان برهاني الآخر الذهب لئن

فيتشعب البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهان ولا علم بشيء
فلم يكن اجتماع المضمون في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهاني بتة بتحقيق
البرهان وان كان البرهان انما يوخذ من جهة الاشياء اللاخوفة للموضوع
بذاتها اما داخلة في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها مثل الاثنين
الكم والكثرة للعدد وقد بان من هذا القسم منه وكذلك الغرد والعدد
وهذا القول لا يجوز لئن يذهب الى غير نهاية حتى يكون الغرد شيئا مثل
للعدد وذلك الشيء شيء آخر وذلك لان قولها جميع ذلك من الغرد
يكون في العدد ويكون العدد مع الغرد ما خوذا في حدود ما فان ذهب
ذلك الى غير النهاية اذ هب ايضا معنا ما يوخذ في حدود ما الى غير النهاية
لان الكل محمول كما منها موضوع من هذه التي في حدودها وكل سابق داخل
مع المسبوق في حد المحمول فيكون الاول موضوعا بغير نهاية متناهية
كلها يوخذ في حدود وقد بان انه ليس لهذا فانه لما كان الموضوع
الماخوذة في حدود محمولا نهاية لا يذهب الى غير نهاية فكذلك المحمولات التي
تساويها في العدد وعلى ان القائل ليس يقول ان بان استحالة ذهب الى
غير متناهية يوخذ في حد شيء واحد منها فلا يكون الماخوذة في حد شيء
واحد منها الا جملا متناهية من تلك الغير المتناهية ما بين الطرف وذلك
الواحد بين الطرف وبين واحد متناه فيقال له قد حصل ههنا غير
المتناهي من الموضوعات حصول ما بالفعل والفعل يشتمل على جميع ما غير
لئن يمكن شيء خارجا منه هو بعد بالقوة وكل واحد الكل جميع موجود في
حد واحد لان كل سابق ماخوذ في حد ما يوجد منه المسبوق ليس ان تلك
القوى من الطرف ويكون شيء خارج عنه هو ماخوذ في حده فيجب ان يكون
ما حصل في الوجود من الموضوعات خارج عنها لكن شيء خارج عنها بل كل
محمول فهو موجود على انها واحد من جملتها هذا اذا كانت كيف يكون لئن يكون امور
بلا نهاية بهذا جنس واحد في شيء واحد بعد ولا ترتيب فان الغرد

وما يتوهم من النواحي الغير المتناهية انما يوجد كلما لا يحاذي في شيء ما من النواحي
العدد وكلما صعدنا في المجسمات انقص عددها والعدد المتصور للجسم
فانه في النقصان متناه إلى الواحد فقد بان اذن انه لا موضوعات
المأخوذة في حدود الموضوعات المأخوذة في حدود المحمولات
المأخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة إلى غير النهاية فقد بان ان
جميع خواص البراهين المبادي غير ذات اوساط وبان انها لازمة
عليها وانها مقدمات معتمة وحين بان الكل من فوق ومن اسفل فقد
وبان ذلك حلا اول من الشكل فانه ان كان كثير من الكل على الموضوع
يكون بسبب ما مثل من الكل مساوية ثلاث زوايا لقائمتين على مساواة
الساقين وبقي كشف الاضلاع ليس لاحد واحد منها او لاحد جنس ما هو
هو بل من جنسه ما هو مثلث والمثلث عام لما قيل ان يكون من كم ذو اضلاع كل
كل لشيء انما او لا بشيء ما حتى يكون المثلث بشيء اخر عام وكذلك في
اشياء اخر عامية بل يكون اخر الامر شيء به انه اول ويكون برهانا واسطه
المقدمة الواحدة والبسيطة والاستقصاء من هذا البرهان واسطا لانه يكون
بالقوة إلى مقدمتين يدخل حد يسير عليه برهان فان يسير ينقطع كذلك
فليس يسير برهان وجوده المباين بعضها مباين البراهين المشي السابق فان
كما انه قد يكون مقدمة غير ذوات وسط موجبة دهر مبدا البرهان الموجب
كذلك يكون مقدمة غير ذوات وسط سالبة وهي مبدا البرهان السالب
وهذه بسائط المقدمات واوايلها كما ان اول الشكل مناد اول الابجد
اللفيفة وهو ربع الطيب اية ربنا احد نفيته اية الاخر نبيه ست و
ثمانين إلى خمسة وثمانين وذلك لان هذا لا ينقسم البتة بوجه ما بالابجد
البتة لان الاسماء مثل الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطيبي
واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية فالكبرى
لن يقع الحد الاوسط خارجا عن الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لانه ان

في السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان منفرد في
قياسك من سلب عن الموجه فلا يلزم ان يقع خارجا وكذلك
في التحليل ولم يزل توسط بين كل قياس سلب هذا النوع من التوسط
واما بيان الشكل الثالث فلا ثبات جزئي فقط وهو اليقين بان
لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين بين
اي بين احد من لكنه مخرج في الشكل الثالث لانه جانب الاصغر لكن
جانب الاكبر وبالجملة متى جانب الكبرى يخرج في الشكل الثالث
لانه جانب الاكبر الذي يمكن ان يكون سالبا بل جانب الاصغر
وكذلك اذا اردت التحليل لان يقع الاستقصاء من قياس المقدمة
من الشكل الاول فكذلك ان تتبع في التحليل وبدخل الوسط بين بين و
اما من اجحت إلى مثل ذلك من قوانين من الشكل الثاني واردت
ان تركب قياسا لانتاج السالبة المخرج من جانب الاصغر وفي الثالث
المخرج من جانب الاكبر فقد حاذينا ما قيل في التعقيب الاول وجميع
ما اوردناه من هذا الوجه فانه ايراد تمثيل في المشهور ويجب ان يعلم
ان عملة تحصر في انه اذا كان حد من المتسع السلوك من احدهما
الى الاخر ان كانت وسايط بلا نهاية وان كانت محمولات المقدمة
غير متناهية لم يكن حد دليل برهان فلا يلزم شيء من هذا ان يكون البرهان و
الحد الا بين بينين عليه من وجه ما هنا حد وبرهان ليس ذلك
على الاطلاق بل هو موضوع له ولن المقدمة ما ذكرنا من امر التحليل لان التحليل
يوجب ان لا يكون المحمولات في الشيء متناهية ومن جميع هذه الاثنين ان
التزايد في البراهين لا يذهب إلى غير النهاية بل التحليل فقط واما ان
التزايد كيف يذهب إلى غير النهاية وسنوضحه في من البرا
الكلي والموجب المستوعب كل افضل من مقابله قيل في التعقيب الاول اذا ما
كانت البراهين منها كلية ومنها جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة

وسنها بالخلف فيجب ان يبحث على البرهان الكلي افضل ام الجزوي وهل
افضل ام هما سواء والمستقيم افضل ام الخلف ثم قبل ان لقائل
ان يقول لا ابيناك ان زيدا
موسيقار او فاضل عن نفس زيد هو افضل من ان يتبين له كل انسان
كذلك لان هذا بيان ليس عن ذاته وذاك بيان له وان لم ذاته بل
بيان لمن لم يكن انسان كذلك لان هذا بيان ليس عن ذاته وذاك بيان
ليس عن موضوع مشاورات السابقين فلذا يتبين لمن لم يكن انسانا
ذلك فان من يقبل من يتبين له هو المشتت ولما كان البيان الجزوي
ومن نفسه والبيان الكلي ليس من ذوات الشيء من نفسه والتبيين
افضل والجزوي افضل ايضا لكن لا يظن ايضا ان الجزوي افضل من جهة
اخرى ولان الموجودات هذه الجزئيات والكلي انما امر غير موجود
بل موهوم فقط وانما امر موجود فيها قائم بها وما لم كان غير موجود فاما
يتبين انما يتبين على غير موجود والبرهان على الموجود افضل منه على غير الموجود
ولمن كان موجودا اكثر فانه يتبين فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي
يجعل كانه يتبين مفارق بالذات للجزئيات خارج عنها فيجعل
المشتت شيئا غير هذا المشتت وذاك المشتت والعدد شيئا غير هذا
العدد وذلك العدد وما اوجب ان يحرك فيقف على هذا الموقوف من
اجل ذاك فان البرهان على الكثير انما يتبين على احد هذه وانما على الموقوف
الوجود غير حقيقة فاما برهان على الجزوي ان كان افضل ايضا فان البيان
الكلي شديد التوغل في الغلط بسبب انه مستقيم فيكون لمن كان مبتدئا
على غير المطلوب مثلا اذا برهن ميرمن على الكميات المتناسبة
اذا بدلت بعين متناسبة فلا يحيط تدبر من بالذات على خط او
سطح بل على ما ليس شيئا منها ولمن كان البرهان الكلي من وجه ما على ما هو
اكثر فانه من وجه اخر على ما هو اقل في الوجود فلان الذي هو في الوجود

خط او سطح او زمان على اكثير انما يتبين لمن يقع بالجزوي ظن ان
للمتكلم على ما قيل في انه لو علمها ولو كان البرهان يقتضيه من غير ان يحذر
وعلى الوجه الى اصل الاشكال في وقوع علم وظن معا فاذن البرهان على الكل
احسن واوضح رتبة ثم قيل في التعليم الاول لانه متاخر الساقين بل
لانه مشتت الذي يعني ذلك شيء متساوي الساقين لان جهة ما هو متساوي
الساقين من جهة ما هو مشتت فعلم اكثر او يعلم ذلك بالقوة اقوى
من الفعل غير المتساوي الساقين من المشتت كما يعلم في متساوي الساقين
واذا علم المشتت فقد علم لما هو له بالذات واذا علم المتساوي
الساقين فقد علم لا لما هو له بالذات فالكلي اذن افضل واليقين فان
الله تعالى علمه الكلي ليس انما تشتت قبل انما متواطئا وليست طبيعة
الجزويات تقتضي الا واحدا بل طبيعة الجوهر الشخصية ايضا
اقل من وجود الآحاد الجزوية ومن كان هو واحدا اشتابه وذلك لانه
لما وذلك لان وجود اثنين يحتاج اكثر واكثر من وجود الثالث والبرهان
على الجزوي الثالث من جهة ما هو جوهر لكن لا يغفر ولا يتبين هيرا الا الجزوي فان
يشترك الامور بلا نهاية ويتحد به فيها كلها برهان واحد ولا
لا تتبع ايرا بين غير نهاية ولا يقف فانه ليس يجب على البرهن من جهة
برهانه على الكلي ان لم يجعل الكلي موجودا ما يلزم من يعلم شيئا ما بيانا الجزويات
فلست بجواهر الكثير في ذلك بجانبة الى الاعراض الكثيرة مثل البياض
والكمية فقد يجب لهذه الاعراض الكثيرة مثل البياض والكمية ان
يتبين امورا اخر بعد عن الجزويات فاما جهة ذواتها موجودة قليلا ما هو موضوع
دليل جزوياتها اذ الا فوت تكاد ينفرد بالعقود واذ اغلط غالط
فغلط لمن الكثير خارج عن الجزويات بسبب افراد البرهان عليه فالقوة يتعلق
في اصغر به الى الباطل وتوهم الى حق الذي يستعمل البرهان الغلط
على وجهه وقد علمت انه في مواضع اخر الفرق بين الذي يغلط ان

العدد الفرد اكثر من العدد الكلي بالاقل فانه
اذا كان الثلثة الف وغير الساقين ثوابا
كذا وكذا اليس هو

حتى اعتبار فرده وبين الدور بقطع النسبة وهو مباين لمجموع مباين لغيره
الفرد فانا قد استبعنا العقول في البرهان هو قياس من العلة والمعلول
والكلي اذ بيان محيط العلة وذلك لان الفرع يوجد للكلي بذاته واما
فان كل شيء اعم بذاته لا يحتاج في ان يكون بسبب اخر يقوض غيره حتى يوجد
له بل لزم الكبر لغير المقوض فكان لزوم لا يحتاج المقوض من ذلك الغير الا دون
له فهو للغير يسبب هو العلة القوية فالكلي هو الذي يحيط بجزئيه ما يبذا استوا الكلي
هو الدور عند نهاية البحث عن العلة وعند تناهي البحث ينظر انا علمنا ان
كما لو سأل سائل لم جاء وفلان فقيل لاجابة مالا يتعالم باخذ قيل ليقضي
دين غريمه فيفي ولم يقضي دين غريمه قيل للكيلا يكون ظالما فاذا وقف
البحث عن العلم عند هذا وجب ان قد سلك المقصر الى معلوم ما ولا عن العلم
البحث التام في اسباب ذاته اي الامر يجاوزه ويحيط هو الاعم الكامل
الاعم الذي يعرفه الحكيم لنفسه ولغيره بسببه وهو العلة المطلوبة كذلك
اذ استقصاء عن الجزئيات مثل هذه المشكلة نرد اياه الى زجر فيها وتوبيخ
لاربع قوايم وعشرين شيئا فوجد فقلنا لانه من ذهب اولا مخلوط يكون
ولان هذا المشكل لم يجز شيئا من هذا جوابا عن العلة الذاتية التي يعلم
الا الذي يقول لانه شكل بحيط به ثلثة خطوط مستقيمة كل واحدة منها اذا
اخرج الى حوله متساويا لقايمتين وكيف جميع ذوات اياه جوابا
مشتملا منها داخلتان فيشكل الخارجة اربع فقط لان ذا اعطاء العلة فقط
اي البرهان على الكل وكذلك ليس بكليتان يبرهن على هذا الحكم في الدور
الساقين برهانا على الاول يقول انه مثلث حال اضلاعه الثلثة
كذا وكذا اذ ليقوا فان لجزئيات غير متناهية ولا محدودة الكلي بسيط
محدودة والغير المتناهي من حيث هو غير متناه غير معلوم وانما يعلم المتناهي
المحدود فاذن العلم الذاتي انما للكلي وهو اكثر في يخ الموكلية فاذ
بان يعين المقصر بالبرهان واذا كان هو اذا بالبرهان غالبا غير ايضا لو

او به بان الاولى من باب المضاف واذا كان هذا اذا به من غير فذلك الغير
او يا من ذلك الغير به منه وايضا فان الشر والذير اذا علم هو علم غيره
من غير العكس فهو اذا بان يفيد العلم من ذلك الغير والكل اذا برهن
عليه وعلم كان ذلك علما به وبالجزء الغير المحتاج به القوة القريبة واذا
علم الجزء من غير ان يحتاج ذلك علما بالكلي يحتاج لا بالفعل ولا بالقوة
القريبة من الفعل فالعلم بالكل اذن اشرف وايضا فان البرهان الكلي
يكون احد الاوسط فيه اقرب الى المبدا فهو اشد استقصاء الى شيء
واكثر في الغير الذي له احدهما هو ابعد منه من المبدا فالبرهان الكلي اشد
استقصاء من الجزئي فاشكال هذه الاقاويل اذا قيلت في العلم
الاول والكلي شيء يكون الامر عن ما هو العلم الاول بنفسه من
غير ان يفيد هذا العلم منطقيه جدليته ولم كان يفيد غيره منه انه يقول لان العلم
هذه العلم لا يحتاج بالبرهان والذي يحتاج به يصير الامر من جهة هذه العلم هو ان
العلم بالكل علم بالقوة بالجزء وعند البرهان علم بالجزء وذا العلم بالجزء
فليس فيه علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا فانا اسئل
من يعرف ان متساوي الساقين كذلك فان علم ان متساوي الساقين
كذلك فلا يعلم من ذلك وحده انه من كل مثلث كذلك وسئل هذا قايل
اذا بحث بالام يخبر عن العلم الكلي والبرهان الكلي معقول والعلم يحتاج
لمعقول واما الجزئي فمحسوس فالمحسوس من حيث ما هو محسوس لا علم به ولا برهان
عليه ثم قيل ان البراهين الماخوذة من اصول ومبادي ومصادرات
فقط وهو الذي يشتمل المرجب افضل من الكائنة عن سوالب فاجيب
في ذلك بجواب عن ذلك من ذلك لا يحتج الى استعمال الاشياء مستقيمة
بشرة الاضداف فالبرهان على السلب يحوج الى ذلك اذا لم يكن الوا
القرفرشيح لشاج الموجبات القرفرل يشيح اذا خلطت بالموجبات
واذا اعطينا علما متواليه في الشرو فانما يعطينا التيسير بحقيقة الوا

منها الاخير الذي هو اقرب من المعلول ليس في تكثير الاوسط
فائدة بل الفائدة في تقليلها والاقتصار منها على اقرب الموجبات
بالجملة فان العلم الكاين مما هو اقل افضل من العلم الواقع باجتماع امور
كثيرة فان الغلط في القليل اقل منه في الكثير الترداد الحصار المغني في القليل
اكثر في الاكثر قليل فاذا كان كذلك فالبرهان الذي يحرز على سنة
واحدة غير مختلفة افضل من البرهان المتكثر الاجزاء المختلفها والبرهان
الموجب هو من موجبات فقط والبرهان الثابت هو من موجب وثابت
فبالاول الموجب اقل في النوع وبسبب البرهان الثابت اكثر في النوع واشد متانة
فالموجب افضل والبطء فان الذي لا حاجة له الى ان يعرف والذي يوجد معه
الاشياء والشان والشاني منهما اليه حاجة فهو اقدم واعرف معه من
الثاني والبرهان الثابت لا يتم الا بمقدمة موجبة انما يتمكن عليها برهان
موجب فمن كان ولا يعرف الا برهانا فاذن البرهان الموجب اقدم عنده
واعرف البطء فان البراهين الكثيرة بحد المتوسطة في حدودها انما نسبتها
الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك التراجع فيها وهو احد جوابي
عن احد اعضاء الشقة الثالثة من البراهين الكوينية موجب ايضا ويتعذر ذلك
ولو كان لم يجز ان يكون ذلك بغير نهاية ولا مدخل للثابت فيها واما البرهان
الثابت فلا غالب فيه الا التوسط والتزيد معا هو الموجب فانك
اذا انت قلت كل ج ب ولا شيء من ب ا فان اردت ان توسط
بين ج ب حدا ولا شك انك تتوسط ما كما بين والذي اردت
ان تتوسط بين ب احد امرين اما ان يكون موجبة وسالبة فيصير حكم النتيجة
وسطت معلوم من موجبتين وسالبة واحدة لقولك كل ج ب وكل
ب د ولا شيء من د ا او كل ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا وكذلك
لو ذهبت الى التوسط بالمقدمات الاولية كانت الموجبات تتزيد و
السالبة تكون واحدة فان الامر من تتميم القياس ان التوسط بل التزيد من غاية

فغير

نقصت اي قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا آخر لم يمكنك ان تبين ذلك
بقياس مركب ولكن يحتاج ان تزيد لاجل ذلك حدا موجبا فتقول وكل ما هو ج
بقياس مركب من لا شيء من ج د فيتبين اذن ان من الموجبات غاية في الاقتدار
السالبة والاكثر عددا في القوة من السالبة فالموجبات اذن اوجب افضلية
في الذهن من السوالب في كل قياس ويدل على افضلها ان المركب منها والمؤدي
اليها افضل واليقيني منها ومن كانت المقدمات الكبريات غير ذات
اوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة ليست في البراهين السالبة
فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط لانها لا تتم بحدين
والبسط والسالبة يحتاج ايادة حد ثالث والبسط واعرف سبب كما علمت في
الفصل الثالث والذي يتم وجوده باشياء اقل والبسط اقدم من الذي
يتم وجوده بتلك الاشياء وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب وكل
شيء وجود هو معروف بذاته معقول بنفسه لا يحتاج في تفهمه الى قياس
السلب كالوجود وكالملكات واما السالب وكل شيء عدمي فانه انما
يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف
الملكة لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسالب انما يعرف
اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ليس هو فاذن
البرهان المستعمل للحد الوسط والمنتج له افضل واشرف والبرهان المستقيم
افضل من الخلف وليكن المستقيم هكذا الكل ج ب ولا شيء من ا ج ينتج انه
لا شيء من ج ا وليكن الخلف هكذا الكل ج ب ولا شيء من ج ا ينتج انه
بضرورة ما وكان لا شيء من ب ا وهو مسلم ينتج انه ليس كل ج ب فاذا
اذا كان كل ج ب ثم انا اردنا ان نعرف هذا الخلف وصفنا بضرورة ما
فهو محال فنقيضه وهو قولنا ليس من ج ا حق فغير مستقيم انما اوجب ان يكون
صدق قولنا كل ج ب المفروض كذبه قولنا لا شيء من ب ا الايجاب
بذاته وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بضرورة ما وقد قلنا قول آخر

شرط انتقل من كذب الشيخ الى صدق ضده كما بانك في القدر الذي
قبل هذا الذي يوجب بصدقه وحده وزيد ان صدق الشيخ كذب بالقياس
آخر افضل من الذي يوجب بكذبه صدق الشيخ لانه اتم ولا وحده بين بقياس
آخر ينضم اليه وكنت تعلم ان الخبر بالاكثر على الاطلاق هو في القدر
الذي قبل هذا الكيف في احد المقدمتين فيكون قد وجد تحت الكل الذي هو الصور
والاخبر كما الكل فوق الكبرى وهو الكبرى في هذا الشيخ الذي تحت الكبرى كما فوق
تحت الكل حتى تكون العلم بالكبرى بالقوة بالشيخ وكذلك يكون بالكبرى
عند الشيخ كان لكل عند الشيخ ان يكون مقدمة كل حد تحت الكبرى مقدمة
لاخبر مناسب الشيخ لان مع انت مقدمة لاخبر مناسب الكبرى وكذلك
لكل آما كون آما كون من الصور تحت الكبرى وليس كان في الف الكبرى في الشيخ
فلان في كتب في الحكم على اب كالحكم على ج كالحكم على د آما في الشيخ فهذا الامر
وبالاتفاق في الكيفية معا وهذا لا يوجد بصور ليس بعضها مع الشيخ فان ليس
بعض ج اليس فلا كنت قولنا وكل شيء من ا او لا شيء الشيخ وهو انه ليس
بعض ج ب فلا كنت قولنا ولا شيء من ب فان صورت القياس بالحد
الخبر شرط هذا الشرط هي المستقيم لا يختلف في النتيجة فمقدمات المستقيم الخبر
لانه مورد فيه انتاجا سلمنا ومقدمات المختلف مشكوك فيها ويبين ما عرفت
من الشيخ بل احدها لعين الشيخ والباقي الكاين من مقدمات اعرف وافضل
على كل حال فنقول انه قد يكون علم الاستقصاء من علم من وجه شبيه احد العلمين
يكون احد العلمين قد جمع مع الاول والثاني ووقف على الغريب الذي في
واحد في اقتصر على الاول فقط والثاني لم يكون احد العلمين اقتصر الشرد
المنظور فيه موجودا بصورة عن المادة والثاني لم يفعل ذلك لم يكون
الاستقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك فان
علم العدد الاستقصاء من علم الموسيقى وكذلك صنف علم منه مستوفى علم
المناظر وعلم الهيئة والثاني الذي العلم الذي موضوعه الاول من بسيط يشترط فيه

مسور

مسلوب عنه سائر انواع الجنس استقصاء من العلم الذي موضوعه الاول
ذلك الصنف وموجب له زيادة مثاله الجنس الوحدة والنقطة يوضعان لكونهما
بمعنى بسيط وهو الجنس ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم يقترن بذلك
في الوحدة الجنس لا يتميز لها وضع وبالنقطة الجنس متميز لها وضع فيكون الوحدة
البسيط ذا عن النقطة لانها ليس لها مع ذلك الصنع البسيط زيادة و
والنقطة ذلك الصنع وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد و النقطة
موضوعة اولى للهندسة فالجنس الذي استقصاء وذلك من الهندسة
فقد قربنا في هذه الاشياء من محاذاة التعليم الاول على ما كانه وكان ذلك
غرضنا من الاستقصاء فيها وهذا القدر من النظر غير مناسب لتقويرنا
ولا علق بما قدمناه ولحسن الالتفات له اذا اردنا اتقانه

في معدودة ذكر اختلاف العلوم واتفاقها في المبادئ والموضوعات
المباحث انما يكون في علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكان
البحث فيها انما هو عن العوارض الذاتية التي تعرض له اولا وخواصه اولا ونوعه
واشتركت في المبادئ الاولية التي منها يبرهن لتلك العوارض الذاتية موجودة
للموضوع الاول اولا خواصه اولا نوعه فاذا اختلفت في الموضوع الاول
وفي المبادئ الاولية البراهين اختلافا ما يشير اليه ويبين بالمبادئ الاولى
لا المقدمات فقط بل احدهما لعين الشيء والباقي الكاين من مقدمات اعرف وافضل
على كل حال فنقول انه قد يكون علم الاستقصاء من علم من وجه شبيه احد العلمين
يكون احد العلمين قد جمع مع الاول والثاني ووقف على الغريب الذي في
واحد في اقتصر على الاول فقط والثاني لم يكون احد العلمين اقتصر الشرد
المنظور فيه موجودا بصورة عن المادة والثاني لم يفعل ذلك لم يكون
الاستقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقترنا بمادة ولذلك فان
علم العدد الاستقصاء من علم الموسيقى وكذلك صنف علم منه مستوفى علم
المناظر وعلم الهيئة والثاني الذي العلم الذي موضوعه الاول من بسيط يشترط فيه

الاستقصاء من

على الآخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان متعدد وقولنا كل انسان
نام وكل نام متعدد بل عن وحدة الاوسطين لاكل احدهما على الآخر مثل
قولنا كل قابل للذة متحرك وكل متحرك يتعرق فقولنا كل قابل للذة
ساكن وكل ساكن يتعرق فالاول احد حدي الاوسطين كقولنا في الاخر فان
تحت الساكن داما الثاني فانها مختلفان ليس احدهما تحت الآخر وكذلك
قولنا كل انسان ضاحك وكل ضاحك متعجب وايضا كل انسان متعجب
وكل متعجب مستريب فان هذين الحدين ليس احدهما تحت الآخر فلا
موضوعا فيهما ليما يكون احدهما تحت الآخر فقد بان ان الحد الاوسط
الذي يطلب لايوجب اختلافا في المحدود من جهة اختلاف علوهما وقد يكون
يطلب فيوقد لفظ واحد في الشكلين فيوقد الحد وقد لا يوجد المشتق منه
جميعا شيء شيء واحدة والغرض باخذ ذلك البيان لاطول الكلام
بتفصيل وانما جعل البرهان انما هو على الضروري فاعرفه فرغنا عنه
الآن انه قد يكون على الاكثر فنقض المقدمين بانه ليس يكون على الاكثر
برهان بل انما يسمى بذلك ان يكون عليها قياس وتقول انها لا يتبعها يقين
اذ ليس بها انفسها يقين ولا حق وراء المعلم الاول يوجب انه يكون على
الاكثر برهان مصنوع من مقدمات اكثرية يعطي بسبب من اسباب الاكثرية
ويكون به يقين غير زايل من جهة ما هو اكثري وان كان ظنيا من جهة ما هو
موجود وعلى ما علمت في مواضع اخر فان ابدا البرهان كل قياس يكون
على الشيء من جهة ما هو موجود وعلى ما علمت في مواضع اخر فان الاكثري
كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري برهان
واما من اراد احد من يخبر بانهم ان ما كان بالقياسات المطلقة
الكلية على شرط ان يعطي وجودا غير متغير وغير منقطع وبالفعل
الصرف ليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان بل ليس ما اخر
بصنع البرهان والجدلي والخطابي المغالطي والشعري ويكون قد يكشف

في هذا الاشتراك ما لا حاجة اليه بل الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان انما يكون بكلمة ١٢
لوجود متغير لانه لا وجود وهذا على وجهين انه يكون الاستحقاق زمانا ويكون في
اوقاتا غير دايم وهو الاكثري فان البيان في امر متغير الوجود الا انه متغير ولا انه
على ما يكون وهو جهة اتفاقية لا متغير بالاستحقاق فعلى الكيفية لكن ازيد هذا الكلام
تفصيلا واقول ان من الامور الممكنة بعضها حال وجودها وبعضها حال امكانها فانها
اعتبار حال الوجود في الممكنات كما سبيل التوقع فلا طلب فيه الآن الاكثر يات
والا فقد سر الآن عليها فان لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع والارادة على
الجملة اريد هنا بقولي فمن سلف وانا المكافاة في الوجود واللاوجود فليس يعلم
برهان او دليل على احد طرفيه الا فيما مرجع ذلك الطرف يخرج الى عين
المكافاة وهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان
فعلى جميع اصنافه برهان على الممكن الاكثري وعلى المتدبر وعلى الاقل اعني
البرهان الذي بين انه ممكن لا ضروري الوجود لا ضروري العدم بالبرهان
الذي يبتدر بوجوده اولا وجوده الآن يكون بيّن منها اكثر وكل قضاء
في الاكثري الوجود فنقضه الاكثري اللاوجود وانزل ما عينا بالوجود الحكم
ابرحكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التقسيم الاول انه ليس الحس برهانا ولا
للبرهان به حس لان البراهين وما يبدو بها كليات لا تتخصص لوقت وشخص
واين والحس يحد حكما في جزوي في اين بعينه واين بعينه فان الحس للاحوال
ما يرى البرهان ولا البراهين ولا اثر منه هو على الكل ولو كان يحس لم يزد ان
الحوس مادته لقائيس - لما كان يعقد لنا من احساس ذلك رايت
لنا كل مثلث كذا لكنا لا نعلم بالعلة ولو كان يحس الغائر القمر احصل في الجوز
الطول المنخسف لم يكن من غير الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري
كذا وكذا الا انا لا يمكننا ان نحس لكل كسوف ولا بالكسوف الكلي آنا كل كسوف
فلان ذلك مما لا ناتيه في القوة وانا الكسوف الكلي فلانا نعقل فقط
فهو انما كان قد نستدل من تجرد المحسوسات امورا كلية لا الحس ادرك

دى لم كانت قد تكون لم تكن مقدماتها كاذبة فذلك شائع يقع منها الاكثر
بل البعض وبشرط لم لا يكون غير مرتبة اشباهها للصادق عن الكاذبة غير
قياسات لان القياس انما هو قياس من مرتبة ما شبيه بالذات لا من جهة
بالعرض فاذا كان كذلك يجب لم يكن القياسات منتجة للصادقات
من مقدمات صادقة وللكاذبات من كاذبة فاذا كانت كذلك
كانت مباديء القياسات الصادقة غير مباديء القياسات الكاذبة و
فان القياسات الكاذبة ليست مقدمتها الشبيهة فان الاضداد قد تكون
مثل قولنا لم المباديء هو اكبر او المبادي هو اصغر وايضا فان الاشياء
غير متضادة يذب معا والاصدق معا مثل قولنا لم العدل
مشهور وقولنا لم العدل شيء وذلك قولنا لم الانسان فرس وقولنا
الانسان ثور فان هذه في قوة المقابلة وان لم يكن متضادة او متقابل
بالعقل مباديء الشيء الكاذبة هي مثل هذه وايضا فان المتضادين
الصادقة قد يجب لم يكونا واحد باعيانها وذلك مباديء اما خاصة بالكاذبة
الموضوعة لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا
المهندس يرسم كل مقدار اما مطلق بوا اما مضاف وكل عدد اما
اول واما مركب وبين لم تركيب المنفصلة الاجزاء فيها لان الهندسة علما
بعد النقطة والعدد ذاتية كلها بعد الوحدة ولا يمكن شيئا منها مطابقة البتة ولكن
مطابقة غير فرقا لكن نسبة احدى وجهي تمام يكون احد المباينين اعني
الآخر لقولنا كل ج او كل ب ا على لم ج كتب واذا كان كذلك
كان احد المبدئين كتب الآخر او فوقه فكان حينئذ احد الجنسين تحت
الآخر او فوقه ومثل هذه الشركة قد يقع في المباديء وهناك قد يكون الاعرف عا
او متى قبل وذلك اذا كان اجناس العلوم المشاركة اتفاقية كما يكون
بعضها وتاتي الاجناس البتة بسيطة وضعها تحت بعض فلا يمكن ذلك فيها وداعني
بالاجناس الموضوعات واما لم يكون مبدأ او فعلا في الوسط الآخر من الخطوط

بعضها بعد

وذاتها ولكن لان العقل من شانه لم يقتنص من الجزئيات الكثيرة كلية
مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه والكثير ادرك جزئيا بانه فاحتاج العقل
من المجرد ما تاتي معقولا الا بسبيل اليه الحس بل بانه يباشرات فيصير الامر
عليه اليقين فانا كثيرا ما ينتهي بالحس الى المقدمات كلية لان الحس يدركها
بل لان العقل يقيطا دفعا على سبيل التجربة دفعا واحدا فحينئذ نحن قبل حتى
بالتجربة ولما كان الحس قاصرا في كثير منها عن ادراك المستقبل صار العقل
ذلك في غنا وكثيرا عن حال ذلك المحسوس نفسه بقوة غير الحس وهو العقل
مثل حال ابرحاصة فيهم المتذكر الذي يذكر اما فان الحس المتقدم الذي رد
يرين من غير لم يحتج الى قوة اخرى ذلك كثيرا من الاشياء الا خر فقوة
يقولون لم السبب في شف الزجاجة لم كل ما لانه له فهو شاف مثل
للعنز الذي رد اه وقد يرون لم سبب ذلك استحالة الهام والشف
البيرة في الزجاجة فيقفون فيها الشعاع الخارج من البصرة ويخرقها للان الا
البصر قبل في التقيم الاول لو كان الحس كما يكفيه ادراك الشف لكان العقل
سبيلا الى لم يجعل ن السبب في التشف والمنع الالقاء
فيقفون البصرة في ذلك الشف ولكان بسبيل الى الذهب الماء الذي
ولم كان يوجد الشف باقيا انه قل فيها هواء او خلا ولم كان في
هواء او خلا الهواء في ذلك الشف يؤدي المنع او الشعاع يشفه فيه اير
دنا بلجة لو كان الابصار بعقود كثيرة في الشف وكان الحس مع ذلك يميز
ذلك وبيده كر لكان العقل يجد سبيلا الى لم يكفي في الابصار بان الشف
فيها يقتضي بين البصرة والمبصر بواسطة شفافيته المنع شفف الزجاجة
من حيث المنع لها وكان مع يكفي ذلك العلم حاصلا بالحس الذي كر
حصره لكن لان العقل اكد الحس مد التجربة ثم قيل انه لا يقع لم يلظم
لم مباديء المقابلة بسبب كلها متفقة اما صدقا او لا فان المتقابلين منها
متجه للكاذبة وكيف يمكن لم يكون مقدماتها كاذبة ومنها متجه للصادقات دون

المتوازية التي بين المتوازيين فيكون حينئذ اما مشاركين في الجنس فيكون
احدهما مبدا والآخر نتيجة او مبدا او غير مشاركين في الجنس اعني المرتبة
بل في جنسه فيكون احدهما تحت الآخر فيكون الشركة في المبدا اعلى
نحو ما حددنا قبل واما العلوم المختلفة التي بعضها تحت بعض فلا يكون ان
يشترك في المبادي القريبة لان كل ما تحت فهو داخل تحت ما فوقه
منها وكذلك منها ولا خارجا موضوعا او محمولا مختلفا في ذلك
عليه واما المبادي العامة مثل قولنا كل شيء او الشيء اما ان يصدق عليه موجبة
واما ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك فيها لان هذه المبادي صالحة
في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها تحت بعض
وبعضها مباين لها لانها من جملة ما هو مبدا في العلم الناظر في الموجود من
جهة ما هو موجود ولكنها توجد في العلوم بالقوة ولا توجد البتة بالفعل بل بحسب
ما يمر ولا صور الادلة اخذت مختصرة من صور ذلك العلم والعلوم
الذاتية فيما يناسب ذلك فيها سلف فاذن لا يكون في العلوم المختلفة
اشتراك بالفعل بل بالقوة واشتراك المطلوبة في العلوم وان كانت بحسب
ما يجب المقدمات التي في العلوم في ترتيب القياس قليلة زيادة مفرطة

فارقه محفوظة وليس يتبع عن تلك المقدمات الا تلك المتابع
بانها ذاتية لتلك العلوم وتلك المقدمات الكثيرة واذا دخل حد من
جانب او اخذ وسط لم تزد دايرة النتيجة الا قليلا بل ربما لم تزد فاذا كانت نسبة المقدمات مع التوابع التي من هذه النسبة قليلة من
التوابع البادي منها قليلة لان يتبع منها لا هذه بل توابع قليلة من
هذه فان جميع المقدمات التي في علم ما لا تتبع منها الا النسبة تلك المقدمات
بعضها التي هي المبادي القريبة من التوابع منها مبادي علوم اخر غير مباينة لذلك
العلم ولكن التوابع المطلوبة في العلوم غير متشابهة بالقوة وهذه المبادي
متشابهة فان المبادي والاصول الموضوعة لكل صناعة متشابهة وان كانت الكتب

اعتبار جهاد بين غواصها

ولكنها

المقدمة مشتركة

ولم كانت يتوارثها محصورة فقد لا يشاهد بالقوة من خيرة ان يعرف الجزئيات
بكثير ضرورية مقررة في الشيء ذاته وبعضها ممكنة يحصل باعتبارات
بينها مثال ذلك من المشتركات المبادي السابقين من حال المرتزادية
منا وبيان امر موجود له بالقوة الفروعة واما امر نسبة الاشتراك
الموضوع مبنية واية كذا وفي محسن كذا نسبة بحرية وامر
ليست محصلة الوجود فيه والاكثر تتفاوت امور غير متشابهة بالفعل بل بالقوة
امور كثيرة غير متشابهة مناسبات ممكنة بقوة منها العقل فيها فاما مثال
هذه المبادي الخاصة مثل الخاصة بعلم الهندسة يعلم فيها المتكلم وايضا
مبادي الطبيعة فضلا عن مبادي خارجة لا يتعلق بها ويتعلق بمبادي
العلوم المختلفة متفقة من جهة العلوم المختلفة متفقة وهذا في الجملة
اعم من جهة ان كل واحد منها يصلح من جميع مبادي كل علم من جميع مبادي سائر علم
اتفق صالحا لان يعلم اتفق وهذا معلوم بالاستحالة فان مبادي المعلوم
التعليمية غير محدودة في المصادرات تميزه بالفعل ظاهر من امرها ان لا
بعضها بعض فكيف يصلح الكل علم ولا واحد علم واحد يصلح لجميع
ذلك العلم فليست لجميع علوم اخر ولا لاكثر واذا استقصينا طريق
بالعكس فحصرنا المقدمات التي لا اوساط لها في علم ما وميزنا
لم نجد مميزة قبلها في الرتبة بينات وجدنا مشتركة لجميع الشيء من كان
كل خاصية لتتبع اوشاع بانها مع هذا الحكم خاصة لتلك التي يحول لان مبادي
العلوم مختلفة اختلافا كاشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف
ابر بعض العلوم يشترك في المبادي ومن المبادي خاصة ومنها عامة فقد تبين
هو لاء المبادي عامة بينة في الجنس الموضوع ولكن غير الاخير فان العلوم
التي لا تباين في الموضوع فان مبادي بعضها الى خاصة بانحاسها الاشياء التي
في الموضوع والذي يجب ان يتقدم فيه انه الحق والقضايا بالفصل هو من
المبادي التي بها يوصل واما مبادي منها البرهان ابر المتقدمات الاولية في العلوم

واما ديفيها البرهان وهي اجناس العلوم البرهانية وموضوعاتها وما يتعلق
بها مما يوضع معها او يساويها كالموجود بوجه ما للموجود فالقسم
الاول يجوز ان يتبين فيها ببراهين غاية مثل قولنا كل خبر اما ان يصدق
عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية
واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان لا يتبين خاصة او تباين عيان
في الجنس وما كان من البراهين التي بحسب المقدمات خاصا او مخصوصا
كما علم فلا يشترك فيها في جعل الامر الاعلى احدها فوق الاخر وتبين
لاحدها اولا والثاني ثانيا وما كانت موضوعاتها في البراهين الكلية
اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ذاتي منه فلا يجوز ان يتبين
الصفوبات من البراهين المشتركة بوجه من الوجوه الا من كان بلابة ما التركيب
على النحو الذي يجوز به الشركة في حال العلم والظن وتشاركهما
تباينهما وفي تفهيم الذهن والفهم والحدس والذكاء والقصانة والحكمة
من العلوم التي منها على سبيل ما نحن بسبيله ومن الاختلاف فيما من
جهة الوثاقة والقلق وانها واضحان كثيرا ما بين منهما موضوعا مشتركا
ومناسبة وليس كل علم حس من يقاييس بالظن بل العلم التصديقي دلالة
على كل ظن بقياس مع ظن يوافقه في جنس البرهان من ما سواه
من الظن فيجب ان يقاييس بالجهل والعلم التصديقي هو الذي يعتقد بالشرط
انه لذا ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وهو قوة من حيث
لا يمكن زواله فان الذي من شانه ان لا يمكن زواله والذي من شانه ان يمكن
يصير غير ممكن الزوال او يمكن احدهما لا يحيط اوقعه على انا نتبع
بالعلم ههنا الكتب والذي بالظن اضافة من الاعتقاد اعتقاد
بالشيء الذي هو كذا مع ان من شانه ان لا يمكن ان
لا يكون كذا الا ان يكون مع هذا الاعتقاد في نفسه ممكن الزوال لانه ليس
من حيث لا يمكن منه الزوال واعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم الاعتقاد

اخر بالفعل بل بالقوة اذ احفظ بالبال اعتقاد وهو انه يمكن ان لا يكون
كذا واعتقاد في الشيء انه ليس كذا وهذا اصل مفارق للعلم لا
يشاركه لكن اعتقاد انه يمكن ان لا يكون كذا انما ان يعتقده في الوجود
كذا الذي من شانه ان لا يكون الا كذا او في الموجود وكذا الذي
من شانه ان لا يكون كذا كل واحد من هذين بازاء من سيمر ظنا والاول
والاول منهما فان ظن صادق مركب يحمل مفارقا واما الموجود كذا
من شانه ان لا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد الذي
شانه ان لا يكون ان كان لا كونه على انه جاير في نفسه لكن الوجود
قد غلب او جاير في وقت حيث هذا النوع من العلم ليس ظنا ولكنه
ان دفع حاله كان يقينا ما يشترك على ما هو به ان كان على
اضمار وحكم انه موجود وحفظ بالبال غير ان لا يكون موجودا فيه
ما يفرضه موجودا حيث كون يمكن اعتقاد وجوده حيث يفرضه موجودا
كاذبا فهذا الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب يحمل مفارقا
الى الجهل البسيط اذ لا بد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الموجود
اما على الدوام فيكون العلم على الدوام اذ الضرورة بالشرط فيكون
العلم القوي بالشرط والظن موضوعه تحقيق الامور الممكنة المتغيرة
التي لا تضبط حيث يكون حال الامر كحال القضية كثيرا الوجود حال ايس فيه
بحسب القياس الى الصحة وقد يتبين الظن المركب بالجهل المركب واقعا
ايضا في الامور الغرورية والاعتقاد الموكد ليس بحسب ما هو
موكد لان لا بد في الظن فيكون ثلث شيا من جملة ما عددناه واحد
في اعتبار الظن احد الاعتقادين بشيء موجود مثلا انه موجود والاعتقاد
معه انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز استحالة هذا الاعتقاد فان
هذا بالحقيقة ليس على ما ظننا وانا نذير بعينه الظن الصادق المركب
بالجهل المركب والذي سميناه بالظن الصادق المركب بالجهل البسيط وغير

هذه كلها في شيء واحد وهو انه عقد في الشيء انه ممكن لمن يعتقد العقد
انه لا يكون كذا وذلك لان الاول منهما اذا كان جائز الانفكاك
فليس يمتنع في طباع من يقرن به عقد امكان ان لا يعتقد الشيء
اما بتة او غير طارئ على العقد الآخر الذي معه واما فاسد مستحيل للعقد
الآخر الذي معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني اذا ركب بالعقد
الباطل ويقابل عقد صاحب العقد الاول الآن وذلك كان
يعتقد انه لا يمكن لمن لا يعتقد ما اعتقد كونه وهذا العقد انه يمكن لمن
لا يعتقد ما اعتقد كونه واما العقد الثاني فان الاعتقاد الذي كونه
مقارن معه يقوم او فعل واحد من اقسام النظر يكتسب كونه
بوقوع النظر على العلم يكتسب كونه نظرا يوقع العلم فانه ليس كل واحد غير
ضروري ازام الاكبر به عواما يمتنع ان يحاكم العلم قد يعرض
احد اسباب العلم بالجملة مخالف للنظر في جهة العقد وفي الاخر اسباب
العلم الذي بها وكما انه قد يقع الانسان في هذا الشيء علم ولا خاطر فكذلك
يمكن ان يمكن يقع لمن له ملكة اسباب ذلك العلم بتدريج حتى يصير الامر
يقع للخاطر فقط بتلك الاسباب وبرد المقدمات بتدريج اذ ذلك العلم الذي
هو شيء الممكن الاول برد في تلك المقدمات والشيء رايا صادقا وبرد
انها لا يشعر عما هي عليه واما هذا الثاني فيكون رايه فيها صادقا الا انه
حال من الرايين الثاني او يجوز ان يره ما يراه كما يجوز ان يستحيل ان لا
يكون الشيء موجودا وهو يعلم انه موجود وهو الذي يظن انه
انه لم هو موجود ولم لم يكن ذلك مشتبه على من ظن انه موجود فقط ولا ظن
لم هو موجود وعلى الاحوال كلها والظن شيئا واحدا ولم كان قد يقع
في شيء واحد علم وظن كما يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب
ولا يمكن ان يكون في انسان واحد ظن وعلم معا ولا ظن صادق وظن
كاذب معا واما العلم وظن فانهما يجتمعان لاقولنا العلم يقتضي اعتقاد

ثانيا في الشيء محصلا وهو انه يمتنع التحويل عما هو عليه ويمتنع ان يعتقد
او يطرا عليه اعتقاد مضاد لهذا الذي وقولنا الظن يقتضي اعتقادا ما
بالفعل او القوة القريبة او البعيدة وهو ان الشيء يجوز التحويل عما هو عليه
وهال ان يجتمع في الشيء الواحد للانسان الواحد في وقت واحد امتناع
التحويل عما هو عليه وجواز التحويل معا او يجتمع فيه رايان يجوز زوال
واحد منهما لا يجوز زوال واما الظن والعلم والصادق والكاذب فكيف يجتمعان
في انسان واحد فان الظن لما يزيل يقينه وهو كاذب والظن المقابل
اذ يزيل هو في صادق لم تساويا لم يجز ظن بل شك في الامرين
ولم غالب النفس احد الصادق فيقع الكاذب غير مظنون او ايا
الكاذب يقع الصادق غير مظنون والشيء الواحد بعينه لا يثبت
فلا يظن ممكنا مرة ويرى غير ممكن اخرى فاذا تناول الرايين
لونه غير ممكن تناولا تاما فهو علم واذا وقع عليه الرايان من جهة الثانية
هو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم واذا وقع عليه الرايان
من جهة الثانية فهو ظن فيكون ولانسان بين مشاهدة الظن لمن العقل
غير شارك للعقل ويصدق وذلك بر لمن العقل شارك
له فكذبت فالظنان مختلفان لكنهما واحد في الموضع وذات الكلام في
الظن والصناعة والفهم والحكم والذكاء والحدس فيكاد يجمع اكثره
العلوم الغريزية من العلميات والخلقيات الا انا نحد منها ما هذا
فانه من قوة الفهم المهيأة المستعدة لاكتساب الحدود والادلة
والفهم جودة تهيئ لهذه القوة بحيث تصور ما يرد عليها من غير
والحدس جودة محركة لهذه القوة ارتياض اكثر الاوسط من غير
تعليم ما لمن يرى الانسان الغرة انما يفيض من جانب الله
بالشيء على اشكال فيقتنص في نفسه حدا اوسطا وهو لمن
سبب صدور الشيء والذكاء جودة حدس من هذه القوة يقع في زمان

المقالة الرابعة
من الفن الخامس

تصير غير معلل والفكرة محركة ذهن الانسان نحو المبادي للمطالب ليرجع منها
الى المطالب والقضايا ثم ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية بغير
روية بحوانما ما مقصد او الحكمة خروج نفس الانسان من الامكان الى
في حد العلم والعمل اما في جانب العلم فان معين مقصودا الوجودات
كما هي ومقصدة بالقصد كما هي واما في جانب العمل فان معين قد
حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل حكمة لكمال النفس الناطقة
من جهة الادراك بالمعقولات النظرية والعقلية ولم الحصيل خلق

في المطالب

في لم الحد لا يكتب برهان ولا حجة في لم الحد الا التفسير الفيه بالقسمة
الاستقراء تاكيدا لقول في هذه الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع
الحد وجه تشبيه بعض البراهين على الحد نحو في مشاركة اجزاء الحد لاجزاء
بعض البراهين وكيفية الحال في توسط الحد ودوتوسط اصناف العلل
في تقسيم ودخول اصناف العلل في الحد نحو البراهين يتم الوقوف
على مشاركة ما بين البرهان والحد في الاشارة الى لم الكتب الحد هو طريق
الترتيب في لم طرق القسمة ناقصة الفيه في التحديد والتقسيم وتحصيل
طريقة الترتيب وما يقيها من فتنة الوقوع في تفصيل الاسم المشترك في
الانتفاع بقسمة القلبي الاخيرة وتمام الكلام في توسط العلل المنفكة
وغير المنفكة وتحقيق الحال فيه في تحقيق ايراده المقام الاول في توسط
العلل او محاذاة مذاهب كلامه فيه مع الايضاح في خاتمة الكلام في
البرهان في المطالب والمعلوم بالطب متساويتان فان البشر
انما يطب بعلم فاذا علم بطل الطب والطب والنحو كان للكثرة لم تكثرها بالا
والكم والكيف وغيرها فانها تحب ما يحث فيه في هذا الموضع
اربعة اثنان واثنان في العمل احدهما هل يوجد البشر ابيض على الاطلاق
والثاني في هل توجد البشر ابيض مثل انه هل يوجد جسم مركب من اجزاء غير متجانسة وكل

وكل واحد من مطلبي العمل متبوع مطلب التم ومتصل به مطلب المادة اما
مطلب الابر فمن المتوارع المطلب بما ومطلب التم اما لم يطلب عليه الحكم بوجود
موضوع او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده اولا ووجوده كذلك وكل
ذلك اما لم متعدد فيه مطلب عن الحكم بطلب عنه الوجود اولا متعذر والا
لم يحصل القياس المبين للعمل المطلق شرطيا استثنائيا وعنه في الشرط
واما سائر ذلك فلا ضرر لم يحصل الحد فيه حدا اوسطا واما مطلب
ما فانه يتبع المطلب البسيط من مطلب العمل تبعا ظاهرا فانه اذا علم من
البشر موجود وطلبنا ذلك البشر الموجود فقد علمنا مطلب ما الذي يجب
اذ ذات فهو لو طلب بعمل وتابع له لكنه قد يسبق من حيث هو مطلب ما
يجب اذ ذات ويتبع المطلب الذي يجب من مطلب المركب العمل البسيط فالوجه من
الوجه جنس يحمل كانه يطلب ما الحد الاكبر وما الحد الاوسط وذلك لان
الموضوع في المطلوب بل العمل المركب يجب ان يكون مقيدا بالعلية
والمعلولية اولا ثم في كل علم يطلب عوارضه الذاتية له بالعلية فاذا طلب
وجود العارض له اولا وجوده بالعمل المركب بالقياس الى ذلك الموضوع
فيلزم من ذلك تقييد اثبات المطلوب لحمول العارض بالعمل البسيط
بالقياس الى نفسه وذلك لان البراهين انما يبحث عن الاعراض الذاتية
للموضوعات وذلك الاعراض لا يوجد الا في تلك الموضوعات
واجناسها فان منع كمية لما وجود عن تلك الكمية منها صارت
حينئذ للمتصلات فاذا اعطيت وجودا في غير ومنها بثت انها في
الموجودات فيكون البحث عن علية لها للموضوع بحثا يوجب من الوجوه
عن علية لها مطلقا كالبحث عن علية المثلث المعمول على خط طرفاه
مركزا دايرتين وقد وصلا القم بالتقاطع فهو يبحث عن علية لخواصه
في نفسه فيعلم انه لم امكان وجود واذا صح الشيء علية استحق لم
يطلب له العلية ولم يعطها بحسب الذات وقيل ذلك لا يصح استحق طلبها

بمنع الانتم فاذا اعطى ثم اعرض طلب
النفع في حال التعريض ما هو

أو اعطاء الآخب الاسم لان الخب الذات فقد فرغنا من هذا السؤال
فوقت وضوح بحث الماء الخب الذات لهذه العوارض هو هذا الوقت
ولمن كان لا مانع لمن يكون قد افيد في جواب ما الخب الاسم قبل الاشتغال
بالعمل كافيا ايضا اطلب الخب الذات فانه تتضح مع اتضاح الخب
وانما الاوسط هو العلة فيه طلب الماء بعد العلم بانه موجود احدهما بالقوة
والآخر بالفعل اما بالقوة فلان طالب العلم في مثل هذا انما يطلب عما هو
مشكوك فيه فيقتضي حال السؤال انه يطلب بالقوة لان هناك حدا وسطا
مثل من سئل هل القمر مكسوف فانما يطلب هل كسوف وجب العلم بان القمر
مكسوف فاذا اعطى العلم وقيل نعم فطلب شيئا فانما كان القمر مكسوف لو
لم تثبت ان القمر مكسوف فانه يطلب علة القياس فيه انه قياس وهو الحد
الاوسط ليكف كان اذ ما علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط
الذي اطلب بالقوة اذ لا انه موجود حينئذ بمعنى ان العلم الحق هو
كذا الخب ليس يعطيه الآن بالفعل وتقول ما هو الآن فيكون الخب عن
لم الخبا عما هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم الما هنا انما هو طلب
بالقياس اي الشيء ويكون بالفعل تطلب بالقياس اي الحد الاوسط ويكون
بالقوة واما طلب الحد الاوسط بالعقل فذلك ظاهر لانه من المعلوم
مجهولا فعول المعلم الاول الموجود بالجنس ويعبر به الموجود شيئا ما واما
بالكل يعبر به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا ما اما شيئا جوهريا
لجوهر موضوع او عرضا ثانيا او عرضا خارجا ثم نقول العلم الاول اعني ما هو
على الاطلاق الشيء المطلوب بحسب نفسه موجود مثل قولنا المثلث
موجود او الاله خذا انما يبحث عن وجود الموضوع وانما على الاثر
كذا اول الاسباب لشيء فانه انما يبحث عن وجود عارض ما او الحق
وهو انهما الموجود شيئا ما فقد بان من هذا ان المطلب بالقوة ترجع
الى على الشيء والى ما الشيء ومن مطالب الم يحث عن ما الشيء بوجه لانه

بالقوة بمعنى ان الاوسط ذكر من اسباب عن على من هذا المعلوم وانه ليس الشيء من
شيء هو بحيث اتم الا وهو بحيث الماء بالقوة ولا بحيث الما الا وهو بحيث
الم وتقدير هذا ان ظن ان الاوسط في البراهين هو بعينه وكل ذلك
امر باطل فانه ليس كل بحيث عما هو عن الاوسط وايضا ليس البحث
عما هو الاوسط هو البحث عن ما هية احد الحدين الاخيرين حتى يكون الجواب
به حدا ولا كل ما هو علة موجبة فهو حد كجنس او فصل او مادة او صورة
فان العلل الموجبة لامور لا تقتضيها وليس بوجه ما غير الموجب للصور
ولا مادة وكثيرا ما يجد من الاوسط في البراهين ليس مادة ولا صورة و
لا حد ابل يجده شيئا موجبا شيئا وشيئا فان الجنس المتوسط يوجب
جود الجنس الاعلى في نوع الاخير لان كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط ويمكن
ان لم يكن عليه ذلك النوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هذا احد الاربعة
ولا صورة ولا مادة ولا ايضا في جنب الجواب غير علة كما علمت وستعلم
وكثير من الخواص من علة لكثير من الخواص وبرهان عن هذا غير ما بين الماء ولا فصل
ولا حد فان نفس المثلث بحيث يحيط الذي يربع عنه على ضعفه موجود
يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون محيط ذلك الصفة
جنسا ولا فصلا داخلا في الذات لكون زواياه مساوية لقائمتين ولا
لا مادة ولا صورة وكذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا
ولا علة لا داخلة في جوهر الشيء بل علل فاعلة وموجبة وهكذا الحكم فيما لا امر
في وسط الكسوف فانه انما سئل انارتها قد حصل هذا الاوسط في اثبات
احد الطرفين وان كان قد يجوز ان يحمل هذه العلل التي بحيث تحصل من جهة
ما انها اجزاء حدود لا يحمل بل تحمل الحصول المحدود منها كما ان الصدر ليس
انه حديد بل من حديد ولا الذي يعمل الخبز عفونة من عفونة وليست الخمر
مقدمة تتذات من احد الفصول بل الاجزاء فصول خاصة فقط فان
العلل الفاعلة غير علل الوجود ويثبت غلطا كثيرة واجزاء لحد اجنبية

كانت او فصولا حقيقية او اعراضا فصولية اذ ليس يكفي علة الكلية
وانما علل الوجود فيلزم ان يجب لكل ممكن علة فاعلة اذ الكلية والذات لا تصلح
علل الوجود وهي الفواعل والغايات فالحد وما يدخل في الرسوم ليس
مقام الحد ولو كانت جميع العلل للموجود بدخل في الحدود لكنها
حدوث كل محدث ومحدث كل حدث من حيث هو فاذن قد
يكون من الحدود والعلل في البراهين اكثر على موجبه لامور ليست
الحدود اعراضا من تلك الامور فاذن ليس كل حد اوسط حدا او
حد ولم كان قد يكون الحدود حدودا وسطى واعراضا اللهم الا
ان يكون ليس بالحد والرسم معا فيكون العلل الموجبة للشرف
على الاطلاق او بحقيقته بها ما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد
الاوسط اخص من الاكبر لم يلزم من هذا العقيل انها هي حينئذ ان
يقولوا ان الاوسط يكون هناك حدا للاصغر وليس هو الغير
ما يقوله للاخوين فلو كانت الحدود هي الحدود الاكبر على الاغير
لكان يكون اوراك الاشياء امرا سهلا وذلك لان معرفة
ان يطيب وجود محمولة لموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من تلفظ فان كان
له حد فاذا قيل علينا ان نفهم حده والا فرسمه فقط فلم الفضل و
يبقى علينا كثير شغل في ان نفهم وجوده للاصوفاذن كما نفهم حد
الساواة لقائلين وليضيفه الى الاصوفهو المثلث نفهم لنا
ادسفا فيبرهن منه وكما نفهم حد الساواة وليضيفه الى مثلثين
متساويي الاضلاع على النتاج فنشرح لنا موضوعة الساواة
فيها وقد يفعل هذا اذا لم يصح الى كتاج الى اوسط اخر ضرورية
اذا اعطينا ما واحضرنا ما علمنا ان المثلثين متساويان ويكون
قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قيل ولكن قد يقع علينا
بها فنده افاويل من جنس الظرف الذي يعرض من بها الشو

بالم البرهان وانه للشيء الذي من اجله لا يغير ويشير موجودا وما
قيل كلام الله باقي بيرهان على وجود الحد الذي هو فيكون الاكبر
حيا ما به كان الاكبر ويكون الذي بينه هو وجود الاكبر الاصغر
ولا يكون الاكبر عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وبينه
اثنين الحد نعم ها هنا شرط لكن نفهم ونيقنه وهو انه لا يمكن
في الحقيقة اثبات حد الاكبر له حدا او رسما الا بتوسط احد اوراسم
بالقوة او بالفعل فانه لا يكون حد الشيء حدا او رسما موجبا للشيء
فليس هو بموجب حيث ما لم يكن معلوما وليس هو معلوما لكن لان الله
على انه هو الحد الاوسط الكافي في الذي لا حاجة الى غيره فانه حتى
ما قيل في اشتهم لان حد الاتفاق هو كون النعم على نسبة عدوية
كذا وانه اذا جعل هذا حدا اوسط انتج لان النعم متفقة فيكون
الشر الذي هو ما هنه مفصل بالاتفاق وهو بينه حدا او سط
لكثير من كتب من ذلك لكن يكفيك في التوسط او انه لا يمكن
البرهان الا بمثل هذا التوسط فانه لو كان معلوما كذا لكن هذه
النعم موجودة لها هذه الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها الا ان
ذكر ما الاكثر الامور يشكل علينا حمل الحد كما يشكل حمل الحدود وفلا
شفع بتوسط الحد على كتاج الى توسيط امور اخر لا حاجة لنا في ذكرها
الا اشياء وجود الحد قبلها او بها انتاج الحيلة التي قيل عليها اسم
الموجود لكل تلك الاوساط يكون امورا غير الحدود والحدود فليست تزل
برهانا فقط وسط فيه حد حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل الحد وقوع على الاصغر
ولو كان البرهان هو هذا فقط لم يكن الذي اوسط الحد ما كان يحد بها
على شيء لا بما وجود حد الاكبر للاصغر فيه ظاهر وجود نفس الحد
الاكبر حقيقي وما اشبه امثال هذه الاشياء وكذلك لكن جعلوا الاوسط حدا
للاصغر وقيل ما يجري ذلك في اشتهم وكثرت لكن ابين لكن هذا الاكبر ما يقع

من وجوه اولها ان كل حد اولها فهو ايجاب كلي على ما مر منه فليس اذا قال
برهان البرهان اعطاه حد الحمد ذو واو فان البرهان يعطي ايجابا
ذاتيا على ما وصفنا مرارا واحد يعطي من الذاتيات المقومة والعرض
الذاتي غير داخل في حد الشيء فليس ان ما يعطيه البرهان هو بعينه الذي
يعطيه البرهان انما يعطي المشتق واياه مساويه تعاقبين دون
المبدع خارج عن حد المشتق ولا يعطي البرهان البتة لاحد الموضوع
ولا البقوة الحمول لكل يجب المحمول او يسلبه عن شيء واذا اعتبرت
لم تجد البرهان اذا اعطى محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نفس ما يعطيه
من وجوده لموضوع اعطى كونه ذاتيا او عرضيا فضلا عن كونه حدا او
ليس اذا اعطى حدا فقد اعطى برهان وذلك لانا اذا اعطينا حدا
فلم يوجب شيء على شيء شيئا عن شيء بحد او رسم او العلم حال
الحمد ذو والمعنى الذي يطلب البرهان عليه نفس اعطاء الذي هو اعطاء البرهان
وان كان قد يتفق في كثير من المواضع ان يرتب ذلك الحد البرهان على الشيء
لكن غير ذلك واجبا فان المقدمات التي يجب قبولها ليرهان عليها
فانها لا برهان عليها لانها بسائط وليس بسيط يحد ولا برهن عليها ويثبت
منها بين بغير برهان ولو كان البقول برهان لم يكف اعطاء البرهان
ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد
شيء غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان على محمود برهانا لحده و
لا كل ما برهن محمود واحد برهانه واذا كان احد شيئا غير البرهان
فليس الذي يعطيه البرهان الا ما يقتضيه هو غير الحد وما هو غير الحد اذ كان
البرهان غير الحد كذلك يعنيه البرهان بما هو برهان بالذات شيء
غير الذي يعنيه الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان لا يخرج
البتة بل الحد والحد لا يخرج البرهان لكن هذا لا يجب بالذات ليقول
وانما يجب ذلك فقط وذلك يجب بالعرض التصديق صادقا فقط ان كان

وانما يجب بحسب الظن لصفات ما الجزء يعبر عليهم من يتوا على اكثر
البرهن على ما يعطيه محمود واع بشرط الاخص فيجب ان يتصف ولا يغير لذته
الاخ دليل الملفقة ويرجع الى ترتيب التعليم الاول لان الاصل الذي
بالجملة داخلة في الحد لانها مقومة بذات الشيء وغير داخلة في البرهان
لانا بينا ان اليقين انما يكون بمعرفتها واكثر عن لم هو كذا يوجد
عما هو بعد الوجه الذي ذكرناه اولا واذا اعطينا في الحد الا يعطاه حد الحد
الاكبر وكان بين الوجود الحمل موضوع فقد برهنا واذ دللنا على السبب الذي
احد الا يعطاه الذي هو الذاتيات ايراني قول الشيء فقد حد وبهذا
لم يتم لم كان كسوف القمر فيقال ان الارض توسطت بينه وبين الشمس
واحجبت العقود كلما كان كذلك فان القمر يكسف فالحد الا يعطاه
هو اما بينه الكسوف لان ما بينه كسوف القمر هو الحاضر القمر توسط
الارض بينه وبين مقيد النور الشمس وكذلك اذا قيل لم انفقت
هذه النغمة مع هذه النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية التقاوت قدرها
بالقوة او بالفعل مثل احد العددين من احد اليهما اما بينه الاتفاق الذي
النغم لان اتفاق النغم ايتلاف موتين عند الحس بسبب نسبة عددية
بينه اما بينه فالا يعطاه اذن داخل في الحد انما دخولها في البراهين وانت
عن لم يطلب الا يعطاه الا ترى انا لو كنا نشاهد بينه الكسوف القمر توسط
الارض وليس مشاهدة حسية فتكلت مشاهدة بالتجربة دون البرهان على
كليا لان بحثنا عن لم حينئذ باطلا اذ كنا وجدنا عند الكسوف فذلك
اذا لم يجده من ذلك الوجه فنحن انما نطلب اما بينه بالحس فاذن الا يعطاه
بالتام هو النافع في طلب ما وقع من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا على
حد او لم كان قد يتوهم مما سلف من ذكرنا ان طلب التام هو طلب
البرهان وطلب ما هو طلب الحد لان البرهان والحد قد يقومان على
شيء واحد من جهة واحدة واذا اذا اعطينا برهانا اعطينا حدا وليس الامر

ماهو موصوف بب او عينت كل ب من حيث هو ب فان الامر غير

مستقيم اما على السبيل الوجه الاول فلانه يجوز ان يكون الجزء ذات ب

من انواع مختلفة فح يكون الامور التي هي انواع مختلفة حدها واحدا وهو محال

هكذا حمد وذكر بالاكبر لان الاوسط الذي هو نفس ب وفصل اخاصة او غير

ذلك هو وحده محمود وبرهانا على السبيل الوجه الثاني هذه ذلك الشيء من حيث

من حيث هو ب هو كذا وكذا يقبل على حقيقة فان هذا القول لا يصح الا من شيء

الاقران ويغير وسط وتجعل اخر ولو كان هذا القول صحيحا او الموجب ان

يكون ما هو حد ب من حيث هو ب هو حد ج وهو غير ما هو حد ب وغير حده

هذا محال فان الخاصة والفصل ومن كانا يقالان على النوع ويحملان

على النوع حدهما فانما يحملان لانه قد للنوع او حدهما واحدا

فحدهما حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون

هذا الشيء موجودا للشيء وبين ان يكون حدا له او يكون حدهما واحدا

بل حد طبيعة النوع وحد طبيعة فصل وحد طبيعة خاصة مشتركة فيه

فصل جزء من حده وحد خاصة ما جزء حده بالقوة او بالفعل فاذا

ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا من هذه الوجوه والاقسام

الباقية واقول من ذلك ان الكل مثل هذا الوسط انما لا يفيد الحد وانما

ان يكون البرهان كاذبة لانك اذا قلت كل ضحاك ناطق

او ناطق فهو يجوز ان ناطق ليست مضحك فح يتبع ان كل انسان يجوز ان

ما ليست من غير زيادة بيان ان هذا حده وح يجب على الحد على موضوع ان يتحرك

ليس اخير من حجة على الحد الاوسط بل ربما كان ذلك الوضع فانا انما نعلم

ان الضحاك ليس هو ناطق ما ليت لانا نعلم انه انسان وقد يمكن ان من حال

الفصل ان يحمل حد النوع عليه كما يمكن ان اخير من حجة على النوع ان تكون

سلفت وانما ان يقول كل ضحاك اي ناطق فهو محدود بانه حيوان ناطق

ما ليت ومن هذه الجملة يتبين هذه المقدمة كاذبة لان الامر فوق

الفصل ١٢

لا يكون الا بالقصد فسلم لا يتم ذلك المقصود من حجة البرهان بل التصديق هو

هو من حجة البرهان والحد يقتضب اقتضابا وبوضع وضعا والبرهان لوضع

تاليفا مسوقا اي الغرض فيلزمه الغرض بالاضطرار والحد يحيط الامور التي

في جوهر الشيء مجتمعة مساوية لذات الشيء وهي انفكاس عليه معا وتلك الامور

بينة بنفسها للحد والبرهان يحيط عوارض خارجة عن الماهية والحد يحيط

اجزاء حده بالفصل بل بتاليف تقييد استنطاط والبرهان يوقع الامر من

اجزاء ما ثم لا بتاليف تقييد بل بتاليف على ما في البرهان على الشيء او لا يكون

برهانا وعلى عجزه ثانيا والحد يشير لا يكون لغيره ولا يصح ما قالوا ان ولو كان

حد الانسان يحمل على الاخص فليس على انه حد الاخص واما البرهان فقد يحمل

اي الاخص ويكون برهان على الاخص فان البرهان غير محصور في الحد والحجة

في البرهان والبرهان محصورة في البرهان مثل الكفار والبرهان على ما ساوى

اما يقين فيكون دواما تحت البرهان على الاشمل بل الحد والبرهان هما مختلفان

لانه ليس يحمل احدهما على الاخر بوجه في ان حد لا يكتسب بالبرهان

ولا قسمه ونقول ان حد ليس يكتسب بالبرهان وحد اوسط على ان يكون الحد

حدا اصغر في القياس والحد حدا اكبر فلو كان ذلك كما يتبين ان يكون

حدا اوسط ولما كان الاكبر فيه كب ان يكون منفكا على الاصغر فح يكون

منفكا على الاوسط وان يكون الاوسط منفكا عليها فالاوسط لا محالة كان

من الجواهر له اما خاصة مفروقة او فصل ساد واما رسم اما حد وليس يصح خذ

في هذا الموضع من القسم الاول ساداتها خاصا فانا ما هو لكم من الشيء فلا يمكن

ان يكون حدا اوسط بين البرهان وحد واما الخاصة والفصل فلا يمكن ان

ان يكون حدا اوسط فانك اذا قلت كل ج ب وكل ب هو لذا وذا

من طريق ما هو كذا اي محمود بكذا وكذا فانبعث ان كل ج فهو كذا كذا من

طريق ما هو اي محمود بكذا وكذا من طريق ما هو لزم من ذلك ان يكون كل ج

حد الخاصة او حد الفصل هو حد النوع الجوهر وهو او عينت بقولك كل ب

ما هو

الفصل ١٣

كل ضحاك اوكل ناطق يفهم علما وجهين متضمنين فيه احدهما الذي كل
ضحاك منحيث ماهو ضحاك اوكل ناطق منحيث ماهو ناطق والآخر
كل بشر بين ضحك للضحاك وكل بشر بوضع للناطق وليس هذا ذات الضحاك
اوذات الناطق فحلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك وكل
ناطق ثم حد الحد ليس حدا للضحاك من حيث ماهو ضحاك اوذات
ضحاك والناطق من حيث ماهو ناطق وذات ناطق بل بشر ما
مما يعرض لذاته ضحاك ويقوم برهان يحمل عليه الناطق وهو الانسان
فاذن ليس يصح لنا ان نقول ماهو ضحاك اوناطق فيحمل عليه هذا الحد بما
انه ضاحك واما الوجه الثاني وهو ان نقول كل ما هو موضوع للضحاك
وضعا حقيقيا اوللناطق فهذا حده ونعني بقولنا للانسان وبشر اذا
في الذهن فان كان هذا بينا لم يحتج الى بيان بالغير بل الكبر بالحقيقة
بينين اذا كان ذلك بينا والم يشر اليه بل اشار الى اصل ما
والم يفصل شيئا من ذلك الذي يسلمه خصمك بان يأتي الاوسط في
القياس المنتج للحد لا يكون خاصة ولا فصلا ولا رسما بل الم كان ولابد
فيجب ان يكون حدا اخر اما من الحد الحقيقي لشيء الوجه لا يكون الا احد
واحد فذلك يظهر اذا عرفنا الحد الحقيقي وعرفنا ان ما ذات اي
من وجهين احدهما من حيث الحد الانعكاس والثاني من حيث هو شيء كل
شيء ذاته لم داخل في ما هيته حتى يساويه ويكون معلوما معقولا مساويه
لصورة الوجود معلوما من مثل هذا الحد الاول لما كان الاول حد المساوي
ذات الشيء ولاحد الحقيقي بالجملة كثيرا ما ذا لم يستقص هذا الشرط فاقتصر
على جنس وفصول مميزة خير ذا تحصل تميز وتقوم فان كانت مشاركة
ذاته اخر يحتاج الى اخر حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد قد يجوز ان يكون
مبينا اشان مثلا ان يحد الانسان بانه حيوان ذو رجلين مساو للاخر
بان الانسان حيوان ناطق مائت والم اخذ عند محرك لذاته والم مبدا

للحيوة بذاتها والم الغضب عنيان دوم الغضب بالقوة شهوة محركة الى الانتقام
وبالجملة ذلك فانه اجمل واعم من هو من الحد حدا والاوسط والاخر حدا اخر كان
ناقصا ما قياسيا الا ان يوضع منه شيئان احدهما من المكتسب بالحقيقة لا
حدا بل حدا ناقصا وخبر حدا تاما وان يلزم هذا الا على طريق ما لم يكن عمل
على الاصح عملا شرط فيه انه حده والا كبر كذلك في حمل عليه او يكون محمولا في احد
حملا فقط والم يقل ان حدا ما حمل عليه فان قيل مثل هذا لم اصلب وبع لان
الحد قد تقدم في جواب التوقيع عن سؤال وجه ذلك ان كل ب هو الج
موضوع وضعا ومقتضيا اقتضاء غير فيكس وكان الشرط في الحد بعد ان كان
الجنس عند هذا المانع لم لا يكون الا بقياس وذا لم يكون ب قديما اولا انه
حد بقياس اخر والم لم يكون الحد بيسر بطريقة الاشياع بقياس كثر لا كون
يكتفي باستدعاء ذلك سؤالا فيها بقياس والاجتماع احد ثالث يكون حدا
متوسطا وكان لا يزال يكون من كل حد بين حد فيكون للشيء حدود غير نهاية
اولا يجوز لنا ان نجيب الخصم بين وجه هو ان هذا دور وقد بان قبل ذلك
بتيسير ايراد اوساط لا اوساط فيكون حدودا غير متناهية وهذا فاسد حيث
ما به يكون البرهان فقد بان لنا ان احد الاوساط حدا للاصغر والاكبر
حدا للاوسط يكون قد اقتضت اقتضاء بالقوة والبرهان المطلب واحد
انزل هذه الشيء حد الشيء الحده ولا تبين انه حد كذلك او يكون بينا ان
حد للشيء فهذا الايضاح اخر او حد خرج فيه عن سؤال التوقيف ادوضع لنا ان
كذبح والشكوك فيه انه هل اصلح بهذا اذا كان وضع لنا اصلب وبع
حدا والم لم يوضع ب حدا فلا سبيل حده حدا لم لا يكون بين
لنا حده محمولا عليه ج كما ان حد الفصل والجنس الذي هو محمول على النوع وكبر
حد النوع ولا يفيد هذا القياس الحد اذا لم يوضع لنا اصلب فانه ليس
اذا علم لنا الموجود لذات يجب لنا ان يكون هو حد ب فليس كل لازم
محمول دائما حدا ولنا قيل فاخر الاركان المستنبطة من وجوه هذا البيان لنا اصلب

لم يكون شيئا قد وضع وضعا غير الذي وضع عليه من قبل وبسط الحد
فقد صار وضع المطلوب الاول وهو محال لانه يقول ان العشرة عدد متحرك
لانه لو كان غير واحد اثم يقول وكل ما هو عدد متحرك فانه قد استكمل جميع
آحاده وليس يغيره من غير عدد محال والوضع فقط بل غيره من غير عدد الاكبر هو
يكون كانه يقول والعشرة اذن عدد متحرك لانه عدد متحرك لانه عدد
وحقيقة انه استكمل بجميع آحاده والعشرة هو نفس المطلوب حدة فلو كان
فلو كان بينا من الشيء علة انه عدد متحرك لكانه المعلوم بقبيل انه عدد
لا غير الذي هو المطلوب حدة هو استكمال بجميع ما كان يطلب بهذا ليس هذا
يكون عند ما يكون الاكثر غير قد لا صغر لان الاصغر بنات لا يكون
وحقيقة ان الشيء الذي يحمل هو عليه وانما الحد وهو نفس الشيء اذن يرد احد فكذا
يجب ان يفهم هذا الموضع وجود الامر في حقيقة انه ان المطلوب متوسط بين
الحد والمحدود فقد يطلب متوسطا بين الشيء وبين حقيقة ذاته وهذا محال
بل الامر المتوسط دائما يكون المتوسطات بين امور اشياء بينة غير حقيقة
ملك الامور الا يعسر فهم عليا بيانها في موضع آخر ثم قيل من طريق القسمة
لا يثبت للفرد لنوع احد بل الامر يثبت في القسمة على شيء كما او ضحنا في العين
لانه ليس يوضع في القسمة وجود شيء بل انما يفصل فقط فيق ان يكون
كذا او لا يلزم من ذلك ان يوضع احد الامرين بالضرورة الا ان يضع
عليه ويوضع مسلما كان لم يمكن قياس وهذا ليس بسبب الاستواء انه اذا رجع
وذلك لانه اذا كان مشكلا عند ما هل كل حج ب فاوضع موضع ذلك
كذلك لان كل حج او كل ب ثم يأخذ بينا من كل اب بيانا يسقط
فنقول لان دب ودب وذب وهي الجزئيات التي يأخذ بينة
ح ثم نقول اب فيقول القائل اذا اراد ان لا يقبل الا الضروري من المقدمات
ليس وده وز فقط بل وج اليقين فان سلمت من دوده وز مما هو اب
بينا من كل اب فغير ما اشاء هو اول ليذكر ما تجوده وغير من انه الذي

هو بعض الالف وهو ده وز وان ج الذي يأخذ عنه بينة من ان
احدث في الاستقراء ان ج انما هو جزء ما يتبع جزئيات الاول قد حمل عليه
ب فقد صارت على المطلوب احدث ان ج ب في بيان اب
فبيان ان ج ب وهذا محال وكما ان مثل هذا الاستقراء لا يضع الحد
والا يوجب بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول فكذلك المقسم وعلى هذا
يجب ان يفهم هذا الموضع فانه اذا قسم القاسم بان الناس اما حيوان او
غير حيوان ثم جسم غير نفس ثم يضع انه حيوان ثم نقول والحيوان اما ناطق
واما ساكت واما ذو اصف واما طائر فيضع مثلا انه ناطق ثم نقول فالانسان
اذن حيوان ناطق كان اخل في اتباع القاسم هذه الجزئيات بوجوه ثلثة احدها
انه لما قسم لم يتعين له بالقسمة احد القرنين بل وضع مصادرة تسليما
واثانية انه جمع متفرقا وهذا قد يحمل من وجوه احدها انه يمكن ان يصدق
القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثاني فانه يمكن ان لا يكون من متفرقات
طبيعة واحدة بالذات وهذان مذكوران في ما ربر ميامر والثالث انه
قد يمكن ان يضع الجميع لا على الترتيب المحمود الذي يجب ان يراعى وايضا
فنظر فيه ابر الفصول التي بينها يقدر وانها يجب ان توجد ذلك اذا
اجتمعت عدد فصول قرر ثلثة وجوه تشعب اليها الوجه الثاني
وهو الخطأ في جميع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة نوعين عدنا وقوع القسمة
بانه آيات في الجزئيات في القسمة على ما قد علمت مرارا ان ما يجتمع
البشر الشر لانه هو لا على كثير احق منه الا انه مع ذلك لا يعين فيه صار
على الحد لما توفره وان ليس من الافعال في اتباع الحد من هذه انه جمع فحصا دل
يدل على انه ليس كل مجموع دائما على الصواب في الترتيب حتى قرنا نقص غير هذا الوجه
او زاد وعلى انه يعسر او يتعذر ان لا يقع في القسمة ظفرة او خطأ فان الجزئيات
اذا شيء خارج عن الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يفصل الحيوان
او عرض الانطق او اختص القسمة فيها وان لم يكلف ابانه وقوع الاقرار عن

هذا فقد جاوز مقتضى القسمة ولم تقدر القسمة الى القياس بان قسم
فاستبقى تقسيم قسم او قسمه واحد او هو الباقي من الاقسام بل
اجزاء الحد وتعدى هذا القياس الفرد الى قياس ابن مجموع المحمولات
مفردة جوهرية حتى حصل منها مساو ينتج فيق حمله هذه المحمولات
قول مفصل الحال على الماهية مساو وكل ما كان كذلك فهو حده فهذا
حد فاعل شاهين حاول اثبات الحد بقسمة وقياس معا اما القياس
الاول فلانه بالحقيقة ليس قياس لان احد اجزاء القسمة بنفسها للحد وهو
كان حصل ذاتيا الوسم مجملا وكانت الحاجة الى تحديد فان
اجزاء ذلك المجمل كلها تنحل بنفسه فلا تحتاج الى بيان فان ظن انها
تحتاج الى بيان ضيع بها زمع سائر الاجزاء مساويا لها في الخفاء
فان الناطق ابين للانسان من اذا عرف الناطق عرف انه ليس غيره
والاستثناء يحتاج الى ان يكون ابين من الشيء ليس مثلها او اخفى منها
واما القياس الثاني فلم يحصل الغرض شيئا وذلك انا طلبنا البرهان
الناطق المايت حد الانسان فطلبنا لهذا المجموع الناطق المايت
قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته لما كان نطلب حد الانسان
الجزيل انما نطلب به القول المفصل الذي هو جوهر هذه المحال فاذن فكما
لم نسلم ان هذا حد الانسان لذلك لا يسلم انه قول بهذه الحال تسليما
يجعل حدا واخذنا القول بهذه الحال حدا اوسط هو مساو من وجه
على المطلوب الاول بالقوة ومن الفعل اعني ان توسيط حد الشيء حدا له الغير
ربما لا يكون في مواضع اخر مساويا على المطلوب الاول اذا كان المفصل
اشهر من الاحمال واما في هذه المواضع فالمفصل هو المطلوب وهو اكفى
فاذ ليس توسط حد البشر مساويا على المطلوب الاول فحد البشر
مساويا بالفعل لكن لما كانت فرقة هذا التوسط في الموضع الذي
فيه لقوة توسيط الحد الاكبر فهو مساوية على المطلوب الاول بالقوة فذلك

الموضع على انه قد اخذ فيه حد الحد للحد بلا واسطة كما اخذ في الناطق
المايت امرا موجودا للانسان مساويا له بلا واسطة وهو واسطة
فهم ابين بان حد الحد للحد ثم ما هنا شيء آخر وهو ان حد الصفة
يجب ان يكون عند قانون في معرفة الحد الصحيح والحد الغير الصحيح
وهما انه لا يجب ان يكون القياس قياسا ومع ذلك بزعم ان قد
قاس الغير الصحيح ولان القول الذي تضمنه هو عبارة عن القياس
وانه منتج الا معا المتواعدين المغالطين الجاهلين بقوانين الصناعة
فذلك الحد يجب ان يكون عالما ذلك القانون ولا يستقيم فيه ذلك
القانون بالفعل وبالجملة كما ان القياس يقتضي فقط ولا يقتضي على انه
قاس بان يقول وكل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس كذلك الحد
يجب ان يكون وفقط وكيد الحد بان يقول كل قول هو كذا وكذا
فهو قول يجب ان يكون قد علم ما الحد اولا وهما الذي الآن
نطلبه ان كذا وكذا اذا اورد عليه شيء انه برهان وتكلف
من بدل على انه برهان لان حد البرهان يكون ابين من يقول لو سلمت
حد احد البرهان او انه لم يكن حد البرهان فهو موجود لهذا القول
لكنت اسلم ان هذا القول برهان فاذ ليت اسلم ان هذا برهان
فكيف اسلم ان هذا القول حد البرهان كذلك حال من ينكر الحد فان
له ان يقول لو سلمت ان هذا هو حد الحد او انه وان كان حد
الحد فهو موجود لهذا الشيء ولكنت اسلم انه حد وانه ان ذلك الشيء حد
بالجملة فان الحد على انه الشرط والبرهان على انه الشرط والشرط وان كان
غريبا على ماهيته خارجا عنها كالسبب في مسكر الذي يجعل الشيء كما عنت
فيطلب بالبرهان في ان الحد لا بعض الناس بالمقدمة و
الاستقراء وتاكيد القول في هذه الجواب وفي مناسبة بعض البراهين مع
الحدود وتتميم بعض البراهين على الحدود وتحصيل القول في ان يقول قسم حد الشيء

مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده لان حده ضد حد ضده
مثلا اذا علمنا من حد الجزائر انه هو الامر الملتئم المنتظم بان يقول احد
ان كان حد الشر انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم فحد الخير هو انه
الامر الملتئم المنتظم لكن حد الشر كذا فاذن حد الخير كذا ثم مستبنين فان كان
غرضا علميا بحتا او قال انه لم يمكن هذا القياس لان يعطي حد الشر حتى
اخذ حدا يا فنضاب وضع من غير فتاكر فاشبه من وجه صاحب العشر
صاحب الاستقراء اذ كل واحد منهما يحد المطلوب بوجه ما مصادرة و
وضعا وتظم انه ينبغي ان يكون ضروريين ولئن كان هذا انما صادر في بعض
مطلوبه لانه طلب لئن يتبين الحد بقياس فاخذ الحد بالاستقراء وهو عرفا
صاحب العشر كيف يفعل في هذا ولئن صاحب الاستقراء كيف يرضى ان
لئن يوضع حد ضد المحمود وفاذ اطلبناه بان يتبين كيف حد الضد الا
المبتين بحد هذا الضد وهو في حد الشاب الذي احتاج ان نبينه
لاجل ان نحد به الضد وهو في هذا الشاب الشرع
انه يصادر على المطلوب الاول فانه يستعمل الدور والثالث انه ليس
حد احد الضدين اعرف من حد الضد الآخر بل هو مشترك في الجهالة
والمعرفة الحقيقة وكل تبيان لهما يسير اعرف وبين بل يكون دورا لا
فليس ببيان والرابع انا نضاع وننضع لئن هذا الانسان قد حد
ضد هذا الفاضل فليف يحد ما ليس له ضد وكيف حد الضد
المطلق والضد المطلق الواقع على الطرفين ليس له ضد والقدماء
لئن يقول انهم قد يفتح التبويب حد الضد من حد الضد الآخر
في هذا الكتاب من انهما وفي كتاب لكيل قد استعملت هذه الطريقة
نظلتهم في اثبات الحدود الكيفية فالجواب عن هذا ان هذين احدهما
من كتاب لكيل ليس يدل فيه على الاثبات والابطال الحقيقيين
ولكن على الكيفية انما من تسليم المقدمة وانما من الرأي المشهور ونحن لا نبحث

دوره

لئن يكون احد طرفي الضد بالقياس الى المشهور يستلزم من الخصم
يلزم شاء ام ابى لئن يكون حد الآخر ضد هذا الحد ولا يمنع ان يكون
احد الضدين بالقياس الى المشهور والى الذي اعرف من حد الضد
الآخر وبكون انما اخذ بما هو اعرف في الشهور لا بما هو حقيقي المعرفة
عند العقل المنظر الصرف وربما كان خفيا بنفسه ولئن الشهور مثل كثير
من المقدمات البرهانية حقيقة بنفسها بالقياس الى العقل النظر الصرف
ولكن بالقياس الى الشهرة هي ليست بنفسها او معقولة وانما تعلم
في كتاب الكيل هو احد يجب فانه ليس الشهرة لا يجب فانه ليس الحقيقي
يجب ان يكون في الاحكام الحقيقة بل في الحد والحقيقة وتقول ان الحد الا
وبالاستقراء قد تبين هذا لك من ان الاستقراء الحقيقي هو من
المحسوسات وهذه لا حد لها على ما اوضحنا والثاني انه ان سلم
منها قول على ان حد فان ذلك القول انما لئن يوضع على انه حد كل
واحد من الاشخاص فيقال ايضا انه حد الكلي اذا واحد الكلي في الكم
يقال الكلي او على انه حد لنوع الانسي من حيث لئن يكون حد الكل
واحد من الجزئيات فانه يوجد في كل واحد من الاشخاص حالان احدهما انه
يوجد كل واحد منها حد بحصر لكان لا يسار كثير الا خود كان
لا يكون لئن يقال اي الشيء كلي او يقال اليه حد وكثير منها لئن الضد
لئن احد خاص بكل واحد لو كان لما كان من الامور التي البشر شرك
فيها بل بالجوار من الغير عسير لئن يخص حد منها شخصا لو احد الحكم على
ايسا غيض والعوارض عرضية فما هو شخصي فقد يكل اذا قيل احد
من هذا الاستقراء، ويقال انه انما يستقرى على انه قد لنوع الانسي من بين
شيء من الاشياء بدل جزئي من غير على انه قد لنوع الا الذين تفحصت
لنوعه او لا وعرف احد فيكون الاستقراء باطلا وذلك لانه لا يمكن
في لما كان هذا احد نوع هذا الشخص وقد نوع هذا الشخص الثالث فنوع

كل هذه الاشياء ان هذا قد عرف اذ عرفنا انه حد لنوع الشخص
الاول قيل فاذا ويبين طريق بين الكتاب الحد والبرهان ولا بالقسمة
ولا بالاستقراء من الجزئيات فكيف نبين بشيء يعلم فانا لا نسبيل
اليه الا بعد الوقوف بالحس وبشاره اليه بالاصبع ثم مع ما هو اكثر وهو
الحقيق لا يكون الا لمن يعين الا لموجود الذات والمعدوم لا الذات قد يكون
له قول ال على الاسم واما قد فلا الا بالاشتراك الاسم وهو فاسد
لان الحد بين الشيء فانما لمن يعرف به القول الذي يحب الاسم من حيث
هو دال بين الحد الحقيقي فان في شرح الاسم فذلك محال
فانه ليس يحتاج لمن يتبين المتبين او يعرف المعرف على انه لمن يعرف بهذا
الاسم معنى هذا القول والمن عين به الحد الحقيقي عرف حينئذ هو حد حقيقي
فذلك يتعقل لمن يشاهد اليه موجود فلا يخ اما ان يكون الحد لا يشير
اليه اليه وجه ذلك اشير واما ان يعلم وجه من وجوه حتى او يكون
الحد نفسه يشير اليه وجه فان كان الحد يشير اليه وجود فقد عرفوه
اولا فيلزم لمن يكون هذا الوقوف الحد له اولا الا من حيث هو حد
حقيقي بل من حيث هو شرح الاسم حين عرف الشيء الذي هو الموجود
وما يعين باسم الشيء الذي هو موجود فما لم يعرف معنى الاسم ليس يعلم وجود
فان كان وجوده بينا بنفسه يعين غيره وبه شرح الاسم حدا له بنفسه
ولمن كان غير بين بنفسه فيكون البرهان الذي يتبين وجوده حتى
يتبين وجوده يحمل شرح الاسم حدا الحقيقي الذي كان من قبل شرح
الاسم فقد صار الان حدا حتى لمن الشيء موجود لان حينئذ لمن ذلك
برهان على حده بالذات بل هو برهان على وجوده بالذات وعلى حده
بالعرض وهذا الخ لا يمنع وقوعه في الحدود ولا فيه الخلاف واما
لمن كان اعطاء الحد بنفسه هو المشير اليه او وجه حتى اعطاء الحد
ليس بين او وجود حتى حيث هو حد حقيقي الوجود فبان لمن الامر هو

فيكون من حد الشيء فقد اس على وجوده معا من حيث قد حدد هذا كما قال
القدماء ينبغي على المورد اقتدى بالبينة الحدود ذا كما قد اختلف ليس معا غير
الموجود حينئذ والانفصال بل هو محمول الازم والحد لا يعطيه لانه يعطي الاين
والفصول فقط بل البرهان يعطي الان البرهان هو يعطي الاذات اذ بينت
واقعة في الحد فان البرهان المعطي للوجود يعطي وجوده الموجود الوجود مطلقا اولا
وجوده للشيء وهذه كلها توازم خارجة عن البرهان فلا البرهان يعطي الا موصولا
في الحد الان ذلك متبين بنفسه ولا يعطي ما هو سوى البرهان لان ذلك
عن جوهر الشيء وذلك كان اهل العلوم كلهم لا يفرقون سوى بين الامرين
ويسمون ما فذا اعطاء الحدود بيانا ويقتضيون الحدود اقتضاء ويسمون
ما فذا البرهان بيانا اخر ويقولون البرهان تاليفا واذا اعطوا حد الشيء في
الحد مستعملا يقصدون في ذكر وجوده الشيء بل يتوان هذا حد بالتحقيق او تعنيها
الاسم فقط اظهر من هذا الشيء موجوده بالشكل الاول من كتابهم في الاقتصاد
صارح ما كان تقييما للاسم عند ابتداء التعليم صدا بالحقيقة فاظهر بان في
ما فذ الحقيقي سيان لما فذ القياس وكذلك قول الوقوف على ما يسمى الاسم الشيء
ليس بكتفي وهو الظهور وذلك لان معناه من هذا القائل سمى كذا او كذا وما
لا يعلم لمن شائع فيه او تخاصم كثيرا لان غير الاسم واما هذه الذات حدا
كذا وكذا فيعلم لمن شائع فيه وتخاصم بين الامرين فرق ولو كان كل قول الاسم
اسم مطابقة يكون لها الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل على تفصيل ما يدل
عليه الاسم حد اذا كان مما طبيعتا وهكذا ما حدود اما فاسم لفظ مركب مفظ
في استفهام او خبر او دعا او تمن او تقيد او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن
لمن يوضع الاسم مفردة له فيكون جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة بطولها
مثل شواهد امرئ القيس على طلل حدا لاسم لمن يسمي باسم واحد مفرد كما سمى البلد
مع كثرة اجزائه باسم واحد كما يسمى بلد بالبر او ببغداد ثم يكون حدا وتفصيل
جملته فبين اذن لمن القياس لا يثبت حدا والحد لا يكون قياسا ولا قياسا

منكسف فاذا افتدت وهو لئلا يضر بعد من يضر وصحت عنه بالعكس
ترتيبها كان هذا الكسوف دنانا وذلك لان قد كسوف القمر هو
ان لا يضر القمر بعد ما كان يضر بستر الارض عنه ضوء الشمس لوقوعه من الشمس
على القطر فهذا هو احد اقسام الكسوف في الكتب من هذا البرهان اقسام
على الكسوف الاول وهو كاحد الاوسط ناقص فاخذ من برهان ناقص و
غير الشكل يقرض في هذا الشكل كان هذا البرهان لا ينتج ولا يقوم الامر
يقدم خوف الكسوف فلا يحتمل البرهان قد افاد احد فتقول لئلا يضر
بوصف موصوف يقوة قريبة من الفعل يكون عنها غفلة ويتاح فيها الى تشبيه
فالبرهان يدل على سبيل التشبيه عن الغفلة واما الحد فلا يبرهن عليه البتة
وكان هذا كان يوصف لئلا القمر نفسه كذا لئلا الشمس لتعقل عنه فاذا
سمع هذا الحظ ذهنه هذه الالفاظ افهم ثبت لئلا تبسر له الاشغال اي ترتب
الحد واما ان لم يكن البرهان مؤلفا بالفعل بل كان قياسا من العوارض
واللوازم فصل مثلا لئلا القمر قد لا يضع لها ظل في الاستقبال اذا لم
يقع الظل فيه منكسف فالقمر يكسف فصل بصيغة ما من مثل هذا اخذ
بعض من يحيط العلم بعينها اما الحد الحقيقي عند قوم فالستر وعند قوم الظل
القمر وعند قوم ظلمة عند استغاله وكذلك لئلا قال قايل لئلا الشمس
قد يخطوفيه النار فاذا طفيت فيه النار حدثت صوت الرعد فاذا
يكن لئلا يستخرج من هذا البرهان حد الرعد واما كل شئ لا عنه فلا برهان
عليه ولا حد بالحقيقة لما لا على الوجه الذي يجب في ما ينبغي وتبين كم من فضل
عن ما في اول الكتاب قد لا يجب من كلا منا في هذا الفصل لئلا يظن
كما ظن بعض الناس لئلا كل برهان يتعذر فانه يدل على الحد فان الجمع
الاول لم يضع هذا لئلا من انه قد يكون من المصنف ما يدل على الحد
لان ذلك كذلك ولا وضعه كان حقا فانه اذا كان الحد الاوسط
نوع الحد الاكبر كان القياس برهانا وموجودا من عند الشيخ وحده لا الله

على شئ واحد بعينه ولانه لا يجب على ما حصل في ما هو لا ان اخذ ايضا انما هو لا
بسيط او مركبه وحكم حكم القياس والبرهان ولا سبيل الى اثبات الحدية
اما انه لا يمكن لئلا يبرهن على احد قد بينا ه واما الآن فانا نقول انه قد يمكن
لئلا يكون بعض البراهين منعقدة فيحدس بعض الحدود وبالعكس ونقول
انا لا يطلب لئلا الا بوجه ما يضع على الكثير وكذلك الوقوف على الشئ لا على
لئلا يوصف على الشئ وتام موقوف على كثير قد يحصل لئلا على سبيل العرض فان لئلا
الحد الاوسط عند لوجود الشيخ بل علة الحد وهي الشيخ او الحمل عرضيا لا زما وقد يحصل
بالذات وذلك اذا عرف ان الشئ من قياس يجد الاوسط بحسب وجوده وهذا
الطريق هو الطريق الذي يوجد به موجوده بالعلل حقيقة والطريق الاول انما يعطي
انية في الكتاب ما هو وفي اقتناء احد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل
فيه على علة وجود الشئ العلة التي منها انيته فلا يجد من يكون ما يقتضيها من
وجود في سائر ابدا على وجود المطلق وهو وجود العلة الذاتية وهو اما
واما جزء من حده في لا يجد من يتنبه مع مراعاة الشرايط الذي ذكرت على
فضل هذا الكلام مع التوقف على البتة بشئ اكيد البتة وذلك لئلا
مع التوقف على الكثير يشرف على البتة وحضوصا وقد سلف
من البيان لئلا البتة وما يجاريه كما ذكر من قال من فاس على
القمر بكسف فقال لئلا القمر قد يقع قاله الشمس وراء الستر الارض اذا
وقع كذلك كسف الا قال ما يدريك عن هذا الكلام فان كسوف القمر
به وحضوصا اذا استقصى هذا البيان عن صيرورة القمر القوية البرهانية
كسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا جمعت تلك الاوساط كلها مع الاكبر
كان حدا تاما مثل قولنا لئلا القمر يكسف لئلا يقع فيه الستر المفيد اياه الضوء
على القطر وكل ما وقع كذلك فان الارض يستر فيه ضوء الشمس وكل ما يقرن
كذا فانه لا يضر بعد لئلا كان يضر وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر
منكسف فاذا افتدت هذه الاوساط واتيت على اقربها الى المنكسف

منكسف

توسيط الحدود والتوسيط أضاف العلل وما ينتفضا في المقاصد التر
اما ان يفرد الامر بوقوف التام وما الحد الناقص والحد الناقص
الذي هو مبدأ البرهان وما الحد الناقص الذي هو شبيه برهان ومن جميع ذلك
ما الذي هو حقيق بحسب الذات وما الذي هو حد مجازي بحسب الاسم
وجميع هذه يحصر في اربعة اقسام فيبقى حد بوجه ما الذي هو قول شارح الاسم
وهو المعنى الذي هو معقول بانه ذات في ذلك الاسم لا بالعرض فلا يدل
على وجود ولا على سبب وجوده اللهم الا لمن يتحقق ان يكون معنى الاسم
موجودا موقوفا الوجود فيكون فيه دلالة ما بالعرض على سبب الوجود
وذلك لانه عرف حينئذ ما هو شرح الاسم ليس حد ذات ولمن كان لا يكون
حد ذات الا وهو شرح اسم فان اضيف الابتداء على انه شرح
اسم للشك في وجود معنى الاسم ومعنى بيان سبب معنى الاسم لو كان
موجودا فانه بالعرض سقط للقوة مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود
المثلث فانه انما يورد ويوجد ابتداء على انه شرح اسم ولا يدل من امره
الا هو وجود المعنى ومع انه يوجد شرح اسم لا يدل من نظر اسباب المثلث
وبر اضلاع المثلث فيكون مثل هذا الوجود سببا لما لو كان موجودا كان
اسبابه هذه فاذا اتفق لنا صحيح عندنا ان انه موجود اليقين
القول بالقياس الى ذلك الاسم ان حد او مقطعا للقوة عن حجة ما هو شرح
الاسم بالعرض كذلك للقوة على الوجود وهذا الحد المقول بحسب الاسم اذا لم
يوافق معنى الوجود كان الحد ابعد شيء معتبر اعن وجه واذا
كان بحسب الذات كان الحد ابعد معتبر اعن وجه اخر وذلك
لان القول انما يكون واحدا على احد معنى وجهين اما لانه متصل الاجزاء
بالاربطة التي هو كما معين مناد كره فيما سلف مثل قصيدة ما او كلام
فما دونه واما لان ابعد زيد شيئا واحدا بالنفس مثل عليه شيء واحد
في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اما ابعد زيد ما دام

الا بر موجودا ومع ذلك يشبط منه قد وقع في غاية الخروج وذلك فشبه ان
يكون هذا جيب يكون البشر الذي هو الاوسط عقربة انه للابر متمسكة
عليه وعدة للنتيجة منه واما القول المستقيم لقوم من البراهين انها هي من جنسه
وليطير عمل متعلم على الحدود الكبرى بل في على الصغرى فاعرفها وانها غرض
قد الغاية والنظر وفصل من كلام العلم الاول لم نستقصوه حتى الاقصاء
بحسب ما يسر الله عز وجل وحسن ان العلل قد يكون احق من المعلولات
في كثير من الاشياء ولا يستغل عليها الا بما يعلل ها هنا بما هو عرضا مفعول
لنا المعلم الاول دل على ان البراهين في ذوات العلل اظهر بوجه ما منها
على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة بشر وفي بشر القوم من جنس
العلل المأخوذة في الحدود واما لا عند نية وجود ذاته مطلقا او بشر لانه
غير عارض في بشر او عارض لا اول بل عند ما هو عند مبادئ العلوم وقد
قد يصدق بعض غير قياس يعطي وثيقة التسليل عليها واضحة ومع ذلك قصد
يكتسب لها حدود القوم كثير من المبادئ يوضع في العلوم وضعا مثل الوجود
في العين العدد فلا يقاس بالبرهان على وجوده بل يوضع وضعا وربما
فيه بكلام جديد او استقراء اقناعا عن شيء ليس من شرط التعليم وكذلك
يصار اليه من البرهان بل كثيرا ما كان الشيء اولا فيتقيض من حد والبرهان
على عوارضه وخصوصا من حدود البرهان الذاتية والحدود التي فيها
بشر عقد وبشر اخر معقول مثل قولنا النار عقد الثقل عقد ثبوت يحدث في الهواء
لطوفان النار وطفو النار عقد والتصويت معقول ومجموعها لا اصدقها
وعقده هو الحد التام وانه لم يكن فوقه انار عليه على التصويت والتصويت
معقول له فالتصويت عقد للحد على سبيل العلل الصورية والحد
عقد صوري للحدود ولم كان بعض اجزائه عقدا لما قاله وانما يكون البرهان
مفيد الحد اذا كان فيه جزء هو عقد وجنسه او بعض جنسه هو معقول على نحو ما قلنا
في مشاركة ايواد الحد وجنسه او بعض البراهين وبعض الحال في

والنحو

ليس مطابقا للموجود واحدا اتحاديا بالاربطة الاثنين يوخذ ما الجنس في
خيال واحد في النفس وفي هذا القسم والوجه ذهب قدماء غير مسيو غيوم
الذي هو بمعنى مشروح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا لا خيال الذي في النفس
الذي فكيف يكون خياله واحدا اثنين وكان محالا وقد خيال في النفس
ذو اجزاء الا يستمع في التبع فكيف يميز ذلك الخيال واحدا مثل تخيلنا
انسانا يطير فان كل هذا الخيال واحد افعالا لين يكون واحدا
غير الجنس الذي يكون فيها المعنى العقيدة والخيالات الصحيحة واحدة فان
الواحد يقع على وجوه كثيرة وتخير لانه ذهب في هذا المعنى في قولنا معنى
واحد وتغير واحد بل يشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا لا يوجده طبيعة وهذا
وجه مباين عند الحد وبقي حد يوجه الجنس لما يقع عند وجود تميز الحد
ويوجه تجنيه في البرهان حدا الاربطة فيكون في مبدا البرهان واذا قد هذا
الحد وضع اليه كماله وهو اضافة المعلول ووضع المحدود جميع
فيه شيء شيء اغير المحدود وهو يقع العقد وكماله في اعطاء العلة
وهو ذكر المعلول وهذه الثلثة الاشياء متفاوتة بعضها على بعض الا
لما كان محدودا وقصد وكمال لكنه لان المحدود واحد متساويان
وكمال الحد هو معلول الحد الذي بوجه فقط ويوجب المحدود
وهو البقية منا دلالا ولين وهذه الامور الثلثة هو موضوعة لا يكون
منها برهان بشيء كمال الحد الموضوع بالكيفية الاخرى في وضع حد ذلك
بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال هذا البكين الغيم الصوت فنقول
لين الغيم رطوبة قد طفئت فيه النار وكل رطوبة قد طفئت فيها نار
يحدث منها صوت فالغيم يحدث فيه صوت وكل صوت يحدث في
الغيم فهو رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت هذه الامور الثلثة
اجزاء برهانين مرتبين اصغرهما وهو موضوع الامور الثلثة فهو الغيم
فطفوان الذي اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت وكان

وانما الحد الكامل يحتاج الى ان يوخذ
منه جنس او ما بالحقيقة لا بالحال او
لغير او الموجود واحدا بالحقيقة

حدوث الصوت ثبت في شجرة البرهان الاول وطفوان الثاني
بل هو مبدا برهان لشجرة الحدود وهو الترعد هو اخر مذكور من هذه
الثلثة في البرهان الثاني مذكور في الشجرة الحدود وهو الترعد هو اخر مذكور
من هذه الثلثة في البرهان الثاني مذكور بشجرة الثانية فاذا ردت
هذه الحروف في تاليف تعدير علمت فذكرت اول شيء الترعد
الصوت الحادث في الغيام لطفوان النار فيه فقد انقلب ما كان مبدا البرهان
فصار اخر الحد وما كان شجرة البرهان فصار مبدا الحد وصار المحدود
الذي كان محمولا اخر الامور موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا حد الخوف انه
شهوة الاشفاء ونظير كمار غيان دم القلب وهو شجرة البرهان فاذا
حدوث قدمت فيقال في القلب اردفيه بالغيظ وشهوة الاشفاء واذا
برحت قلت فلان يشتهر الاشفاء وكل من اشتهر الاشفاء علاه كمد فلبث
فقد مت شهوة الاشفاء واتبعت غيان دم القلب والجنس واما
مع الحد الذي هو شجرة البرهان وقد عرفت انه الحد الذي هو شجرة البرهان
يكون لاجله تم المادة والذي هو مبدا البرهان يميز من الصوت وشبهه
لين توسط الارض الذي هو مبدا الفاعل للصوت هو بعينه صورة
للصوت لين الخاق الصوت عليه ما وتره وكان نهاية من جهة مادة الصوت
وليس كذلك بل يجب العلل المتوسطة ومبادي البرهان من كل نوع
والعلم والحد الذي هو شجرة البرهان فتهاتم من الاقسام ويترك الحد الذي
هو مبدا البرهان اقتصارا على تمام المتعلم وهو بالحقيقة قسم خارج عن
وهو الرابع في الحقيقة بعد الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وبشير
اليه بعد قليل بل انما يجعل الرابع حد امور لا على ابادوات لا
يوجد ما يوجد وليس في حد التام شيء هو غير معلول فلا يكون هناك شيء
هو مبدا برهان اكثر من اخر هو شجرة برهان والكن يجوز ان يجعل مبدا برهان
لامور عارضة خارجة عن الحد فاذا اريد بالقسم الاول الذي هو

لا وجود لنفسه حد الا تارة بالحقيقة بس حد الشيء حتى يثبت وجود الشيء ثم يبقى
الحد والحقيقة ثلثة فان شيخ الرئيس ان هو من قبيل الدلالة اسم الا انه
قد صار حدا وليس بان يجعل حدود الاشياء البسيطة من قبيل الدلالة
الاسم وقد صارت حدودا الفتح الا ان بشرط يا هذا انها لا تعين
الا الاشياء بخصوصيته دلالة الاسم وتركيب المعنى وجعل دلالة الاسم من
ذلك وجيز للاشياء التي تركبها بالعوض كالابيض والانسان والكاتب
وكون ذلك ابيض كان فانه يعين قسما ادعا كنت ذلك فلا يعين
بالحقيقة العقلية الا الله فقد عرفت ان من الحدود ما شانه ان يذكر
في البرهان دينا سببا اذا كان وجود الاكبر شيء اعرف من وجود الاكبر
للاصغر حد المجعل في ذلك الشيء حدا اوسط وكونه اكثر من الشكل الاول
واذا كان الاكبر عارضا ذاتيا يظهر لحد الاصغر اكثر من ظهوره للاصغر
فتوسط حد الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول ومن كان سبب حده الحد
الاكبر عن غير الاصغر اظهر من سبب الاكبر وحقنا احد محمولا بينا وذلك
بالشكل الثاني لا غير الا ان عرف الصورة واذا كان سبب الحد الاكبر
عن حد الحد الاصغر اظهر من سببه عن الحد الاصغر بينا ذلك بالشكل الاول
لا غير الا ان يعرف الصورة وهذا اتبين من الشكل الثاني في الاستعمال
عن الاول غاوانه ليس لنا كان الاول اول في التصل فلا فيما خاص فان
وان شئت ان ابوح لك بالصدق فنو لا عنيني طلب الشر والشر
وطلبه كحد الناس وكان من يا حد لنا كذا موجود بحد الشر وزيد من بين
انه موجود للشر وهو مضاد على المطلوب الاول وكذلك الوجه الاخر
فليس وضع الشر الا وضع حده ولا حمل الشر الا حمل حده وكل اشكال
هذه انما يكون قياسات على قوة سد اذا ذكر انه الاصغر وحده لم يحتج
معناه اذا ذكر الاوسط وكان حدا للاصغر ثم ذكر الاكبر فحينئذ
بالاوسط والاصغر وتصوره ثم قبول حمل الاكبر عليه لان الاوسط

الحد

توسط بالتصديق بل الان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يكون حمل شيء
عليه فلما فهم صدقا يجب تصديقه فكيف الاوسط انما يقع في التصديق
بالذات وانما في التصديق فيما عرض وكذلك من كان احد المحمولين فانه
فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل بحده لما احتيج الى ان يتوسط
الحد حدا اوسط فانه لم كان الحمل مبنيا على الحمل فانه كيف مبنيا على المجرد ودليل
يجز على الحد مبنيا لم ينفع توسط الحد فان كان احدهما والكبير الاصغر مفهوما
لان من حيث حده ووسط حده وهو لا شيء انه حد فلا يعين الاشتراك
الحد من حيث هو الفصل بل يعين ذلك مثل ان من يتصور الانسان لا من حده
بل من انه ضحاك مشتعب القهقهة ثم توسط الحيوان الناطق فيجد الحمل
على الحيوان الناطق ظاهرا وانما وسط ليبرهن ويجعله الضحاك المشتعب القهقهة
فان كان المبرهن عليه بحمل لفظ الانسان موضوعا للكونه ضحاكا مشتعب القهقهة
فيكون قد جعل الانسان اسما لغير الحيوان الناطق فصار يصح الحيوان الناطق لازما
ورسما للضحاك المشتعب القهقهة لا حد انه حما عرفت في غير هذا المكان
وانك اذا سميت البشر من حيث ما هو ضحاك مشتعب القهقهة انسانا
كان هذا الاسم حده انه ضحاك مشتعب القهقهة ولا ما قشتيه في الاسماء فيها
لا يكون الاوسط حدا الاصغر والبين بحمل القهقهة المشتعب القهقهة بما ذا
الاسم لمغير هو لاحق عالشر انه يعرض لبرهان علم منه انه ضحاك مشتعب
القهقهة وكان مجهولا كذا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا معلولا انه محمول عليه حتى
يعلم ان الاوسط محمول على الاصغر فان كان ظاهرا من هذه الحد انه حيوان
الناطق فلم يكن مجهولا ما يبنه واذا لم يكن مجهولا ما سرعا في الوجه الاول
فكان الطلب للانسان وهو الحيوان الناطق واحد ومن كان معلوما
انه موجود لتلك الذات ومعلولا انه حد مثلهن لولا ان يتوسط احد من حيث
هو حد وثانيا انه لا يكون غير تلك الذات ما يحق بالانسان وهو الطلب
لانه يجوز ان يكون الحيوان الناطق يلزم بالاسم يكون غير به ولكنه يعقد ويجز عن

هو مبدء الكثرة وقد يوضع العلة الغائية فيقال لم فلان لم يمش فيقال لكي يصح فكأنه يقول فلان ليطيب له ان يصح يمشي لتريا غائية فالحد الاوسط هو نفس الغاية فلان يريد ان يصح ومن يريد ان يصح يمشي بعد الطعام فقد اخطأ في الغرض فعلى ذلك يقاس وان كان السبب فيقال ليحفظ الاثاث لذلك لم كتب لمن يمشي بعد الطعام فيقال لئلا يطفو الغذاء فيفسد الهضم والعلة في هذا هو الغاية وقد يغلط الموضوع والمادة فيقال في بيوت الاثاث فيقال لاجوب من مقتضادات وهذه العلل التي يصح ان يجعل حدودا ويغلط فيها فيصح لمن يجد فيها حدود السبب وعلى النحو المذكور في تفصيل

وحول اضافة العلل في الحدود والبراهين يقع الوقوف بها على مقدار ما بين البرهان والحد كبيب من يعلم العلل منها ما يمر بعيده مثل قولهم في سوء الهضم في جواب طيب الهضم ذلك من الغاية والسدة في جواب لم حم فلان وذلك من مبدء الفاعل والفساد الاركان في جواب طيب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدء العنصري وقياسه خطأ في جواب طيب كمن نوى ان يقول غايته وذلك بالمبدء الصوري ومنها قريبة مثل قولهم في احتقان الخليط واستيلاء البرد في الجواب لغاية المشي العفونة في جواب عبد الحي الفاعل واستيلاء الاكثار على الاثر في الافلاط في الجواب بالمبدء العنصري للموت والقيام على خطأ غير ذاويتين متساويتين في الجواب بالمبدء الصوري لكن زاوية كذا قائمة وعن العلل ما هي بالذات ومنها ما هي بالعرض اما التي بالذات فكالمثقل لانهدام اي بط وهو من باب المبدء الفاعل فكالصقالة لعكس الشبح وهو من باب المبدء العنصري ومثل كون الزاويتين متساويتين في الحسس مبدء الاثبات كمن يخط عمودا وهو من باب المبدء الصوري وكالصحة لاثبات ما ينبغي قبل

للاسه لزوما اذا عرف عمل من احد عليه ودخله له وفصل بين حد لم يجعل انه حده واذا وضع الاسم ووضع الحد دل باخذه على انه حد ولم يجره ذنب الحي بر فليس عن غفلة ما يهب عن تحديده بل قصدة وهو مراده بالاسم اذ ذلك احد كل شيء ما افرقما يصور او يعقل منه لو سمع عليه لكان معناه غير هذا الحد او يكون ذلك الانسان خالي العقل لا يفهم ما يضاف اذ ذلك الكلام في اي بيت الاكبر ولما كانت البراهين الحقيقة كلها والحدود بعضها او اكثرها رتما تتم بالعلل فحيث يعرف العلل فتقول عن العلل اربع احدها الصورة يشير في حقيقة وجوده الى نفسه والاخر للشيء واول الاسباب التي يحتاج من يعين اولا موجودة فاعلم وجوده اذا احتمت بالفعل حصل هو وهو المادة والثالث سببه هو كرة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لا بد منه جميع من مادة الكائن وصورته وهو التمام وكلها يجمع لمن يوضع حدود او يعطي وذلك لان كل عنه الشيء في شيء وهو دائر بينهما مثلا اذا قلنا الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين اللتين يحدثان من خطها والقطر وقلنا ان القائمة خير لانها مساوية لكل تصف قائمة مرة في كل زاوية مساوية لنصف قائمة او لزاويتين متساويتين فلنقل القائمة هي التي تحدث عن الخط الذي هو المعادل لما يحدث فيه قائمة وهذا اعم كالصورة للقائمة ويكب لمن سأل في امثال هذه الامثلة ولا يقال بل لمن كون قائمة هي التي تحدث عن الخط المعادل بين قائمتين لكب لمن لا يراعي في الامثلة التحقيق فمن الامثلة وضع فيه الحد الاوسط على صورته والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من او طيقيس وقد يوضع التمام الفاعل مثل قولهم جواب لسؤال اي سبيل لمن اهل امسه لو حاربوا اهل بلدكذا افيق لهم انما حاربوا لان او لكي يسبوا اهل امسه فقد اعطي هذا الجواب السبب الفاعل اذ

لمبيع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول الاستعداد لان تحصيل التمام
لان تمام ملك العادة يحصل مرة كما من علة محركة وكل محركة يقع في زمان فهو
اقوة ما بعد ايلة التصورة ترك في الامور القضائية فانها يلزم منها وجود المعلول
ايضا لوجود العنصر وحده لان العنصر في كل موضع لا يساق الى التصوير
لا بعلة فاعلة فان كانت العلة الفاعلة غريزية ومن خارج وبالقوة
على العنصر وتربها لم يرد لان كانت العلة طبيعية لم يمكن الا يصدر عنها فعلها
اذا حدث الاستعداد التام ولا يقال واعلم ان من قبيل العلة الغريزية
مبدأ حركة ما يتحرك بحركة من وضع مع وضع القابل وضع المعلول
ومنها ما يحرك وضع مع وضع القابل ومع المعلول فان جميع الصور
الطبيعية اذا لاقت المنفعل حرك الفعل والصور القناعية والارادية
الشوقية وما شبه ذلك يحرك من اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل
والانفعال وبهذه العلل ومن كل بيت قد يحال الطبا ضرورة فيه يفعل
لغاية لا بالاتفاق واعلم انه كما وضع المعلول بالفعل فقد وضعت
الاسباب معا لكن الغاية ربما كانت من حيث هي من الاعيان موجودة
بالقوة كالاضطجاع مع وجود الفراش واعلم ان السبب اذا لم يكن
سببا بذاته ومطلقا ولكن انما يصير سببا بشروط يقارنه اذا كان
بعيدا اقتضاه وحده في جواب ان كان اثيرا لا يكون نادرا سببا وعن
قد يقع لم يمكن تبليغ الغاية في ذكر الشروط ويضيق بها لذا ته سببا وعن
يبلغ السبب القريب واعلم ان كثيرا من الفعل الغريزي وجود خوانها لا يكون في
يكون عللا فقط بل يقرن بها شرائط فيوجب لكن يكون الفعل بالقوة بينما
بالفعل بالفعل مثل كمن قوة الاسون مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن
اذا انفق من الفعل الاسون من الحرارة الغريزية للانسان فحينئذ
هذا كله ان البرهان انما تحقق برهانا تاما اذا اعطيت العلة القريبة اي خاصة التي
بالذات بالفعل واحد التمام الذي يشتمل على مثل هذا العلل فحينئذ عمل

الطعام ومن باب السبب التمام ولما اثير بالوسن فكذا السبب
الذي عاته لا بد ان يحاط في اعطاء السبب الفاعل وكما ان طبيعة
لعكس الشيخ في اعطاء السبب الاخيري ومثل كمن انزل ذبابة الثوم
على الخط القائم من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون
الخط عمود في اعطاء السبب التصوري وكالكمال للمستدير
المقام او العشور على كثير في اثبات السبب التمام واعلم ايضا
ان كل واحد من هذه الاسباب قد يتبين بالقوة وقد يتبين بالفعل و
كون الشيء بالفعل هو سبب لكون المعلول بالفعل خاصا وقد يتبين
عاما وقد يتبين وجودا بازاء المعلول الجزئي وقد يتبين كليا واعلم
ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول
لا محالة فالصورة مع المعلول في الزمان والغاية قد يتبين بعده
الزمان وكلاهما اقدم بالعلية واما المادة فغير كثير من الامور الطبيعية
يلزمها الصورة بالضرورة ويوجد بوجودها المعلول والغاية لا محالة
بالضرورة لان مع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يتبين بالفرد
والغاية مما مثل لان المادة التي خلقت منها الانسان الطواحن
عريضة اذا حصلت تمام الاستعداد يلزمها الصورة ضرورة ومع
ذلك فان خلقة عرضها تمام وغاية وهو قطع الطعام كما ان خلقة
حد الناب تمام وغاية وهو قطع التمام والمثل الذي ضربه المعلم الاول
لهذا انه اذا سئل فقيل لم ينفذ هذا السهم في الجدار الذي اثير
او سع لم كان ينفذ فيتبين لان كثيرا من جانب القدرة القصيرة
فيتبين اللطف الاول ويتبين لان كثيرا من جانب القوة التمامية فيتبين ثانيا
يتعبر فيه ونرتق وكذا اذا سئل فقيل لم يحدث الصوت في السحاب
تارة فيتبين لضرورة الانطفاء ويتبين تارة اخرى لتهديد اصحاب الدواوين
كما يقول فساعود كرة اخرى فيثبت هذه القدرة ضرورة فسئل ايضا

الجوهر في القال وفي ذلك الآلة الاستلاح جنس وتلك الصناعة فصل من الجنس
فصل من الفاعلية وقيل ليس يقول ليس الحد بوصف جوهر بشيء ذو ذاته كيف وهو
فيه الحساب بالفاعلية فنه فالجواب انما يوصف بحد بشر وحساب لان جوهر
متعلق بتلك الحساب فاضافته اليها ذاتية له في جوهر من كان من الحساب
الفاعلية عن البشر وما هو بهذا دليل ليس يوصف بما هذا حال جوهره او نذكر
بل الجواب ليس يقول الحق ويعلم من حد البشر من جهة ماهيته تم ما جواد فوارية
فارقا منه وتم من جهة اسمه سيا بالعلل حتى تتصور ما هيته كما هو موجود
بذلك يتعقد ماهيته في الوجود فيتم به وجود فيتعقد تلك الماهية حصول فاما
اذا زيد النظر الى نفس الماهية فغير متيقن لها ما يلزمها من الوجود ولم كان لا
كما من لزوم نوع من الوجود اما لا يغير في حد ولا ايراد ما يقوم مما من حيث هو
ماهية الى العلل المفارقة متيقنها الى اللواحق والعوارض الى خاصة البشر
فتلك متوخوجود لها بالذات عن وجود لها بالذات عن وجود الماهية واما
العلل فان وجود لها متيقدم على وجود الماهية وكثير من الاشياء يجد لان
حيث ذو اتصال من حيث اما عرض من الاعراض ولاحق من اللواحق
وبسبب من الاسباب فربما كان ذلك اللاحق والسبب يتيقن الغاية فلم يمكن
الالمن يذكر الغاية كالمسيخ حد الحاتم وفي حد الملاوة وربما كان متيقن الحق
كالاحراق فانه ليس اسما تتفق ابواء البشر وتيقودها كيف كان بل
لمن يكون من حرارة ثم لقائل لمن يقول اما بان التغير لاحد الاباقي لها
غير فارقة عنها ذلك سبيا ما لها ليس يبرز من جملة اللواحق لها فهل ذلك
حد او رسم فالجواب ليس ذلك قد يمكن لمن يوقفه في شرح اسم التغير على
وجه رسم ويمكن لمن يوقف على وجه حد فانه اذا دل في القول المرقف على وجود
نسبة لها الى امور فارقة بعضها كيف كانت كان رسما واذا دل على
جوهر تلك القوة وذاتها لمن يكون كيف يعيد عنها فصل كذا اولا كان
حد الان احد يقتضر تعريف جوهر البشر وذاته ولا دا للقوة الالمن

الماهية فيورد لها تماما مهما لا يخل منها شيء لمن كانت اتيته فانه قد قلنا
فيما سلف ليس العرض في التحديد بسبيل التمييز بانه اتيات مساوية للمحدود
في العاكسة على المساوية لمنع جنس لا يكون شيء من المعاني الذاتية
للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان افل شيء من ذلك اقتصارا
على التمييز فاول على ما بينا لان ماهية ليست بعض مقوماته وبعض ذاتيا
بل هو باجتماع جميع ما بينه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يوقف عليها
فاعرف ذاته بالتمام والعرض التحديد لمن كفيل في النفس صورة معلومة
لماهية البشر وبكمالها ولهذا السبب لا يكون بشر واحد حدان على الاكمل
بشر واحد ذاتان فاذا كان كذلك وكان في المحدود ذاتيات اضافة
الى جميع العلل ذاتية وجب ان تؤخذ كلها في وجود الاذن هذه العلل
لمن يكون خبر فصوله لانه في خبر جنسه لان هذه العلل على البشر لا محالة ذو وجود
البشر يقتضي وجودها يحقق ويحقق ويحقق فلهذه العلل
المحصلة لذات ما لها وجود لكل شخص لا محالة حتى يكون محصلا وكون
ذلك الامر مقتضيا لها لذلك الامر جنس والعلة فصلية لكونه صيرت
من طبع النار فالصورت جنس من طبع النار وفصل لمن كان لعدم
اما اشتمل الحدود المتحدة من العلل المشتركة فانت تحد الزاوية القائمة
بالصورة فقط فتقول المساوية لاخرى في جنسها حتى القيام على يستقيم
وتحد حرف الف بالفاعل فتقول حرف سوت عبا الصفوة الصفراء
اي تم الغاية فتقول كحاتم حلقة ملتها اصبع وتحد الغطوسة بالموجود
فتقول لغير في الانف وربما جمعت جميع في واحد فقلت لمن يضيف
انه ضاغية او سلاح ضاغ من حديد مطاول معوض محدد والاطراف
يقطع بحسبه او ثالث في القتال فقولك الآلة او السلاح جنس وقولك
الصناعي فصل من المبدأ المحدث وقولك من حديد فصل من الخشب
وقولك مطاول معوض محدد فصل من الصورة وقولك يقطع بحسبه

من شانها ان يفيد ما عنها فعل اولا دائما ذات مثل التميز في المعقولات
الصناعات والاختلاف القوة الناطقة واخوان احوال متعلقها لامور
يقترن بها لانه ربما كان الذي عن قوة واحدة فعل واحد مثل الاقتدار
للضحك والخجل والبكاء والملاءمة وغير ذلك فان منشاها مثل العقل الذي
على الوجه المذكور حاصل في جدة ومنشاها مثل العقل الذي ليس على الوجه
المذكور اذ ليا مثل العقل الذي ليس في جدة بل في زيد وايضا فان
جزئيات الصناعات انما سميت القوة عليها اولا بل الصناعة المطلقة
هي التي يتهيأ بها فعل في الرسم ولا يكون الرسم جزءا من شيء فكيف جزء
فلك الامور لان الواحد بالعدد اذا كان فاعلا لاشيء فانه لا يجوز ان يقال للفاعل
لا يجوز ان يكون الانسان كيف يتوهم في جوهر قوة الضحك فضلا ان يكون اضافي
عدد فنقول ان هذه الكتب تبين جوهرا لان نفوسنا ناطقة يتوهم فيها
قوة الضحك في انها اولا بالعرض بل يقترن بها مزاج ما فيتهيأ قوة متحركة
وايضا قوة الضحك فيها انها بالقوة او قوة جعل وغير ذلك ويبين الاستعداد واحد
منها او ضده اولا بالذات لقوة الناطقة واعلم ان العقل اجزاء
للمحدود لا يحمل على المحدود مثل النقطة في الدائرة والصورة منها
فقد يحمل في ذلك انها يحمل اذا اخذت مع المادة ولا يحمل اذا
اخذت مجردة كالناطق للانسان واعلم انه اذا كان هيئة افاعل
وموضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور التي ليست
كائنة هناك فيه لا جلها العقل متى يجب ان يكون حتى يكون
هناك هيئة الصورة فهناك هيئة اعني على النحو الذي يشير اليه الحركة
ليس يجب ان يكون في الحيوان في المدينة حتى يجب ان يقبل انها ليست المبادئ
التي فيها فلا يجب ان يكون ذلك لاجل شيء بالذات فيكون لها
بل بالعرض وذلك لانها ولم يأت بها لغاية ما كانت مبادئ
لتلك الغاية بالعرض لا بالذات فيكون لها اذن غايات لا بالذات

بل بالعرض وهذا هو البحث والانفاق مثل من انسانا يمشي ليطلب غنما
فيعثر بالمشي هناك بسبب من وجد لوجود الكنز ولا بالعرض لا بالذات
والمعقول الكثير غاية للمشي من وجد لكن بالعرض لا بالذات و
اما الذي له بالذات على الدوام والاكثر فيكون من جهة الاسباب
ما كان بالعرض ومن الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوضع في
حد رسم ولا برهان واذا كان المعقول حال كان فعلته قد كانت
فيجب من ذلك ضرورة في البرهان على من انه كان ما كان من العلل قد كان
فيما مضى وما هو في الحال كذا ما كان من العلل الحال والذي
يريد ان يكون ما كان من الفعل يريد ان يجعل وهذه في الشهادة اكثر
عليها بالفعل فاما اذا كان بعض العلل مما يوجد ذاتا
وليس يوجد علة بالفعل فلا يمكن ان يبرهن به ولا يستدل عليه ولا يوضع
امثال ذلك حدودا او مطلقا بل حدود الكرة وكذلك في الكائنات
مثل انه ليس يوجد اذا كان ذات الاب مخلوقا واجب ان يكون الابن
موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة واجب ان يكون الجنين موجودا
اذا كان الذي لبط موجودا واجب ان يكون السقف موجودا بل الامور
بالعكس فيها كثيرا ما يوجد لا بعد غير مبلول لانها على
سبيل الاستدلال فمن السقف موجود والى لبط موجود ومن السقف
قد كان والى السقف يريد ان يكون والى لبط يريد ان يكون وكذلك
الابن والاب وما يجري هذا المجرى في الفاعل والمادة فانها يتقدمان على المعلول
الزمان بالذات اكثر الامر انها قد يكونان عليه بالفصل وقد تكون عنه
وموضوعة حدود يحمل لما يجب ان يكون المعلول حدا لاكبر ولكن هذا موضع
تجب رويته من الكون كيف يصير من كان كيف يوجد لمن يوجد ولا يفصل
بها الحيوان كيف يكون من متصل وبعد الكم العقيم من وبعد الكم المعلول
فان والآباء لا يكونون من ما لفظ زمان ولا يتم ممكن من ممكنين

فالى لبط قد كان هو

انما كان متحدا وقد يعرض لكل اثنين زمان فقد زمان بالقوة بلا زمان بالقوة فليس
اريد بمن يوصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معقولين اثنين يتصلان بهما
فان كانت علل ومعلولات متواليه فواجب من هذه الاشياء التي يتصل بها
فيقولا وبرهان على انه لا يمكن ان لا يكون معلولان لكن متصلين يتصلان بهما
كمية فليس بين القائل الكمية انما هو جسم قيد فيزيد وهو جسم محدود المسمى
للزمان يصل الشيء بالشيء المقسوم بتوسط الحد الذي فيه فاذا كان
كمية فليس الذي فيه حركة كمية اخرى يتصل بها بينهما زمان وكان
لكم منظر فيه انه اذا وسط النوع جنس وكان زمان تقدمه فيما يدير عقد تكون فيه
فنقول انه قد يظن انه يكون عن عقد ما وليس كذلك موضوعا للاكثر وهذا غير
وذلك ان المعقول هو الشيء ثم الشيء ليست وحدة فيه وذو العقد المادة توجد
فيه ذاته وانما يقع هذا الغلط للاكثر اذ في اسم الموضوع ولكنه انما من يكون عقد
عليه لان النوع على الاكثر فاما ان يكون عقد ما يدير الطبيعي ان يوصل النوع
بشكل النوع الوجود وهذا ما يكون اما الاكبر او عقد فاما لانه موثر اثر في
شيء وموجب شيئا في موضوع وهو ما يسمى اذا وجد ومثل هذا هو الذي
بالعقد الفاعل وهذا يكون اما الشيخة وكثير من الامور الطبيعية يكون عليها
ومعلولا لانها على الاستعانة بل على الدور مثل في ذلك في العلل المادية لكن الاثر
ذا تميت من المطر فخرت فقد يعرض فيظن فيها فتت من المطر فاذن العقد
الاولى لا تجعلها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قبل ان الارض طين
متبلة من المطر وكل طين متبلة من المطر فانها تقبل الكون
برقانا وايرادا مع دوره صاعدة لا بد منها الاثر بين عقد الاسطوانة والاثر
وسائط وطين لم لا يزيد ان لم الارض المتبلة من المطر قبل من المطر فجاب
لانها تجفف ثم يسيل عرة ولم اذا يعرف استت من المطر قبل لانه يحدث
من ذلك سيلان فجاب ولم عند حدوث السحاب مثل من المطر فجاب لان
التي بها يجف بكيفية يبرد فقط الكل واحد من هذه الامور عقد وعلل

واحده عقدا الوسط برهان ذلك ان ليس معا وليكن ليس العقد والمعلول فيها واحدا
بل بالنوع فليس الايتلال الذي كان عقد المطر هو الايتلال الذي كان عن وجود
المطر فما نوع الايتلال فواحد وكذلك ليس الذي كان عن الشتاء هو
الذي والذي كان عن الشتاء على هذا الكيفية فاذا كذلك ليس الذي والذي
اعتبرت فيها الذي كان ابرهان دايرا واذا اعتبرت الشتم لم يكن ابرهان
دايرا او ابرهان ايضا بسبب على النوع على غير شرط ليس عن النوع فاذن ليس
الذي من به هو عينه فليس على حد التحقيق دور ولم اذا وجد عودا فقد
كان من ابرهان الامور ضرورية واما الامور الكثيرة فالامور الفروعية ليس
من حالها ان توجب ابرهانا ان توسيط العقد الضروري فاما الامور الاكثر
فاحد الاوسط فيها ما يكون عقد الكثيرة مثل من كل ذكر من الناس فغير الاكثر
يغلط ما يتعلل عينه ويكيف جلده ومن كل من يكون كذلك فانه يحيت
له على الاكثر لسط فقد الغلط هذا البرهان عقد يوجد الاوكثير الكثيرة لان

برهانها ٢

الاوكثير في الاشارة بها الكلي هو بطريق
التركيب تقول انما وقعنا ما وقعنا الا من التقدم بسبب ولم الاصل الاوكثير
مشاركة احد البرهان حتى يشير بها انه كيف يوجد منه الحد وقد حققنا ان
لا برهان على الذي يوجد ولا المقتضية يمكن ان يجب الا ان من كيف يلزم
يكتب احد نقول انا نقدر ان اذا وجدت فالامور الاكثر لا يتقدم من جهة الحدود
سواء كان الحدود حينئذ كان الحدود نوعا فيما فقد الامور الاكثر المحمولة
عليها الاكثر ان يسلم منها ويسير يخرج من جنسها الا توسل عن اجوبة واحد
والكيف وسائر ذلك او ليس الا توسيط الاكثر يكون كان احد والحدود
فيأخذ من جميع ذلك ما هو داخل في ماهيتها ويجمعها حتى يخرج يحصل منها
شيئا مساويا للمحدود ذا الا فكل واحد من كان كل واحد الاكثر سنة العود ومساويا للعقد
للحدود في الشيء حتى لا يفوت شيئا من المعقولات يحيت مضمنة فيه فان اردنا ان
نحد النوع ولا يتجاوز منه ان يحد يوجد يخبر اخذ فاكل محمول معقول

مقول على الكل و اذا في فان اردنا ان نجد ذاتيا يجاد ذ
المحمولات الكلية الاولية بل اخذنا جميع ذلك فان اخذنا هو الذي
وما يليس اولى لم فاذا وجدنا قد يكون من تحديد الجنس فاما ان
من هذا النوع ما هو اخص المحمولات به يقع هو الجنس مثاله اذا اردنا ان
فلنا فاخذ الموجود لانه فارق عن جميع ما تحته الا انا لا نبالي
ولم نكن نريد ان نحدها اخذنا اولا ما هو اول من ذاتيات
قد علمت ان الاولية لا توجب الخصوص فان الجنس اول من الفصل
العدد فان الثلثة العدد وناقد الفرد لان الثلثة فرد وناقد الاول
مضيان فنا قرنه بالمضيين جميعا احدهما ليس بمميز العدد غير مركب من ذاتي
الفية والاخر ليس بمميز العدد لا يفيده عدد فهو اول من جزئيته انه لا يفيده عدد
وليس اول من جهة انها لم تركب من عدد ومتردد ذلك لان مركبات من مثلثة و
واما المثلثة فاول من المجتمعين جميعا فانه محمول اول عليه وعلى غيره و
الفرد محمول اول على خمسة وسبعة والاول محمول اول عليه وعلى غيره و
وهو الاثنان ولا يوجد محمول مقوم لماهيته اول يحمل عليه الا هو فيكون
حملها مساويا للثلاثة من الوجهين جميعا اعني في المماكسة وفي الماهية
معا ويجب ليس لانا قلنا في الاشارة والاتي لذا ليس الفرد ليس نوعا من العدد
بل هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد والاشارة الى ما وليس المطلوب هنا
في الاشارة لا فايدة فيها ويعود من راس فنقول ليس مساد هذا القول
اعرض هو اذ لا يتي على جميعه ولا يتي على كثير وغير الثلاثة مما هو يجب فيسم
وهو ما كثيرين بجنسه وهو اخر ما يصح ان يحمل عليها فيقال في جواب من
ثم يجب ليس يعني من الجنس لم هنا اعلم ان المحمول العام اما ان خوذ في ماهية
والموضوع الماخوذ في ماهية معا فاذا اريد ليس بحد الجنس الذي المحمول
يجب ليس يلفظ من صفات الكمية والنوعية لانا ما هو ليس ان يكون
ذلك جنسا وفصلا ولا يميز فان راجعين في حد الجنس فان الفصل

اخص من الجنس والجنس يفيد الكثير واحدا في حد نفسه بل اتى بما ذكر
جنسا والا فصلا اذ الشكل من يميز قد جدد بالبيان فاخذه الجوهر الذي
فان من هو استهل لا يقدر ان يحد الجنس لانه اذا خذ في الخواص
احد نوع نوع بقي اسم الجوهر مجملا اذا خذت الناطق من هذا الحد صحيح
غير ان ناطق من حد ليس بانسان من المعلوم الغير المعلوم في حيوان
اما ان اسم الجنس واسم الجنس نفس واحد لم يجب ليس يطلب جميع المحمولات
التي تحمل عليه داخلة في ماهيته كانت اولية او غير اولية مع تحري ذلك
حد النوع وحد جنسه معا بهذه الوجه لا اليفتخر زيد فقد جعلنا
هذا زيد التقيم الاول ليس يوخذ الخط المستقيم وحط الدايرة وحط
المعين وخط الزاوية مثلا الفاية فان التصاق كل خط خط
المستقيم يوجب ليس ان طول ما عرض النقطة التي بوض منتهى
بين نقطتين طرفيه على ذاتها كلتيهما اياها والقوس طول ما عرض
بكل ليس يوجد بينه نقطة على الخطوط التي تخرج اليها منه يكون متساوية والخط
على زاوية طول بلا عرض محيط بسطح ومنه نقطة بالفصل تتصل عليه
جزاه فاذا حذف فاضيف كل واحد من هذه بقي ما بقي مشتركا وكان
حد الجنس بهو ازنه طول بلا عرض ثم قيل فارج الى المقول الذي يقال
والنظرة لوازم الماهية بملك المقول اولا فان لوازم المركبات
تستنبط من لوازم البسيط فاما نعض المعتبر بينه فنقول ليس ما
ليس كان البشر كما كانه قط قلت كم طول بلا عرض وان كان كيف
كالون قلت تحرك المشف ما هو مشف وكذلك ثم المترجم تقول ليس
يصح هذا الكلام بقول في ثوب طول ما بلا عرض وفي قرطاس بياض
لا يستعملون لفظ ما في الاشارة الآنية الجوابية الا في الاشياء الاخرى
فيستعملون لفظ ما في المقول العام فاذا اردت ان تقول ما ما قالوا
كم ربع او لون ما قالوا كيف لون والجوهر غير منازعين في هذا

القسمة فيهم

يفهم الجنس بقسمين بل بقسم احدهما الذي الاخص مثل الجسم غير النفس الذي
بالارادة وغير المتحرك بالارادة مرة واحساس مرة فيجب ان
يراعى هذا في القسمة عرضا تارة وعرضا طولا مثلا بقوت فصول من فصول
يقسم الى فصول ذات متداخلة او متوازية والمتداخلة مثل الحيوان
وغير الحيوان والناطق وغير الناطق والمتوازية والمتداخلة مثل الحيوان
والحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بها فالقا
نقول في اجزاء الوجه الثاني والثالث حتى يحصل منه منقرن
يكون القسمة بالذاتيات المقومة للانواع ولم يكن القسمة
قسمة اولية للجنس وهو في القسمة التي للجنس من طريق ما هو جنس مثلا انا
يجب ان يقسم الحيوان اولا الى الطائر والماشي والزاحف
الماشي مع تقسيم الكثير الى ذي رجلين وكثير الارجل والطائر الى ذي
الجناح ومنقل الجناح فان اصل هذه الاقسام الحيوان اولا الى ذي
الجناح ومنقل الجناح ثم تقسيم الحيوان من جهة ما هو حيوان الى ذي جهة هو طائر
وكذلك الى قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين وقسم الحيوان
من جهة ما هو حيوان الى من جهة ما هو ماشي فيجب ان ينظر طولا ان
الجنس كل يحتاج الى ان يصير لطبيعة زايدة على طبيعة الجنسية حتى يقع
القسمة اولا يحتاج الى ذكره القسمة له اولا فتقدم القسمة التي تكون
اولا وهو القسمة التي ليست اولا فاذا انتهت قسمة اولية وجب
المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية اخرى وكذلك الى ان يتعذر
الى ما يبقى الا بالعدد ثم يتحقق اطراف القسمة محمولات الجنس
والصفات التركيبية فاذا انتهت شيئا مرة قسمة اولية يجب ان يحمد
وينظر الى الوجه الثاني اولا ثم غير هذه القسمة فان وجدت قسمة
حتى يستوفي القسمة طولا وعرضا ويستوفي في جميع المحمولات
يجب ان يميز الفصول القسمة الاولية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الثاني

احد من اسقل لاقط لما يتفق من الاوصاف كيف كان كالناس
الاطريقة تركيب يحفظ بل تضيف الى ذلك مراعاة الجنس وراعاة
المحمولات الاولية والاولية للاولية وذلك ان الفهم يفتقر فيه الى
القسمة احيانا ومراعاة الترتيب وليس يخبر ما فقد على الوجه الذي
فقد وجب
بالنسبة طريق القسمة ناقصة بالقياس الى التحديد
والبقية والتفصيل طريقة التركيب وما فيها من قلة الوقوع في التفصيل
الاسم المشترك والقول الذي القسمة وليس كان الناقص على الحد
ناقصة في التحديد وذلك لان القسمة وان كانت انما يوجد منها
اجزاء الحد اقتضاء لا لزوم فليس ناقصة في التحديد من وجه مثلثة
احد اجزاء القسمة مثل على ما هو اعم وما هو اخص فيستنبط منه
التقسيم ترتيب حسنة او الحد فيجعل الاعم اولا والخاص ثانيا فيقع مثلا
تحديد الانسان حيوان ذو رجلين انسان ذو رجلين حيوان اكثر
فان بين الامرين فرقا لان قولك ذو رجلين حيوان انسان اذا قيل
فيرجع رجلين فقد قيل في حيوان فاذا قيل حيوان وجد ذلك فيه كرارا
وهو ترتيب واما اذا قيل حيوان اولا قيل يقبل وجد ذو الرجلين لا
بالفعل ولا بالقوة القريبة بها الصفات فاذا قيل ذو الرجلين
وجد الحيوان فيه بالفعل ثم قيل والثاني من القسمة بذلك على ان يقرن
كل فصل بجنس قريب فرقه فيجعل جنسا لما تحته فيحرز ترتيب الفصول
التوالي حتى يحمل ما يستحق من الفصول اما يجمع عليه تواليها فلا يبين بها
في الوسط فاذا اريد ان ترتب الاقرب من الانواع الى الاجنبي لم يطفر
نوع الى جنس الجنس الذي يليه الى ان اذا وقفت على انواع
كانت تشتمل على الفصول التي تقوم تواليها طولا الى ان ايته فلها فلا يظفر
متى عن انه اغفلت في مهمة الى الا وقد فحص فيه فيكون قد اعطى
الفصول على توالي طولا وعلى سنتها بتمامها ولو عرضا فانه يمكن

هذه مساوية لم يخج لمن يطلب فصلا له عن كل واحد من الانواع ويجب
براعي في اختيار القسمة الدافعة في التحديد اعراض مشتركة ما امكن
تتغير لان كون القسمة دافعة في الماهية اعني لمن يكون فصول ذاتية
للانواع ويجوز لمن يستعمل في هذا الكتاب بالمواضع المذكورة
في كتاب الجدل حيث يذكر مواضع هل الشيء وهل فصل و
ليس ويوجد من ذلك ما كان ليس معينا عن المشهورات الساذ
ويستعان الفتوا بالمواضع الذي قيل على لمن الشيء عرض غير مفهوم
لماهية الشيء التي يخبر عنه لمن يكون القسمة بفصول عرضية الوضع
الثاني لمن يستفاد من القسمة الترتيب فما هو في ترتيب القسمة
اول يجعله في ترتيب الحد اولا فيجعل الاعم اولا والاخص ثانيا فان
تساير فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة والآخر
ما هو اشبه بالغاية ولمن لم يختلفا في هذا فانك لمن تقدم ايهما
شئت فيوخر ايهما شئت والبيان لمن نزال يقسم حتى يبلغ
الشيء المحدود لمن كان نوعا متوسطا او مشهورا واخر القسمة الى
بالذات الترتيب ليس بعده الا القسمة بالعرضيات لمن كنت
يريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل انك في الاحقرت بالقسمة
او باي وجه كان جميع المحمولات الذاتية فيما هو قمين الشركة
منها المتباينة في النوع كثيرة وتميز اخواص منوع نوع على الجنس
قرينة اولا ثم اردفه بالفصول فان وقع في بعض شيء مقول على
كثيرين وطلبت بالمحمولات اي حصة الشيء كواحد احدهم الكثيرين
من جنبه ذلك فركبت الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا
فلم يبق شيء من الحد الذي مشترك لمن الاسم مشترك لمن
الاشياء وليست بمتباينة مثال ذلك انا اذا اردت لمن تحد
النفس فعلمت بالحس لمن يفصل في التركيب بان قد صدقت على

ثم قيل في التقسيم الاول القسم يضيع في تقسيمه اولا اي الذي في تحديده ما لمن
يعلم كل شيء في ماذا لمن يضيع اذ قال اذا قسم المقسم قسمة ناقصة وجب
لمن يضع الانواع الاخيرة كلها بالفعل اذ احد والمحدود صدقا تاما
اوجب من تذكر كل فصل للمحدود ومع كل واحد من الاشياء بالفعل
واذا علم يعلم كل فصل فكذلك سبيل الحد ولمن مالا يخالف الشيء
فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف ولمن وافق في الجوهر
لمن افلا يظن بل لمن اطلق الانسان وانما لمن اختصه الى نهاية
ويحتاج كل فصل عن كل شيء لمن يكمل المخالفات النوعية
عنده كذلك والذي اصغر فيحتاج لمن يوقف فوق اي شيء
عن كل نوع وعن كل موصوف كنت النوع ولمن ملك فرق بلا
نهاية لابد منها كلها فاجيب بان هذا باطل اما اولا فلان ليس كل
مباينة توجب لمن يكمل الشيء ومخالف الا في ذات واحدة فان
الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر واحد والاشياء المتفقة
في النوع الذي له احد يختلف بالعرضيات والاجناس ما كذلك
بذلك الاختلاف في الوضع لا يتفقت الاضافات والاكثر
تحت الذي يحد وثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل
الناطق وغير الناطق وغرضنا الحد وجدنا احد الطرفين لمن يقع
منها فوقع مقابله الباطن وقد فصلناه عن كل نوع كنت غير الناطق
لا اشتراك الانواع الذي تحت غير الناطق في انها غير ناطقة ولا
يحتاج لمن يفصل عن الثور وحده والفرس وحده والكلب وحده
لا يكون القائل المحدود كنت الناطق مصادره فانه ليس يمكن لمن يقع
بينهما متوسط لانه لا واسطة بينهما في جنس حيوان وليس يمكن لمن يقع
بينهما متوسط ما هو انسان وناطق تحت غير الناطق فوضوعه
تحت الناطق ضرورة لامصادرة فاذا اخذنا فصولا مثل

استثنى من الشرع لان الحيوان المركب من جواهر مستدير من جواهر
سال وكذلك استثنى لوازم الجزء ما تستدير من الاعراض مثل لون كل
جوهر اصم سفن ولمس كان جوهر ملاير متصل حيث يبقى
متصل الضياع ولمس كل حيوان ذي قرن لان الاسنان على فكه الاعلى
وعلى لمس ذنب لان المادة يتأتى في قرنه وكل حيوان
ذي قرن فله كرش لانه لا كبد المضغ فيجب ان يكون لغذائه قيل
الى جوفه الباطن اهضم ما وكل سيكه فلا يريد لها واما قول من يستثنى
علة لها نافعة في اعطاء الكم ولمس لم يلزم كل ما ذكرناه اعطاء علة فانه
اذا كان حصلنا بالتشريح والتجربة معا ان الكرش يوجد في كل
حيوان ذي قرنين وحيوان ذي قرن واحد ولمس لانه حيوان ذي قرن واحد لا يوجد فيه
آخر ولمس لانه حيوان ذي قرن اذ كل ذي قرن مثل الثور والاروى والماعز
فله كرش فاذا قيل لنا لم لا يوجد الحيوان كرش فقلنا لانه ذو قرن او
قيل لنا لم ليس له قرن كان هذا نافيا كوجه ما في جواب الله وان الكم
فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان يتأمل لان ايجاب شيء ما يجب
بالذات شيء لا يجعله لازما لما هو اخص منه او اعم منه وربما كان
الشيء الشريك ما خوذا من اعم طريق التشبيه مثل من الحرف المستعمل
كالشول للمتملك والغطس للكفاف وقد تجد مسائل كثيرة مسئلة
واحدة بحيث اختلاف استحقاق الوحدة وذلك كالحد الاوسط
واحدا بالنوع مثل احناس الحاذي السراة وانزرافر من انواع
والحذاب الجلدة في الحلق فان جميع ذلك قد تجد فصلا مشتركا
في جميع فروسية الحلاوة عند فلاطن جذب المتقابلين والكلام
والسبيل شيء واحد وهو اختلاف الحيوان فيها قال ما هو فيه
او كثرة الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل لمس العقد او قوس قزح
فان المتوسط فيها واحد بالجنس وهي انه العقار المحسوس لكن ذلك

انعطاف

انعطاف انعكاس الصوت وهذا انعكاس لمس وقد تكثف مسايل مشتركة في
سبب واحد فلا يكون بالحقيقة مسئلة لكنها آذ ذلك المسئلة ليست بسيطة واحدة
بل هي هذا اقرب الى ان تسمى واحدة وكثرة في الحقيقة تكون الاشياء مرتبة بعضها تحت بعض
مثلا ان مسئل فقيل لم صار المسل عند الحاذق السريع الآتي لان الشهد عند
الشيء كحال الشتاء فقد تضمنت مسئلة لم مسايل مسئلة اخرى وهي لم صار الشهد عند الحاذق
الشيء كحال الشتاء فيق ان الامر مقتض ضوء الذي يليها فيعدم الاسبين
منه فلو سئل لم يكن هذا اليقين لكان بجواب لان الشمس مضيئة لانها
يفيده الضوء صارف جاء لحانه الاعمى الذي لا يكتب فهذه
المسايل كلها كانت سبب واحد وهو الاضاع الا انها متفاوتة القرب
والبعد فليست مسئلة واحدة قيل ويمكن ان يقال مسايل فتقول
اذا كان من الحدود الوسطى التي توضع علة للكثير ما يت سببا واحدا
مثل توسط الارض القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كمون الورق
عريضا لاشتاره فانه سبب واحد للاشتار ولمس كان بعيدا
والقريب هو سرعة النفس الترطوبة الماسكة وهو اليقين مسايل
فيمكن ان يبين العلة بالمعلول اليقين كما تبين المعلول بالعلة واليقين والبيان
جوزا في ما بين شتاء قلنا لمس القمر انكسف فقد توسطت الارض
بينه وبين الشمس ولمس شتاء قلنا لمس القمر توسطت الارض بينه وبين
الشمس فقد انكسف فقد توسطت الارض واليقين هذه الشجرة عريضة
الورق فنشر ورقها وهذه الشجرة انشر ورقها فهي عريضة الورق
هذا دور ظاهر فيق في جواب لمس هذا البيان فيه نقص جوزا اولا وهو
البيان فيهما واحد اما لمس البيان ليس فيهما جوزا قد ذكرنا لان
لمس جميع الاوسط مختلفين ولمس ذلك ليس بدورا ولا كلام لنا في مسئلة
ولمس بسبب التوسط آية الذهن فعرف بحاب ثم اثبت بتوسط الكسوف
اجوزا الاول بحاول اثبات التوسط من الكسوف الذي يثبت من

انعطاف

كان الكسوف محمولاً والمحمل كان الكسوف الخ اعلم ثم اثبت بعد هذا الحكم
لذلك الحكم جوازاً الخ يجادل نظير ما ذكرناه واما المحمل كان الكسوف
ما يدل على الخط ما توسط آخر لذلك بعينه يدل على الكسوف آخر فالدليل
الاول بعينه فيستغنى كما علمت عن ذكره والحكم البيان في هذه الاشياء
دوراً اذا كان مثلاً الكسوف محمولاً ويثبت بالتوسط وهو محمول
انما يثبت بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان اللم للكسوف
والكسوف يعطي نفس الاتوسط الآتي لان التوسط علة للكسوف
فيوجد في حد الكسوف ونفس الكسوف علة للتوسط فيلزم توقف
في حده ويقول انا قد بينا مراراً في العنصر مثاله انا نبرهن على ان
يجب ان يموت سيبان العلة الفاعلة للموت هي الرائحة المبخرة
للزئبق التي يتعلق بها الحيوة وتارة من جهة العلة المادية بيان
كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك لانه اذا كان
لشيء مادة يمكن فيها هيئة ما بالضرورة وكان الفساد هناك على
قاعدة يلزم عن هذه الهيئة بالضرورة فواجب ان يكون توسط المادة
صالحاً لاستلزام وجود البتة وكذلك توسط الفاعل وكذلك
توسطهما مجتمعين لكنه اذا توسط انما كان وحده يقتضي في الوجود
توسط الاخران المادة لا تخرج الى الفعل الا بفاعل ولا في ذوات
المادة لا يفعل الا في مادة فيكون التوسط التام هو مجموعهما جميعاً
اما بالقوة واما بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة
للشيء ولم كان فيها على مجموعه مثاله انك اذا قلت ان القرنفل
لتوسط الارض فقد اعطيت السبب الفاعل للكسوف وضمنته في
القوة السبب القابل من الكسوف اذ المتوسط مستتر قابلاً للضوء
فيكون تمام التوسط اجتماع الامرين مستتر وهو من الفاعل وقبول
وهو حال القابل ولم اعطيت العلة في العلة بهيئة وقبول الضوء وصيت

على شيء واحد بسبب من اسباب مختلفة
فتارة من الفاعل وتارة من القابل
من الغاية وتارة و

كبريت وهو سبب القابل فلا يتم ذلك الا من يصف الشيء على ما ينبغي
ما يكفي ضمنه سبب الفاعل والقابل القوي وذلك من اعطيت الغاية
في امر فقد ضمنت الفاعل والقابل فيه الا ان كيف للمعلول ولو قال السر لكان
التوسط علة للكسوف ولو لم يكن الحاصر القابل للضوء من المقيد
المفيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك ايضاً من القبول فمن هذه
الجهة يكون العلة الموجبة للشيء شيئاً واحداً هو مجموع الحمد واما اذا كيف من يعطي
فاعل دون قابل او دون غاية او من يعطي فاعل فقط بالعقل او القابل
بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر الاقسام فاسد
باطل بل كيف من يعلم على اعطاء الشيء حدود او سبط انها
في قوة علة واحدة في الصفة لان الاعطاء ما لم يشبر الى مجموعها لم يكن
تاماً موجباً وقد نظن بسبب قولنا ان لا يجوز ان يتوسط في معط واحد
الا سبب واحد وليس كذلك على الاطلاق بل على الوجه الذي رسمناه وقد يظن
ايضاً ان العلة يجب لا محالة ان تكون مساوية للمعلول منكر عليه وهذا ايضاً
غير واجب الا في الوجه الواحد واياه قصدنا بالتعديل الاول وذلك الوجه
الواحد ان يكون معلوله ابراً اذا كان المعلول عليه واحداً له واما الوجه
الآخر فلا يجب فيها ذلك فان البقوط الواحد قاتر عدد كثير من حبات
اخص وجوداً منها مثل برغ غير سهاب او طفو نار فيه والتهاب نفسه
ليس واحداً وقد يكون لها سبب يشبه مثل صعود البخار ومثل ثبر الهوا
بنفسه وكذلك الزارة المنتشرة من القلب في الاعضاء والزمهرير يحمر قد
يكون لها سبب آلة اشتغال الروح او عفونة خلط او اشتغال عضو بار
هذه الاسباب حيث حدود الوسط اقرب المعلول وبهذا اخفر منه ليس ولي
لم يقول ان سخونة القرع ليس سبباً للتحليل لم ما فان يصلح ان يوضع علة للعلم
المشبح للحيوة وانما ليس له ذلك لان التحليل في الكبريت ليس هو الذي يحيل
ما فيه بل غير في اثبات الحيوة التي تكون نوع من غير تاديت بمرحوايزه كانت

الآن الى الوجه الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول فلما يعرض الشكوك
فنقول يجب ان يفهم كلامه بقوله اذ وان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر انه
ليس بشرط شيئين مثل ان يحكم به على زيد انه حيوان ولا يحكم به انه ناطق
والآخر اذا وقع مثل ذلك لانه اذا وقع المعلول الاعم موجودا فان يوضع
من علل الاشتراك اخص من علة كانت وانفقت فانه ان توضع واحدة بعينها او
ان كان لا بد من ان يكون وقد وضعت عقيب ذلك لم يكن علة وبيّن ان
بل انما سيكون بسبب وقد يمكن ان يوجد ما هو مخالف له او يكون العلة فيه كما
للاشياء الكثيرة الا بشرط معلول واحد ويمكن المطر والمشي كلهما وعلته
كلية ويطلب بشرط كلية لما العلة اولا وان كانت الحركة ثانيا مثل ان
حيوانا توطوبة يوجد للاشجار بشرط من الينبوع الوزع والكرم ولكن يوجد الا
بشرط ما وهو عرض الورق فيكون كل عريض الورق اذا كان شجرا صار الورق
فان رطوبة كثيرة واذا حدثت بطلت لزوجتها الطبيعية المانعة
فيكون الاشتراك بحسب الاكبر المعلول وجود الرطوبة هو السبب والعلة وهو عرض
الورق هو الذي لهذا الحد اولا ليس الاشتراك معلول وجود الرطوبة في ذاته
ولكن بحسب وجوده في موضوع فاول من معلوم مطلق وما كان مثل هذا
يكون توجب حكما معلولا في اشياء كثيرة ولكن ليس لما اولا بل ليس يكون لها
دون علة لا في وجوده في موضوع موضوع فقط بل لوجوده مطلقا فيوضع مثل
هذه ما يجب ان لا يمكن العلة واحدة في حد الكل للشيء لما ذلك الشيء
فهنا يجب ان لا يكون اخص من المعلول فان الاخص من المعلول ليس علة للعلة
الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع على ما وضعناه من
قبل فان الموضوعات يكون لها مادة مشتركة الانواع وقد فرضنا فيها ان
العلة ليست في موضوع موضوع بل الامر جامع فاذا مثل هذه العلة واحدة في الحد
غير قد بدا بان والاسطقس في مثل هذا الموضوع هو الذي يكون مشتركا
كل موضوع فغير هذا يجب ان يفهم قول المعلم الاول ويجب ان يضاف فيه هذا

وليس يعوق في سبب المحمولات ان يكون سببا لجزئياته كما كانت بل المحمولات
وكذلك فان الانواع المتوسطة كل نوع منها سبب لوجود جنسه الذي فوقه
الاشخاص تحته فلا يجب ان يشترط في العلة ان تكون مساوية واما في البراهين
حتى اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يكون الاوسط
بعضها متصلا في العلة وتلك مساوية لاحداهما كانت او داخلة وبعضها يكون اخص
فليس يشترط ذلك اما كانت اعم فالاعم لا يدخل في العلة لان طبيعة الشيء لا تتعلق
جهة ما هو هو شيء يتوقف في وجود تلك الطبيعة عليه في وجود ذلك الشيء مثل ان الناطق
غير متوقف في الوجود على الحساب بما هو ناطق والعقل الذي
جهة طبيعتها ليست يتوقف في الوجود على من يوجد ستون الروح فيتطبل ان
سبب اعم فاذا كانت الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب وضع انها
يبطل لم الشيء ليست سببا للمطلق طبيعة الحد الاكبر اما يوضع ايجاده هذه الاسباب
تكون علة للشيء بالذات والحد الاكبر اذا كان مطلقا لا مضافا لها الاعم بالعرض
ونحن قد بينا قبل ان الحد الاوسط الذي هو علة للشيء فقط دون الاكبر
مثل الشعوذة التي في الروح فانها علة لوجود الحمى في هذه البدن لا لوجود الحمى على
الاطلاق فان وضع هذه العلل التي هي اخص اما على ما هي كان ذلك علة
للشيء والمعلوم مشكك عليه كانت هذه الخواص علة لذلك العلم ولا يجب ان
يزال يوجد فيها وبين العام عام آخر فذلك محال بل يقف عند عام هو
اول بلا توسط فيكون علة لا فاقه ومعلول عام ولا يجب ان يتسلسل
مثاله ان الستيريا وهي كانت مجتمع علته كلها في سدة يكشف الهواء الذي
عند البخار المستفاد والبرد ولا يجوز ان يتكون فيها وبين مشده السكيفية
عام اخر وان كان وقف الآخر فالبرد البخار غير ما موجود في حد السبب
لذلك والعدو والتسخن حد الله هو او الذي ما موجودة في حد السبب فان من
بهذه الحال يسيرا اقرب في الحد غير مشكك في تحقيق او وروده
المعلم الاول في تعريف توسيط العمل وتحقيق هذا الموضع كلام فيه مع الايضاح 2

بجنس واحد فقد تكون عرضا للاول لكن خصوصا واما ان لا يكون البيان
مثل بياض الشابة المأخوذة في الهندسة في وجه وفي الحساب على وجه آخر
مثل بياض الشابة المأخوذة في اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس
يمكن ان يجمع الحد الاوسط في الشابة المطلوبة في المسئلين واحدا بوجه الا
بالاسم لان الشابة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة في الحد فان حد الشابة في
اللون هو استراكرية جسم وفي الشكل استدارة الزوايا وتساوي الاضلاع
ولو كانت الشابة لا يشترك الاسم والحد بالتشكيل والاتفاق في النسبة
لكان احد الاوسط هذا كما توجد في المسائل التي يطلق عليها اسم شيء
مشكر مثل الصير والطير والقوة وغير ذلك فقد كان عرضا ان يشبه احد الاطراف
الى احد الاكبر في مثل هذا البيت وان يشبه الى احد الاصغر فيقبل كل شيء ويضيع
الوزن فاما ان اخذ ما هو له ثانية فيجعل احد الاصغر في نسبة مثل بشر وعمر الاخر في
تحت احد الاصغر الاول فيجب ان يعكس الى نسبة مثل السنة الكبرة فان اشتبه
الوزن بعض عليها كما قيل ثم قيل اعني بالكل الفاضل على الترابيع وجعل قبل فاما كان
يسيرا لكن بعض اكثر لك عليه ثلاث ثم عاد المقدار الاول فاوضع ما هو اليه
من النسب فيحق انه قد يكون ان يكون على شيء ما يسرع كثيرا بالخصم من المعلول في
عدة بشر واحدة وكثيرا في موضوعات مختلفة مثل ان عمر طول العمر اخا انكار
ذو مزاج الاربع فغلظ المرارة واما في البطريقتين المراج اكثر بشرا آخر واما
بشر واحد في بشر واحد فلا يجوز ان يكون على مستغرب العلل الترتيب ما انتهى
على نحو ما قلنا في العشور وسايل ان يسال انه اذا انحكم على الموضوع على امور
ثم كان للمحمول عدة اعم منها لا ينحكم على هو موضوع مثلا ان هذا استقام كان من
برد ومن يكثف الهواء وسمى جسم كان من كاثر ومن يكثف هواء
في احدهما عدة تكاثف الهواء وهو البرد وفي الآخر تكاثف الماء وهما
هو العدة التي خاصة بالسحاب الاول فانها هو العدة التي خاصة بالسحاب الثاني فما
لم تعرف بالاول هو اقرب الى العبر البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو الذي روى

فاذا كان مشكل عدة واحدة
الاوسط واحد لم يشكل عرض الواقف
فجعل هو الحد الاخر؟

من جهة وان العاشق الرطوبة ليست علة ذات للاشتاريل بالعرض وانما العلة
للاشتار هو الشق اللطيف وانما الاسفاش والجمود فعلة يتهما كان فهو
علة لعدة الواصلة فهو سبب الانفصال بالذات والانشاء بالعرض مع مثل
العايق ثم ليست شيرين الكل من لبن كثير واحد بعينه من العوارض المطلوبة
بالبرهان في الكل علة واحدة ابرة مثل الجمع اي مع نفوس المتشقة لانها
موضوع موضوع ثم قيل اما العلة الحقيقية الذاتية للامر فذلك لانها تكون عدة واحدة
برهان لما ارضيا واما عدة للقياس كالعلامة والاسم اغر العزبة فهو من
يمكن ان يفهم انه يعني العدة التي هي علة في جميع الموضوعات لا عدة خاصة بموضوع
موضوع فكان يقول من مثل هذه العلة يجب مسارعا للمعلول حتى ان كان
المعلول مشترك الاسم والحد شيء واحد فيجعل علة لما اكثر من نوع واحد
الا بالاشتراك الاسم حتى يجب مسارعا له ولم كان المعلول حتى المعلولات
نوعية كانت العلل جنسية لعلل نوعه ولم كان واحدا بالنسبة بطل كثير كانت العلة
كذلك فتجد احد الاوسط في ذلك على طبيعة احد الاكبر فانه لم كان اكبر موضوعا
تحت ولم يكون ما هو جزء وهو علة له بالذات يتبع محمولا موضوعا ولم كانت العلة
من جنس غير يتبع محققا محمولا غير متبع يجب ان يكون ما يتبع فيما ينبغي ما
محققا محمولا غير جهم والجنس دال على بسيط واحد اذا كان هذا الحد اقرب
لم يتبع الاكبر محمولا فالاوسط ليس محمولا فان خصصت مسايرا بموضوعات مختلفة
فيها مطلوب واحد والعلة الاولى للجنس غاية لما في المسائل ليست كثيرة بل واحدة
واذا اخذت لها حد وسط محصلة ليست بالحقيقة كثيرة بل واحدة هو
المطلوب فان المخصصات المتقدمة بقدر ذلك يسوغ القول على نوع الواحد في ذلك
الكل بسبب مثل ابل السنة يخصص بالعدد وبمكان ما هو الاوسط وكيف تجد
وبمكان هذا الوسط اخرجنا هو الاول للكل بما هو كل والحد الاوسط يعلل اشتراك
للتمييز الاوسطين المأخوذين في العلتين المختلفين وهو الجنس المتردد المجهول
وذلك ايضا اول للكل لكنه كما عرض للتمييز الاكبرين والاصغرين لم خصصا

بالسحاب المطلق هو الاقرب اليه ويكشف المراد بالسحاب فان الاصل للموضوع
الى صيغة اخر الجعل الخاصة مرة العلة للموضوع لها هو العلة العامة وقد عرفت
منع هذا الحكم في الجعل البسيط اذا كان بين الطرفين اوساط متعاقبة
بعضها علة لبعض فالعلة الاخيرة هو الاقرب اليه منها لانه علة بوجود العلة
الثانية لها بلا واسطة وقرب المعلول الى العلة لا قرب من المعلول الى الاخير فقد ظهر
الفرق بين علة الشيخ وعلة الاكبر وعده بان الاول هو علة للشيخ فما هو اقرب
من الاضواء فهو اولى بالعلة للشيخ والثاني هو علة للاكبر وعده وكيف ايا من علة
الشيخ فما هو موضوع علة التصديق بها بل عدم وجود ما ينفيها
في خاتمة الكلام في البرهان قد يناقش في قول المنطقيين ان العلم بمبادي البرهان يجب ان
يكون اكمل من العلم بنتائج البرهان فاشاب ان يشك انسان في كلتاهما على وجه
لقوة واحدة او احداهما على وجه دائم اشد من الاخرى ثم لا يكون الاتم
يكون موجودة فيما حكما خلقنا وغرض نفعلها منذ ذلك الوقت فكيف يكون
عندنا علم اوكد لا نحفظ له حين استكمالنا ادراك مجهولاته فلنا علم بالبديهيات
لا نعلم كيف علم اصح من البرهان ولم نكن نعلم ثم لسنا متيقنين كما نعلم وقد اجيب
بانا وجدنا من انفسنا ومن غيرنا من اطفال ومن بعد الاستكمال ثم تذكرنا
بعد مدة اكثر عند الاستدلال فاذا انا نعلم غافلين عن مبادي البرهان
اولا ثم انا نفطنها ونحصلها كيف يحصل مجهول بغير برهان ومن كان جاهلا
اليه مبادي قبل البرهان الاولى وهذا محال فلا سبيل اليه هذا الجواب الا ان يكون
عندنا قوة من شانها ان يعلم كما بلا تعليم وبعادته اعوذ من يكون
على جهته غير جهته المعهودة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهرة والحس
الموجود بين في بهيمة كلها او اكثره فان الحس الظاهرة ومن وجد في البهيمة
كلها فان الحس الباطن الذي يحفظ لما يورد به الحس ما انفصل عنها لا يوجد لكل حيوان
اولى وجد لكل حيوان انها لم يكن في بعضها القوة بثبات مثل حالها في القوة
والذكاء والقوة الحس البتر يفوز من انها رتم ميز انها موجودة فيرجع البرهان

فيرجع اليها وآما الحيوانات الكاملة فيشترك عندها ما اخذت من الحواس
طويلة والحيوانات ناقة يقوا ها الدراكة شيئين احدهما مكونة للصور وحفظه
كحافظ الدرس الصار لها وتخلقه الحس البرهاني الناس واما ناقة هذه الصور
بالحس وتحريرها في الخيال وهي في مقدم الدماغ والثانية في مؤخر الحس مثل
متاخلة الدين وموافقة الحس وهذا الحس لا يدركه الحيوان الحاس
بل بقوة مميزة لها كما تفصل لنا ويسميها وتحريرها في قوة افوز يسمى ذكرا
وتحريرها في موخر الدماغ وهذه القوة اكمل لان الانسان افوز وخاصة قوة
الذكر والحفظ والوهم والحس والوهم لو كنه لم يا يحرر في المصورة وفي
الحافظ بل تكرير ثم ان القوة المتفقة العلوم الاولى فما يطالع هذه
الاوهام الباطنة فيميز النسبة والخلف وتتبع كل حركة ما لها بالقوة
وحروفا بالذات فيحب فيها اول شيء تصور ابسط ثم يركب عليه
ابسط بعضها ببعض بجوهرة قوة ليست مفكرة بفصل بعضها عن بعض
فيلوح لها في تلك المتابرة كليات فما اتفق لمن كان منها عالما
شانها ان يعلم فلا يعلم ولا يشترط بعده وجزئية مثل ان كل علم من الجزء في
كثير منها بتكرير حكم الترتيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد
قلنا ما معنى التجربة فاذن السبب في انها تعلم اكثر المبادي هو فقدانها
ايضا لها وهو التصور فان المبادي الاولى وليزال لمن لها مبادي من جهة
التصديق متصورا من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذه افلا كذا
من جهة التصور وآما مبادي من جهة التصور فيكتسب بالحس والتحليل و
التوهم فاذ السبب الممكن لنا يورد الترتيب فيها والتفصيل بينها صور و
التصديق فيتصور من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور
يعقدها بالذات وهو التصور احد مبادي ها وحافظ يتاكد
بمحسوسات متشابهة متكثرة كذلك التجربة يتاكد بل يتعقد مفصولات
متشابهة متكثرة فيكتفي الخاص على هذا الوجه لنا من بعض الصبيان

المتصور والكيفيات المصدق بها بالبرهان فكيف لنا بالعلم
بغير وجه اليقين وانما يعلم وانما جهلنا ما قد بالان بسايطها لم يعلم
ولم يخطر ببالنا علما استفاد الواحد منا من الحس والتخيل بسايطها على
النحو المذكور ولاع لم بها لم يكن ذلك سببا لتصديقنا بانها انها
اذا كان منفصلا بالتخيل الاكبر الذي لا ينفصل عنه المستفاد اما
سايل العلوم فيستفاد اما من التجربة واما بتوسط اذا كان نفس
تاليف البسايط لا يعتبر التصديق ويكون المكتسبات من العلوم
قد سبقتها بسيا الجهل وهو عدم لوح البسايط للذهن وعدم الوسط
والتجربة والادلة التي بغيرها مسبقتها احد الشيئين وهو الاول قد
شبه العلم الاول حال اجتماع صورة الكلية في النفس بحال اجتماع الصف
في الحراب فانه اذا وجهت حربة فيثبت واحد فقصده حتى يقف
معه ثم يليها ثالث واتصل الاخر فجعل واحد واحد يعود واسطة
ثابتا قليلا فلا كذلك العلم الصورة الكلية العقلية يرسم في النفس قليلا
قليلا عن آحاد محسوسة اذا اجتمعت اكتسب منها النفس الصورة
الكلية ثم قد فيها وذلك ان الذي للحس الخ ذكر فقد يحس بوجه ما
الكلي فان الذي يحس سقراط فقد يحس بانسان وكذلك ما يود به فانه
يود ويزيل نفس سقراط وانسانا الا انه انسان مسمى بخلط بعوارض
لانسان مراح ثم ان العقل يفشره ويميط عنه العوارض فيشعر ببرهان
المجرد الذي للغايق به سقراط فلاطن ولو ان الحس لم يدرك اقول ان الانسان
توهم بالكان الوهم فيادة في الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد
النوع الاخر ما لم يكن عقل ولا حس الغير يميز ذلك بل الوهم وان كان
الوهم انما يدرك شيا والعقل يدرك شيا آخر وكل احداث هذه القوة
في كلية غير الاخرى احداث صاحبتها كلية اخرى هذا الماخذ المطبوعة في
ادراك النفس للامور الاولية يشبه بالمناخذ الصناعية التي يدعو العلم الالاتي
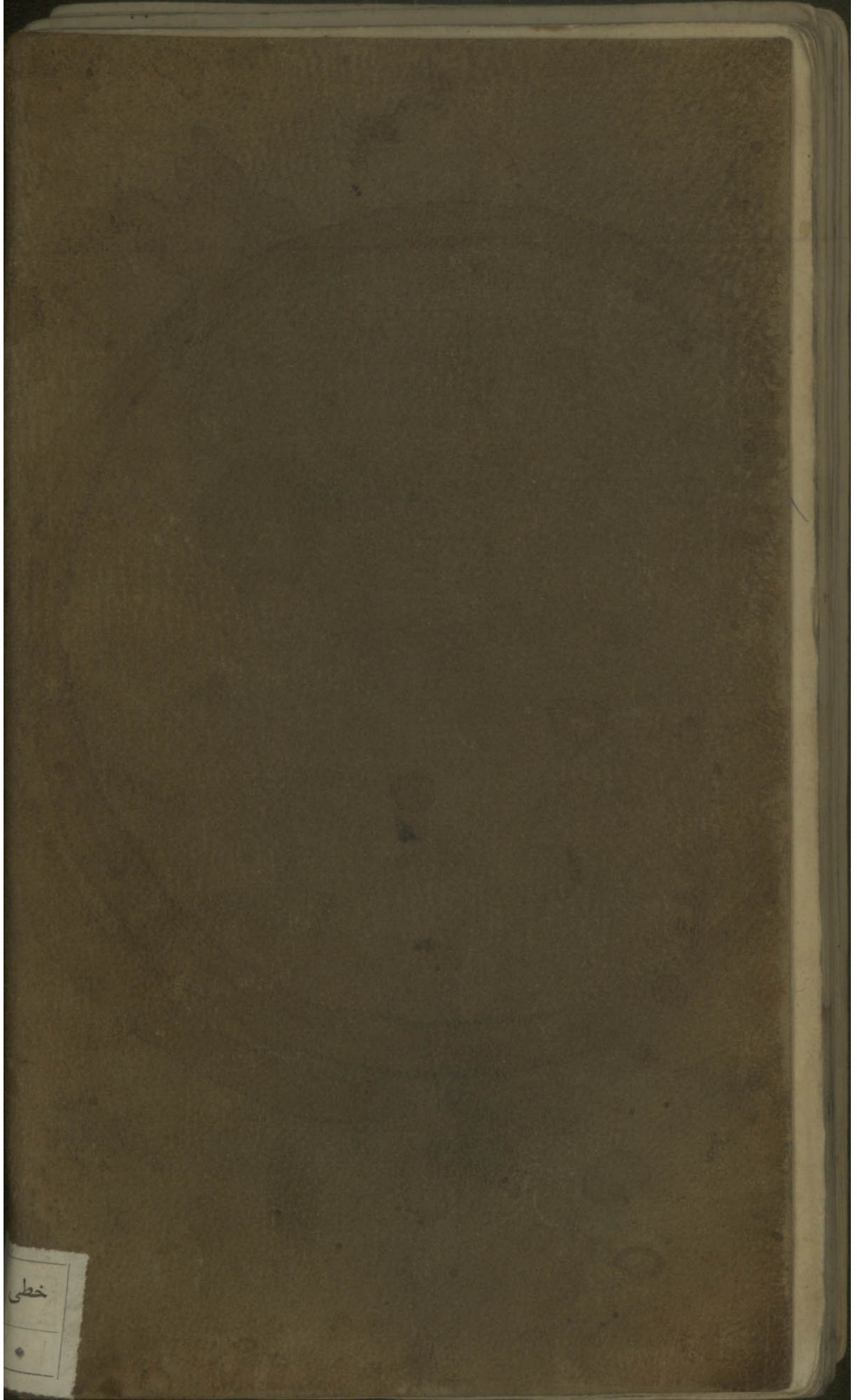
اقسام